د. احمد المتوكل

قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

بنية الخطاب

من الجملة إلى النص

دار الأمان
للنشر والتوزيع

د. أحمد المتوكل

قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

بنية الخطاب
من الجملة الى النص

دار الأمان

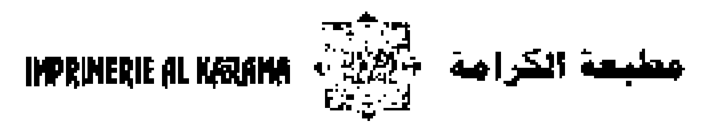
للنشر والتوزيع

4، زنقة المامونيـــة

الهاتف: 72.36.76 / الرباط

الإيداع القانوني : 0435 / 2001

ردمك 9981/941/04/2



037 20 87 52 - 037 20 87 53

فهرست

الفصل الثاني

مقـــدمـــة

كان موضوع الكتابين الحاملين لنفس العنوان العام" **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**"(المتوكل 1995 و1996)دراسة مجموعة من الظواهر يجمع بينها، على اختلاف طبيعتها(دلالية، تداولية، صرفية – تركيبية)، أنها تنحصر في مجال الجملة لا تتعداه. وقد اتضح لنا، ونحن نعالج هذه الظواهر،أن كمّاً غير يسير من القضايا الجُمْلِيَّة المركزية لا يمكن تناولها التناول الملائمَ والكافي إلاّ إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل.

من هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر،الاستلزام الحواري والالتباس بجميع أنماطه واسناد الوظائف التداولية كالمحور والبؤرة ورتبة المكونات وتخصيص السمات الجهية والزمنية وغير ذلك مما نُبِّه الى « خطابيته » في أدبيات النحو الوظيفي (والأنحاء المؤسَّسة تداولياً بوجه عام).

أهمية هذا الصنف من القضايا بالنسبة الى التنظير اللساني ككل كانت من الدواعي التي حفّزتنا لكتابة مؤلّف ثالث يكمِّل المؤلفين الأوّلين من حيث إنه يتصدّى للإسهام في بناء نحو يتعدى مجال الجملة الى مجال أوسع.

من المعلوم أن مجال الخطاب كان وما يزال موضوعاً لدراسات عديدة ومتباينة المشارب منها ماهو لساني ومنها ماهو سيميائي ومنها ماهو أدبي. لذلك نسارع الى القول إن الهدف من هذا البحث ليس العرضَ لهذه الدراسات ولا تقويمَها وإنما الهدف منه بالأساس تمحيصُ مدى ورود أطروحة ديك الاخيرة (ديك1997) القائمة على فكرة ان بنية النَّص تشاكل الى حد بعيد

بنية الجملة وأن العلاقات الرابطة بين مكونات النص تماثل العلاقات الرابطة بين مكونات الجملة. أهمية أطروحة من هذا القبيل، إذا ثبت أنها ترقى الى قدر معقول من الصحة، تكمن في أمرين أساسيين اثنين: (أ) أنها تدعم افتراضات سابقة (خروت 1990، رايكوف 1992، المتوكل 1996) تقول بالمشاكلة بين بنية الكلمة وبنية المركب وبنية الجملة من حيث إنها ستتيح تعميم مبدإ المشاكلة هذا فيصبح وارداً بالنسبة للنص كذلك، و(ب) أنها تمكّن، على الأقل، من التقريب بين نحو الجملة ونحو النص إن لم تكن تسمح بالتوحيد بينهما وفي ذلك من تبسيط الوصف والاقتصاد فيه ما لا يحتاج الى استدلال.

غايتنا إذن، اعتماداً لهذه الأطروحة، هي معرفة مدى إمكان استكمال وضع نحو وظيفي موحّد يكفل وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية (من ضمن اللغات الطبيعية) الجملية منها والنصيّة مستخدماً نفس المبادىء ونفس الإواليات، نحو وظيفي يمد الجسور بين الجملة والنص فيرفع، بذلك، التعارض بين «لسانيات الجملة» و«لسانيات النص» الذي يكمن وراء الفصل بين اللسانيات «الحقّ»، أي اللسانيات التي لا تتعدى مجال الجملة من جهة، والدراسات التي يُعتقد عموم اللسانيين أنها دراسات تتموقع خارج حيز اللسانيات الصرف ونعني بذلك الأبحاث التي تندرج تحت «السيميائيات» و«تحليل الخطاب» و«نحو النص» و«الشعريّة». ما نحاول الإسهام فيه هنا، بتعبير آخر، هو نحوٌ يفي بتحقيق هدفين أساسيين اثنين: **أولاً**، استكشاف ما يوحّد بين بنية الكلمة وبنية المركب وبنية الجملة وبنية النص، **وثانياً**، الاقتصار على نفس المبادىء والإواليات في وصف بنية كلٌ من هذه المستويات الأربعة.

وَضعُ نحوٍ من هذا القبيل، يجمع بين الصرامة وسعة المجال (وهما سمتان

يعسُر عادة الجمع بينهما)، يظل مطمحاً بعيداً يستلزم الوصولُ إلى تحقيقه تضافرَ مجموعة من الدراسات المراسية التي تستهدف تعميق استكناه بنيات الخطاب في جميع أنماطه وفي لغاتٍ متعددة وكذا العلاقات القائمة بين مكوناته والوظائف التي تقوم بها هذه المكونات. لذلك، لن يتعدى هدفنا في هذا البحث رسمَ الملامح العامة لما يمكن ان يكون نحواً وظيفياً للخطاب في اللغة العربية يقوم على أطروحة التماثل بين بنية الجملة بنوعيها (بسيطة ومعقدة) وبنية النص.

على أساس أن هذا البحث بمثابة جزءٍ ثالث بالنظر الى المؤلفين الأوّلَيْن (المتوكل 1995 و1996)، نرتئي تقسيمه الى فصلين. يُعنَى الفصل الأوّل بتحديد مفهوم "الخطاب" في نظرية النحو الوظيفي ومجاله وأنماطه وأقسامه (الخطاب – الجملة البسيطة، الخطاب – الجملة المعقدة، الخطاب – النص) كما يعرض للتيارات التي تتقاسم الدراسات الخطابية في هذه النظرية. ويُعنى نفس الفصل ببسط أهم ما استجد في نظرية النحو الوظيفي بالنسبة لنحو الجملة البسيطة والجملة المعقدة. ويخلص هذا الفصل إلى تقسيم الخطاب إلى ثلاثة أقسام أساسية: جملة بسيطة وجملة معقدة (مشتقة ومركبة وكُبرى) ونص. وبما أن المؤلَّفَيْن الأوّلين خُصِّصَا لدراسة قضايا الجملة البسيطة فإن الفصل الثاني من هذا البحث سيُفرد للجملة المعقدة بفروعها الثلاثة(المشتقة والمركبة والكبرى) ولقضايا الخطاب في بعده النصي.

وتنتظم فصلي البحث أطروحةٌ اساسيةٌ تقوم على افتراض أن للخطاب في اللغات الطبيعية بنيةً أساسيةً واحدة تربط بين مكوناتها نفس العلاقات والوظائف سواء أكان الخطاب مركباً اسمياً أم جملة معقدة أم نصاً كاملاً وأن النحو الذي يمكن ان تُفرزه نظرية النحو الوظيفي في صياغتها الحالية نحو واحدٌ يكفل، الى حدٍّ معقول، رصد خصائص الخطاب الطبيعي البنيوية والوظيفية في مختلف تجلياته.

والله الموفق.

الرباط، 29 دجنبر 1998

الفصـــــل الاول
نحوُ الجملة ونحو النص:
من الاختلاف الى الائتلاف

الفصـــل الاول
نحـو الجمـلـة ونحـو النـص:
من الاختلاف الـى الائتلاف

0. مدخـل:

كان من مزاعم نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها (ديك 1978) أنها نظرية تطمح الى الربط بين بنية اللسان الطبيعي ووظيفته الأساسية، وظيفة إتاحة التواصل داخل المجتمعات البشرية، فكان من الطبيعي أن تتخذ موضوعاً لها لا الجُملة الواحدة بل الخطاب، أي النص مؤطراً بظروف انتاجه. ولئن انصبت الأبحاث الأولى في هذه النظرية على الجملة بالأساس لأسباب عملية (« برنامجيّة ») لا مبدئية، فإنه سرعان ما انتقل المشتغلون في إطارها الى التفكير في توسيع موضوع الدرس الى مجال يتعدى مجال الجملة. ويمكن تقسيم الأبحاث التي قيم بها في هذا المنحى قسمين: أبحاثاً تنطلق من مبدإ أن للنص بنيةً ليست بالضرورة هي بنية الجملة وأن معالجة قضايا الخطاب تستدعي إواليات غيرما استُخدم في معالجة قضايا الجملة، وأبحاثاً تفترض تماثلاً (أو على الأقل تقارباً) بين بنية الجملة وبنية النص وأن ما يرصُد الأولى يمكن أن يُكيَّف فيرصُدَ الثانية.

في هذا الفصل، نعرض للأطروحتين الثاويتين وراء هاتين الفئتين من الأبحاث مع عناية خاصة بالأطروحة الثانية لكونها الأطروحة التي نتبناها.

1. الخطاب في النحو الوظيفي:

1.1. مفهوم الخطاب وأنماطه

إذا كان من المتيسر، نسبياً، أن يأخذ مفهوم «الجملة» تحديداً يرقى الى قدر ما من الدقة (ولو أن تحديد هذا المفهوم، كتحديد باقي المفاهيم باعتبارها من إفرازات نظريات بعينها، يختلف من نظرية لسانية إلى أخرى) فإن مفهوم الخطاب لم يحظ لحد الآن، فيما نعلم، على كثرة استعماله، بتعريف شاف قار. وينعكس هذا الوضع في الاستعمال المضطرب لمصطلحين يكادان يُستخدمان كمرادفين يتعاقبان وهما مصطلحا «**النص**» (TEXT) و«**الخطاب**» (DISCOURSE).

هذا الوضع نفسُه نجده في أدبيات النحو الوظيفي إذ يُستعمَل هذان المصطلحان على التعاقب. إلا أن الاتجاه الغالب الآن هو اختيار مصطلح «**الخطاب**» وتفضيله على منافسه. ولعل السبب في هذا التفضيل هو أن مصطلح «**الخطاب**» يوحي، أكثر من مصطلح «**النص**» بأن المقصود ليس مجرّد سلسلة لفظية (عبارة أو مجموعة من العبارات) تحكمها قوانين الاتساق الداخلي (الصوتية والتركيبية والدلالية الصّرف) بل كل إنتاج لغوي يُربَط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع).

من شأن القارىء أن يستوقفه في هذا التقريب العام لمفهوم الخطاب عبارتان اثنتان: «**ربط تبعية**» و«**كل إنتاج لغوي**». المقصود بالعبارة الأولى كما بينّا ذلك في مكان آخر (المتوكل 1989 و 1995 و 1996)، أن بنية الخطاب

ليست متعالقة والظروف المقامية التي يُنتَج فيها فحسب بل إن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا وفقا لهذه الظروف. ربط التبعيّة، بتعبير آخر، يعني أن لبنية الخطاب علاقة **بوظيفته** بل إنها خاضعة لهذه الوظيفة، على اعتبار أن وظيفة الخطاب الأساسية التي تتفرع عنها باقي الوظائف الممكنة (ياكبسون 1966، هالداي 1970، ديك 1986، المتوكل 1989) هي وظيفة التواصل. أمّا العبارة « **كل إنتاج لغوي** » فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل. الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعبير لغوي أيّاً كان حجمه، أ نْتِجَ في مقام معين قصد القيام بغرض تواصلي معين. إلا أن اتجاه النحو الوظيفي(ولعله اتجاه عام) ، حسب ما يمكن إستجلاؤه من أدبيات هذا النحو، هو استعمال مصطلح « الخطاب » للإحالة على كل ما يتعدى الجملة الواحدة.

بعد هذا التدقيق في الاستعمالات المختلفة لمصطلح « الخطاب » لنخلص الآن إلى ما يعنيه هذا المصطلح في نظرية النحو الوظيفي خاصة.

2.1 . مجال الخطاب

تقدم أن مفهوم الخطاب يمكن، من حيث ما صَدَقُه، أن ينسحب على أي إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف. بهذا المعنى يمكن أن نعد خطاباً مجموعةً من الجمل أو جملة أو جزءاً من جملة. أمّا حين يتعلق الأمر بالنحو الوظيفي فإن هذا المفهوم يصدق عامة، على ما يجاوز الجملة الواحدة. يكتب ديك (1997، ج 2 :409) وهو بصدد تعريف « **الخطاب** »: «لا يتواصل مستعملو اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة بل إنهم يُكوِّنون من هذه الجمل **قطعاً** أكبر **وأعقد** يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام « **الخطاب** »».

يتبين من هذا التعريف العام أن الخطاب في النحو الوظيفي هو كل مجموعة من الجمل يتم بها التواصل بين مستعملي اللغة. بهذا يصبح التقسيم الوارد في هذا النحو التقسيمَ الذي يميز بين الحَمْل والقضية والجملة والخطاب حسب السلمية التالية :

(1) حَمْل ﴿ قضية ﴿ جُملة ﴿ خطاب

يستدعي هذا التعريفُ العامُّ لمجال الخطاب الإشارةَ إلى أمرين هامين اثنين : **أولاً**، يمكن أن ينقسم الخطاب، باعتباره ما يتعدى الجُملة، الى وحدات أصغر (قطَع، سلسلات قطَع...) كما سنبين ذلك بالتفصيل لاحقاً، **ثانياً**، ينّبه ديك (1997، ج 2 : 409)، مباشرة بعد تعريفه للخطاب بأنه حاصلُ التأليف بين مجموعة من الجمل، الى «أنه **أكثر بكثير من مجرد سلسلة** اعتباطية من الجمل». والإشارة الاحترازية هذه يراد بها قصر «الخطابيَّة» على مجموعات الجمل الخاضعة لقوانين الاتساق التي تجعل منها كلاًّ تواصلياً متناسقاً ومتكاملاً وإقصاء مجموعات الجمل التي لا يجمع بينها سوى رَصْفٌ عشوائي.

1. 3. طبيعة الخـطاب :

يفترض ديك (1989 و 1997 ج 2 : 410) أن التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية يتم حسب نموذج قارٍّ يمكن تلخيص مكوناته وطريقة اشتغاله كما يلي :

يشترك في أي عملية تواصل مشاركان : متكلم ومخاطب. ويُقصد هنا بالمتكلم والمخاطَب ذاتان مجرّدتان تشتركان في عملية تواصل تتم بالمشافهة أو بالمكاتبة. فالمتكلم ليس بالضرورة الناطقَ كما يُوحي بذلك لفظ «المتكلم». ويتم التواصل بين هاتين الذاتين على الشكل التالي :

أ – يقصد المتكلم تمرير غرضٍ تواصلي معين يصوغه جزئياً ضمن فحْوى خطابه . وتتفاوت صياغة الغرض التواصلي من حيث درجةُ صراحتها التي يُحددها مخزون المتكلم المعلوماتي حين التواصل وما يفترضه المتكلم عن مخزون المخاطب المعلوماتي . فإذا افترض المتكلم، مثلاً، أن مخزون المخاطب يتضمن من المعلومات ما يكفُل تعرفه على المحال عليه اكتفى بالاشارة اليه عن طريق اسم أو ضمير كما في الجملتين التاليتين[1]:

(2) أ – لقد قابلت **الرجل** أمس

ب – لقد قابلتــه أمــس

أمّا إذا افترض المتكلم أن مخزون المخاطَب لا يفي بتمكينه من التعرف على الذات المحال عليها فإنه يُضطر إلى استعمال عبارة صريحة تضمن إنجاح عملية الإحالة كأن يُنتِجَ الجملة التالية عوضاً عن الجملتين(2 أ–ب) :

(3) لقد قابلت أمس **الرجل الذي سافر معنا الى الخارج في العام الماضي.**

ويتضمن مخزونا المتكلم والمخاطب أصنافاً متعددة من المعارف يمكن إرجاعها مع ديك (1997 ج 2 :410) إلى أصناف أساسية ثلاثة : **معارف عامة**(تتعلق بمدركات المتخاطبين عن العالم) ,و**معارف مقامية** (مشتقة من عناصر المقام الذي تتم فيه عملية التواصل) و**معارف سياقية** (يوفرها للمتخاطبين ما تم إيراده في قطعة خطابية سابقة).وقد اقترح ديك (1997 ج 2 :411) وصفاً تفصيلياً لكل من هذه الاصناف المعرفيّة الثلاثة . الجدير بالاشارة هو صحّةُ ورود هذا النموذج، في بنيته العامة، لكل أنواع الخطاب وإن كان كلُّ نوعٍ يقتضي من هذه المعارف ما لا تقتضيه الأنواع الأخرى (أو ما تقتضيه الأنواع الأخرى بدرجات مختلفة).فالمعارف التي يستلزمها إنتاج وفهم الخطاب الإدبي غير المعارف التي يتوقف عليها إنتاج وفهم الخطاب العلمي مثلاً.

(1) - انظر تفاصيل عملية الإحالة وعلاقتها ببنية المركب الاسمي في (المتوكل 1996).

يشكل أي خطاب «**نموذجاً ذهنيا**» (بالمعنى الوارد في جونسون ليرد(1983)) يشارك في بنائه كل من المتكلم والمخاطَب. ويتّسم هذا النموذج بسمتين أساسيتين: سمة **الجزئية** وسمة **الحركية**. يتصف نموذج الخطاب الذهني بالجزئية لأنه لا يمكن أن يتضمن جميع ما يمكن أن نعرفه عن جميع العوالم الممكنة. ولعل مفهوم الجزئية هذا يقارب المفهومَ النقديَّ التقليديَّ القائل بأن نصاً ما (رواية أو غيرها) لا يمكن أن ينقل الواقع كله كما هو وإنما يصوّر جزءاً منتقىً من هذا الواقع. ويتصف نموذج الخطاب الذهني بالحركية لأنه ليس نموذجا قاراً ثابتاً من بداية الخطاب الى نهايته بل إنه يتغيّر ويُعدَّل حسبما تقتضيه كل مرحلة من مراحل التخاطُب. من مظاهر هذه الحركية أن القطع الأخيرة من الخطاب توظّف ما ورد في القطع السابقة وأن القطَع الأولى تأخذ بعين الاعتبار ما سيرد في القطع الموالية. ومن مظاهرها كذلك أن ما يُعَدُّ وارداً بالنسبة لمرحلة ما من مراحل الخطاب قد يُعدَّل أو يُصحَّح أو يُنسخ في مرحلة لاحقة. ولعل من الأمثلة التي تناسب هذا الباب مسيرةَ« **محور**» الخطاب وما يعتريها من تطورات من بداية الخطاب إلى نهايته. فالمحور، كما هو معلوم، (ديك 1989، 1997ج1، المتوكل 1993ب) يكون «**محوراً جديداً**» حين إيراده لأول مرة ثم يصبح «**محوراً معطى**» حين تستقر محوريّته بتوالي الإحالات عليه. وقد يظل محوراً إذا استمر حَمْلُ الخطاب عليه كما يمكن أن يُلغى ويُعوَّض بمحور آخر.

1 . 4 . أنماط الخطاب

يمكن إرجاع الخطابات الممكنة إلى عدد معيّن من الانماط. وقد يقوم التنميط على أساس المعايير التالية: (أ) غرضُ الخطاب و (ب) نوع المشاركة فيه و (ج) طريقة المشاركة و (د) نوع قناة تمريره و (هـ) وَجْهُه.

(أ) يمكن تصنيف الخطابات من حيث الغرض التواصلي المستهدَف الى خطاب سردي وخطاب وصفي وخطاب احتجاجي وخطاب تعليمي وخطاب ترفيهي وغير ذلك.

(ب) ومن حيث نوعُ المشاركة يمكن أن يكون الخطاب حواراً ثنائياً أو حواراً جَماعيّاً أو مجرَّدٌ «مونولوج» (أي خطاب لا يوجهه المتكلم لغير نفسه). وقد يُردُّ الصنف الثالث الى الصنف الأوّل على اعتبار أنه حوار إلاّ أنه منعكس، حوار قائم بنفس الذات.

(ج) من طرق المشاركة في خطاب مّا أن تكون المشاركة "**مباشرة**" (بين متخاطبين متواجهين أثناء عملية التخاطب)أو«**غير مباشرة**»(كأن يكون الخطاب مكتوبا) أو «**شبه مباشرة**» (عن طريق المهاتفة أو عن طريق البث الاذاعي أو التلفزي).

(د) ومن حيث نوع قناة تمريره، يمكن أن يكون الخطاب شفوياً أو مكتوباً.

(هـ) أمّا من حيث الوَجْهُ [2] (Modality)، فإن الخطاب يمكن أن يكون، في رأي بنفنيست (1966)، خطاباً موضوعيا (RECIT) خاليا من أي تدخلٍ من لدن المتكلم حيث يكون مصدر الخطاب مجَرَّد" كائن من ورق "على حد تعبير بارت (1970) أو خطابا ذاتياً (DISCOURS) مصدره المتكلم بوصفه كائناً حيّاً يُضَمِّن الخطابَ انفعالاته وعواطفه ووجهات نظره.

تستدعي هذه المعايير التنميطية الملاحظات التالية:

---

(2) انظر التفصيل في أنواع الوجوه(ذاتية: موضوعية، لازمة) وأحيازها(وجوه قضوية ووجوه حملية ووجوه محمولية) وتجلياتها في اللغة العربية في (المتوكل 1995).

(1) ليست هذه المعاييرُ المعاييرَ الوحيدة الممكنةَ وليس التنميط الذي تتيحه، بالتالي، التنميطَ الوحيد الممكن يمكن. إذن، اعتماد معايير أخرى تؤدي الى تنميط مغاير آخر.

(2) قائمة هذه المعايير ليست قائمةً نهائيّة بحيث يمكن إضافة معايير أخرى والحصول بالتالي على تنميط أدق كما يمكن، للوصول لنفس الغرض: التدقيق في هذه المعايير نفسها وتفريعها.

(3) للحصول على أنماط من الخطابات قارّة، يتعين ضَمُّ هذه المعايير بعضها الى بعض. مثال ذلك أن يُضَمُّ المعيارُ الوجهي «موضوعي» الى المعيار الغرضي «سردي» والمعيار القناتي «كتابي» ومعيار المشاركة «غير مباشر» فنحصل بذلك على ما يُسمى، تبعا لبنفنيست «السَّرد الصِّرف». إلاّ أن عملية ضم المعايير هذه ليست عملية آلية. فثمة معايير يمكن أن يضم بعضها الى بعض كما أن ثمة معايير ترفض هذه العملية لكونها لا تجتمع. من المعايير التي لا تأتلف، مثلاً، المعيارُالوجهيُّ «ذاتي» والمعيار الغرضي «عملي».

(4) إن الانماط الخطابيةَ التي تنتج عن تفاعل هذه المعايير لا تتدافع بالضرورة بحيث يمكن أن يتواجد في نفس الخطاب أكثر من نمط خطابي واحد.

توارد الانماط الخطابية هذا ليس استثناءً أو حالةً خاصةً بل من الممكن أن يقال إنه القاعدة. مثال ذلك أننا نجد، في نفس الرواية مثلاً، خطاباً سردياً وخطاباً وصفياً وخطاباً حوارياً على التناوب. ففي رواية مثل «**خان الخليلي**» لمحفوظ نجد اجزاءً سرديّةً تُنقل فيها الأحداث حسب التوالي الزمني دون تدخل من لدن القاص وأجزاء وصفيةٌ يُرسم فيها إطارُ توالي هذه الأحداث وبنفس الموضوعية وأجزاء حوارية هي عبارة عن أحاديث تجرى بين

شخصيات الرواية .في الأجزاء السردية والوصفية ينمحي الكاتب، غالباً، لفائدة «الكائن الورقي» فتُسرَد الأحداث وتوصف الأطر بموضوعية، وقد يتدخل الكاتب في هذه الأجزاء نفسها ليقوّم أو يُعلّق أو يؤرّخ (المتوكل 1993 ب) .

تكمن أهميّة تنميط الخطاب في أن النمط الخطابي يحدّد الى حدٍّ بعيد خصائص الخطاب الداخلية. فلكلٍّ نمط خطابي «عالمه» وأسلوبه وبنيته.

(1) سبق أن بينّا أن المشاركين في عملية تخاطب ما يخلقان، أثناء هذه العملية، عالماً خطابيّاً من سماته أنه عالم ذهني مستقل عن «الواقع الخارجي» قد يصف الواقع وقد يقتطع جزءاً منه وقد يكون عالماً وليد التخيل المحض. ما تجدر الاشارة إليه هنا هو أن ثمّة بعضَ تلازمٍ بين العالم الخطابي ونمط الخطاب الذي يؤطره. فليست كل الانماط الخطابية صالحةً لتأطير كل أنواع العوالم الخطابية. ونمثل لهذا التلازم، تبعاً لديك (1997 ج 2: 418) بشخص يريد أن يقصَّ حلماً من أحلامه فيتخذ لذلك نمطاً خطابياً يختلف عن النمط الخطابي الذي يمكن أن يُتّخَذَ إطاراً لنقل وصفي لواقع ملموس كالنقل المباشر الذي يتم في شكل «روبورتاج». ومن امثلة ذلك كذلك أن الرسالة، بوصفها نمطاً خطابياً قائم الذات، تُتّخذ إطاراً لعالم خطابي معين ليس هو العالم الخطابي الذي يناسب أنماطاً خطابية أخرى كالمهاتفة المباشرة مثلاً.

(2) لتحديد ما يرمز إليه مصطلح «الأسلوب» ينبغي إدراجُه في زمرة ما ترمز اليه مصطلحات «لسان» و«لغة» و«لُغيّة» و«لهجة» .في أدبيات اللسانيات العربية المعاصرة، يغلب إطلاق مصطلح «لسان» على ما يقابل في الفرنسية مصطلح «**langage**» أي الملكة اللغوية المجبول عليها الإنسانُ أوتلك القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها. ويقابل في نفس الأدبيات المصطلحُ «**لغة**» المصطلح الفرنسي «langue» أوالمصطلح الأنجليزي

بمعناه الضيق « Langage » . وهذه المصطلحات الثلاثة تطلق على مفهوم اللغة المعيّنة الواحدة كالعربية والانجليزية والفرنسية مثلاً .ويغلب كذلك أن نجد في الكتابات اللسانية العربية المعاصرة مصطلح « **لهجة** » دالاً على أحد فروع لغة معينة(مقابلاً في ذلك مصطلح« Dialect)كاللغات العربية الدارجة المعاصرة على سبيل المثال .ويحتفظ بمصطلح « **لغية** » للدلالة على مستويات لغة واحدة كاللغية المكتوبة في مقابل اللغية الشفوية واللغية الرسمية في مقابل اللغية المتداولة واللغيات الخاصة بمختلف الطبقات الاجتماعية .أمّا مصطلح « الاسلوب » فإنه يقابل مصطلح « Style » ويُطلق على كل نهج في استعمال اللغة يتسم بالخصوصية وقدر كبير من الاستقلال . وتكمن هذه الخصوصية لا في المعجم فحسب ،كما يُظن غالباً، بل كذلك في باقي مستويات اللغة كالدلالة والتركيب والتداول .

ما يهمنا هنا، بالدرجة الاولى، هوأن الأسلوب، كما حددناه هنا، يخضع للنمط الخطابي حيث يحدّد النمط الخطابي نوعَ الأسلوب الذي يناسبه، فلا يمكن أن يُستعمَل للمحاضرة مثلاً، أسلوب المحادثة الشفوية الحبِيُة وإذا تم ذلك فإنه يؤدي الى دهشة واستغراب أو يكون محط سخرية .

(3) ثالثة خصائص الخطاب الخاضعة لنمط الخطاب **البنية** . ونقصد بها مكونات الخطاب والعلاقات القائمة بين هذه المكونات . ما نريد الإشارة اليه هنا هو أن نمط الخطاب من أحد أهم محدّدات البنية بحيث إنه من الميسور ملاحظة أنه رغم الثوابت البنيوية التي تتقاسمها مختلف الأنماط الخطابية ثمة متغيرات تخص كل نمط وتلازمه . سنعود الى هذا التفاعل بين نمط الخطاب وبنيته في مبحث لاحق بالتفصيل .

5.1 . الدراسات الخطابيـة الوظيفية :

نتناول في هذا المبحث أمرين اثنين :(أ) انتباه اللسانيين المشتغلين في إطار نظرية النحـو الوظيفي الى أهميـة دراسـة الخطاب و(ب)الأبحـاث التي كانت نقطةُ انطلاقها الانتباهَ الى هذا النوع من الدراسات . ونكرر هنا للتذكير أن حديثنا في هذا المبحث سينحصر في إطار نظرية النحـو الوظيـفي ولن يتعرض إلى الدراسات الخطابية القيمة العديدة التي أفرزتها أطر نظرية أخرى .

أ– إذا رجعنا الى بدايات النحـو الوظيـفي(ديك 1978) وجدنا أن هذه النظرية ، من حيث أهدافها ومنهجيتُها والمبادئُ النظرية التي تعتمدها، كانت منذ نشأتها نظرية « خطاب » لا نظرية « جملة »(باعتبار « الجملة » معطى مجرّداً معـزولاً عن السـياق وعن المقـام) .كـانت نظرية خطاب ، منذ البدء ، لأنها استهدفت موضوعاً للوصف والتفسير ظواهر اللغات الطبيعية لا باعتبار هذه اللغات انساقاً صورية مجرّدة بل باعتبارها انساقاً تستخدَم وسائلَ للتواصل اللغوي داخل المجتمعات . كانت منذ بدايتها، بتعبير آخر، تستهدف وصف العبارات اللغوية وخصائصَها الصورية(الصرفية – التركيبية والدلالية) بربط هذه العبارات بسياقاتها والأهداف التواصلية التي تُستعمل لتأديتها . فكل من اشتغل في إطار هذه النظرية أو اهتم بها أو اطلع على بعض أدبياتها يعلم أن الوصف الذي يعدُّه الوظيفيون وصفاً مثالياً لظاهرة التقديم في التراكيب التي من قبيل (4) :

(4) **هنداً** عشق خالد (بنبر " **هنداً** ")

هو الوصف الذي يتعدى الرصد المحض لهذه الظاهرة الى تفسير التقديم باعتباره تحققاً سطحياً لوظيفة تداولية « عميقة »(أو « تحتيّة ») هي وظيفة « بؤرة المقابلة »على أساس أن العبارة (4) جوابٌ تصحيحي للعبارة 5) :

(5) لقد عشق خالد **ليلى** (بنبر " ليلى ")

بهذا المعنى يمكن القول ان النحو الوظيفي كان دائماً نحو خطاب ، لكن الأبحاث الأولى التي تمت في إطاره استهدفت أساساً دراسة ظواهر جُمليّة، دون إغفال ربط الجملة بسياقها وظروفها المقامية مع ذلك . إلا أنه سُرعان ما تبيّن أنه من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة الى مجال الخطاب . وقد ورد التنبيه الى هذه الضرورة، في كتابات متعددة (بلكستاين 1986 ، المتوكل 1993 ب، رسيلادا 1994، كرون 1997 ، هنخفلد 1997، ديك 1997 ج 2، المتوكل 1998) تدعو كلها إلى تعدي مجال الجملة وتعلّل ذلك بمبرُرات يمكن ردّها الى صنفين اثنين :

(1) يتحتم على النحو الوظيفي أن يُجاوز مجال الجملة لأن مستعمل اللغة الطّبيعية لا يتواصلون، كما يقول ديك (1997 ج 2 :409) بجمل منفردة منعزلة بل بقطَعٍ خطابية متكاملة . فالنحو الوظيفي، إذا أراد أن يظل منسجماً مع مبادئه ومزاعمه مضطر الى وصف قدرة مستعملي اللغة الطبيعية باعتبارها قدرة خطابية . يكتب ديك (1997 ج 2 :409) في هذا الباب بالذات « إذا أرادت نظرية النحو الوظيفي أن ترقى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها، تحتم عليها على المدى البعيد، أن تضع نحوا وظيفياً للخطاب [3] »

(2) تبين من الأبحاث التي انصبت على الجملة نفسها أن الظواهر الجملية ذاتها، أو عدداً هاماً من هذه الظواهر، لا يمكن أن تُوفّى حقُّها من الوصف والتفسير إذا عولجت في إطار جمل منعزلة . يقول ديك (1997 ج 2 :

(3)- نأخذ مصطلح « الخطاب » في أدبيات النحو الوظيفي (ومن ضمنها كتابات ديك) بمعنى كل إنتاج لغوي جاوز الجملة الواحدة . وسنرى في آخر مباحث هذا الفصل أنه من الأفضل إطلاق مصطلح « النص » على هذا المعنى والاحتفاظ بمصطلح « الخطاب » للدلالة على كل وحدة تواصلية جملة كانت أم أكثر من جملة .

409) عن الترابط بين قضايا الجملة وقضايا الخطاب «بما أن الجمل، باعتبار بنيتها الداخلية، تتأثر بعدد من العوامل الخطابية، يكون وضع نظرية مثلى للجملة المنعزلة من قبيل المستحيل ».

للتمثيل لهذه العوامل الخطابية التي تؤثر بكيفية دالّة على بنية الجملة الدّاخلية، نورد هنا بإيجاز فحوى دراسة (المتوكل 1998) عرضنا فيها لمجموعة من القضايا الجملية الدّاخلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الخطاب والتي لا يمكن مقاربتها، بالتالي، إلا انطلاقا منه.

سبق أن أشرنا، في معرض الحديث عن تنميط الخطابات الى معيار «الوجه» الذي يتيح التمييز بين «الخطاب الموضوعي» و«الخطاب الذاتي» (أو ال " RECIT " و " DISCOURS " بلغة بنفنيست (1996)). هذان النمطان الخطابيان لا يتحكمان في بنية الخطاب ككل فحسب بل كذلك في بنية الجمل التي تكوُن وحداته. ويتجلى هذا التحكم في مستوى كلّ طبقة من طبقات الجملة أي طبقة **الإنجاز** و طبقة **القضية** وطبقة **الحَمل** . من المعلوم أن الحمولة الإنجازية لجمل اللغات الطبيعية يمكن أن تتضمن قوة إنجازية حرفية واحدةً كما في الجملة التالية:

(6) هل عاد خالد من السفر ؟

أو قوة انجازية مستلزَمة إضافة الى قوة انجازية حرفية كما هو الشأن في الجملة (7) التي تواكبها قوتان، سؤال وإنكار :

(7) هل يستوي العالم والجاهل ؟

إمكانية تعدد القوى الإنجازية هذه لا تتأتى إلا حين يكون الخطاب من النمط الذاتي كالخطاب الحواري. أمّا في الخطاب الموضوعي، سردياً كان أم

وصفياً، فإن قوة الجمل الإنجازيّة لا تكون إلاّ واحدة ولا تكون إلاّ « إخباراً ».
فلا استلزام إنجازياً في هذا النمط من الخطابات ولا تعدُّدَ بحيث لا ورودَ فيه للجمل غير الاخبارية (الاستفهامية أو الأمرية). مردُّ ذلك أن في السرد أو الوصف الموضوعيَّين تتقلص العلاقة بين المتخاطبين وقد تنمحي فتصبح عمليَّتا السرد والوصف عمليتين آليَّتين وكأن الأحداث، كما يقول بنفنيست، « تسرد نفسها ».

الطبقة الثانية، التي تستغُل طبقةَ الإنجاز، في الجملة هي طبقة القضية وتتكون من نواةٍهي الحَمْلُ ومخصِّص قضوي ولواحق قضوية تؤشر الى موقف المتكلم أو « **وجه القضية** ». ويأخذ الوجه القضوي كقيمٍ الشك أو اليقين أو التمني أو التعجب أو غير ذلك. وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1996) على أن طبقة القضية لا تتضمنها كلُّ أصناف الجمل وإنما تتضمنها الجمل الخبرية الواردة في خطاب من النمط الذاتي: وليس محطاً للاستغراب أن تخلو جُمَل السرد والوصف الموضوعيين من مكوِّن دوره الأساسي التمثيل لمواقف المتكلم الذاتية مما هو موضوع للسرد أو الوصف. وحين نجد في موقع ما من الخطاب عبارةً من العبارات التي تنم عن موقف المتكلم من فحوى خطابه فإن ذلك مؤشر للانتقال من نمط خطابي إلى نمط خطابي آخر، من سرد أو وصف موضوعي الى سرد أو وصف ذاتي. أما ارتباط الطبقة الثالثة، طبقة الحَمْل، بنمط الخطاب فيمكن تلخيص أهمِّ مظاهره في ما يلي:

(١) يأخذ مخصص الحمل الزمني، نظرياً، إحدى القيم الزمنية التي يتيحها نسق اللغة موضوع الوصف،فتكون هذه القيمة « الحاضر »أو« المضي القريب » أو « المُضي البعيد » أو « المستقبل القريب » أو« المستقبل البعيد ». وتنتقى إحدى هذه القيم على أساس نمط الخطاب ككل. بوجه عام، اثبتت الدراسات التحليلية للخطاب في لغات مختلفة من ضمنها اللغة العربية

(المتوكل 1993 ب) أن زمن الخطاب السردي إمّا الزمن المضي أو الزمن الحاضر. وثمة لغات، كالفرنسية مثلاً، تميز داخل الزمن المضي بين صيغ السرد الموضوعي وصيغ السرد الذاتي. فالفرنسية، كما هو معلوم منذ أبحاث بنفنيست (1966)، تخصص صيغة «الماضي البسيط» للسرد الموضوعي وصيغة «الماضي المركّب» للسرد الذاتي[4] (في المستويات اللغوية التي يكون فيها هذا التمييز وارداً). ويظهر تأثير النمط الخطابي كذلك في انتقائه لقيمة المحمول الجهيّة. ففي اللغات التي تميز بين الجهة «التام» والجهة «غير التام» تنتقى القيمة الجهيةُ الأولى في الخطاب السردي غالباً، في حين تُنتقى القيمةُ الثانيةُ في الخطاب الوصفيّ كما هو الشأن في المثال التالي:

(8) «**قابل** خالد هندا أمام محطة القطار **فسلّم عليها** بحفاوة **وأخذ** حقيبتها ثم **توجها** إلى مقهى قريب من المحطة... **كان** المطر **ينزل** بغزارة والمارة **يهرولون** نحو سقائف العمارات لاتقاء المطر...

«ويوظّف نفس التقابل الجهي بين «التام» و«غير التام» للتمييز داخل الخطاب السردي ذاته بين الأحداث الأساسية والأحداث الثانوية، بين الأحداث التي تشكل «السلسلة السردية» ذاتها والأحداث التي ينحصر دورها في تكوين خلفية لهذه السلسلة[5]. مثال ذلك ما نجده في القطعة السردية التالية حيث المحمولات «**سافر**» و«**حضر**» و«**ناقش**» و«**رجع**» و«**استقبل**» تدل على الأحداث التي تؤلف السلسلة السردية موضوع السرد في حين يدل المحمول «**كان.. يتباهون**» على خلفية هذه السلسلة:

(4) من أمثلة «الماضي البسيط» (Passé Simple) و«الماضي المركّب» (Passé Composé) صيغتا فعلي الجملتين التاليتين:

(i) a - La marquise sortit à cinq heures

b - La marquise est sortie à cinq heures

(5) من أمثلة التوزيع التكاملي بين السمتين الجهيّتين «تام» و«غير تام» ما ورد في (المتوكل 1993ب) عن تحليل روايتي نجيب محفوظ «زقاق المدق» و«خان الخليلي».

(9) « **سافر** خالد الى انجلترا **وحضّر** أطروحة في علم الاجتماع **وناقشها** بعد ثلاث سنوات ثم **رجع** الى بلده **فاستقبله** اهله استقبال الظافر. **وكان** الناس في تلك الفترة **يتباهون** بالدراسة في الجامعات الغربية ».

(٢) الوظائف التداولية الداخلية في النحو الوظيفي وظيفتان: « المحور » و « البؤرة ». وتنقسم الوظيفة البؤرة الى وظائف فرعية أهمها ما يشكّل الثنائية « بؤرة الجديد » / « بؤرة المقابلة ». ولئن كانت وظيفة المحور حاضرة في جميع أنماط الخطابات لوجوب أن يكون لكل خطاب « محور » يشكل « محط الحديث » فيه، فإن إسناد فروع وظيفة البؤرة يخضع لنمط الخطاب الذي تشكل الجملة أحدَ مكوناته. يلاحظ، بوجه عام، أن كلتا البؤرتين، بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، يمكن أن تردا في جميع أنماط الخطابات حسب المقام والسياق في حين أن بؤرة المقابلة ترد في الخطاب الذاتي دون الخطاب الموضوعي. معنى ذلك أن الجمل التي تُكون وحدات خطاب سردي أو وصفي موضوعيين لا يمكن أن تتضمن الا بؤرة الجديد. ويفسر إقصاءَ بؤرة المقابلة من هذا النمط الخطابي أن هذه الوظيفة تقتضي، باعتبارها الوظيفة التي تُسند الى المكوّن (محمول،حدّ،حَمْل كامل) الحامل للمعلومة المتنازع في ورودها، تواجد متخاطبين فعليّين يتحاجّان وذلك ما لا يتلاءم وطبيعةَ الخطاب السردي أو الوصفي الملتزمَ فيه بالموضوعية وانمحاء المتخاطبين.

(٣) ينعكس إقصاء بؤرة المقابلة من الخطاب الموضوعي على الخصائص التركيبيّة للجمل الواردة في هذا النمط من الخطاب حيث لا نكاد نجد فيه ضُروبَ التَراكيب التي تشكّل، عادة، تحققات لمختلف فروع هذه الوظيفة. ففي هذا النمط الخطابي يَنْدُرُ ورودُ التراكيب التي يتقدم فيها احد المكوِّنات على الفعل والتراكيب الحَصْريَّة والتراكيب المفصولة الممثل لها بالجمل (9) و (10) و (11) بالتوالي :

(9) أ- **خالداً** قابلت هند (بنبر « خالداً »)

ب **البارحة** سافر عمرو (بنبر « البارحة »)

(10) أ - ما قابلت هند إلا **خالداً**

ب - ما سافر عمرو إلا **البارحة**

ج - **إنما** قابلت هند **خالداً**

د - إنما سافر عمرو **البارحة**

(11) الذي قابلته هندٌ **خالدٌ**

(٤) النفي في اللغات الطبيعيات نفيان :نفي « وصفي » ونفي « حجاجي » ينصب النفي الوصفي على المكوِّن(قضية، حَمْل أو حَدّ)الحامل لمعلومة « جديدة » بالنسبة الى مخزون كل من المتكلم والمخَاطَب وينصب النفي الحجاجي (أو « النزاعي ») على المكوّن الدّال على معلومة يعتقدها المخاطب واردةً في حين ينكر المتكلم ورودها . ويمكن التمثيل لهذين الصنفين من النفي بالمثالين التاليين على التوالي :

(12) أ - « خرج خالد من بيته مسرعاً **ولم** يكن قد تناول فطورَه بعد ... »

ب - « كان اليومُ من أيام الربيع المشمسة ... وكانت السماء زرقاء **لا** يشوب زرقتها سحاب ... »

(13) أ- أَلَّفَ خالد رواية .

ب - ما **روايةً** ألف خالد (بل ديوانَ شعر) .

ويمكن التمييز بين النفيين، داخل نظرية النحو الوظيفي، على أساس أن النفي الوصفي « نفي بؤرة جديد » في حين أن ما يدعى النفي الحجاجي (أو النزاعي9) نفي بؤرة مقابلة. الذي يهمنا هنا هو أن النفي الأول يمكن أ ن يرد في جميع أنماط الخطاب دون استثناء في حين أن النفي الثاني لا يرد إلا في الخطاب الذاتي. بتعبير آخر، قد ترد الجملتان (12 أ-ب) في خطاب (سردي أو وصفي) موضوعي كما قد تردان في خطاب ذاتي في مقابل التراكيب التي من قبيل(13 ب) التي يندر ورودُها في خطاب موضوعي. ويُردُّ إقصاءُ النفي الثاني من هذا النمط الخطابي الى نفس السبب المشار اليه آنفاً وهو تقلُّص العلاقة التخاطبية (وبالتالي كل العلاقات ذات الطابع الحجَاجي) في القطع السردية أو الوصفية المتّسمة بالموضوعية القصوى.

إذا صحت هذه الملاحظات أصبح من الممكن التكهنُ بتنظيم الجملة داخل كل نمط خطابي بل أصبح من الممكن، بناءا على ذلك،تنميط الجمل وفقاً للنمط الخطابي الذي ترد فيه. من ذلك، مثلا، إمكان القول إن الجملة النموذجية في الخطاب السردي الموضوعي هي (14):

(14)] خ و ي: [ثب /نف مض وي: [تا] φ ف (س1) س2) . .(س) | | بؤجد | |.

حيث القوة الإنجازية الحرفية إخبار (خ) والوجه الحملي إثبات (ثب) أو نفي(نف) والزمن « مضي » (مض)والوجه « تام » (تا) والبؤرة المستندة الى الحمل كامله بؤرة جديد (بؤجد).

من أمثلة الجملة السردية النموذجية الجملةُ (15 أ) التي بنيتها التحتية البنية (15 ب) على أساس أنها جملةُ افتتاح السلسلة السردية:

(15) أ – « فتحت هندٌ النافذةَ في الصباح... »

ب – [خ و ي :[س ي : [ثب مض وي :[تا[ف.ت.ح.{فَـــعَلَ}ف.
ع1ث س1 : هند) منف فامح (ع1ث س2 : نافذة) متق مف]] (ع1
ذ ص1 : صباح) زم] يؤجد].

ما يُستخلَص من هذه الملاحظات هوأن النمط الخطابي يتحكم في بنية الجُمل التي تشكِّل وحداته وأن هذا التحكم يسري على الخصائص الدلالية والتَداولية والصرفية– التركيبية. وقد اقترحنا في مكان آخر(المتوكل 1998) التأشير لنمط الخطاب بمخصِّص خطابي يضبط إجراء قواعد تحديد هذه الأنواع الثلاثة من الخصائص وسنعرض لهذا الاقتراح في مبحث لاحق.

(ب) كان الانتباه الى ضرورة مجاوزة مجال الجملة الواحدة الى مجال الخطاب، باعتبار الخطاب الكامل الوسيلة الحقيقية التي تمكِّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل، وراء انطلاق الابحاث الوظيفية الخطابية، خاصة منذ بداية هذا العقد. يجمع بين هذه الأبحاث كلِّها أنها محاولات لنقل النحو الوظيفي من نحو جملة الى نحو خطاب أي لتأسيس نحو خطابي وظيفي إلا أنها تتباين تباينا واضحا حين يتعلق الأمر بالنهج الذي يجب أن يُسلك للوصول إلى هذا الهدف. ويمكن في نظرنا، إذا ما اعتمدنا معيارَ النهج المقترح سلوكُه، أن نميز بين تيارين رئيسيَّين اثنين: تيار الأبحاث التي يقترح أصحابها استيحاء أنحاء أخرى لتطوير النحو الوظيفي وتمكينه من التصدي لمجال الخطاب وتيار الأبحاث التي يرى أصحابها أن النحو الوظيفي له من الإمكانيات ما يؤهله لبلوغ هذا الهدف بذاته. وداخل هذا التيار الثاني نفسه يمكن التمييز بين اتجاهين: اتجاه من يقول بأن نظرية النحو الوظيفي يجب أن تَصُوغ نحواً للخطاب مخالفاً لنحو الجملة واتجاه من يقول بإمكان « تمطيط » نحو الجملة ليشمل الخطاب على أساس التماثل بين بنية الجملة وبنية الخطاب.

(1) يمثل التيارَ الأوّلَ الداعي الى إغناء النحو الوظيفي بنظريات لسانية أخرى قصد تبليغه الاضطلاع بدراسة الخطاب، مقالاتُ ستوتن (1997) وربول (1997) وجولاً (1997) . يقترح المقال الأوّل أن يتضافر النحوُ الوظيفي و« نظرية تحليل الخطاب » (Discourse Analysis) في رصد خصائص لغة التواصل داخل مؤسسات العمل على أساس تطوير التمثيل التحتي الذي يقترحه النحو الوظيفي للعبارات اللغوية بإثرائه بمفاهيم من تحليل الخطاب . وتناقش صاحبة المقال الثاني نقاطَ الالتقاء الممكنة بين نظرية النحو الوظيفي ونظرية « الورود » (Relevance Theory) و"نظرية « القابلية » (Accessibility Theory) .أمّا المقال الثالث فيدرس إمكان بناء مُوَلّدٍ حاسوبي للخطاب بإدماج التمثيل الوظيفي لبنية الجمل في التمثيل الذي تقترحه نظرية البنية البلاغية (Rhetorical Structure Theory) لبنية الخطاب .

(2) أمّا الابحاث التي تمثّل التيار الثاني الداعي لتطوير النحو الوظيفي من داخله ونقله إلى نحو خطاب دون إدماجه في غيره أو إدماج غيره فيه فهي مقالات كرون (1997) وهنخفلد (1997) والمتوكل (1993ب و 1998) والفصل الثامن عشر من كتاب ديك (1997ج 2) . وقد سبقت الإشارة إلى أن أبحاث هذا التيار فئتان : أبحاث تنطلق من أطروحة أن للخطاب خصائصَ غير خصائص الجملة وأن نحوه، بالتالي، يجب أن يختلف عن نحو الجملة وأبحاث تستهدف تمحيص افتراض أن ثمة تماثلاً بين بنية الخطاب وبنية الجملة وأن نحو الخطاب لا يمكن أن يكون إلاّ امتداداً لنحو الجملة .
في المبحث الثالث من هذا الفصل نعرض بتفصيل لهاتين الفئتين من الابحاث .

2 . نحْوُ الجُملـة

لقد سبق أن عرضنا بالتفصيل لتنظيم النحو في نظرية النحو الوظيفي ولبنية الجملة كما يُمثَّل لها في هذا النحو في جميع دراساتناالتي انصبت على ظواهر وقضايا مجال الجملة (المتوكل 1985 و1986، 1993ب و 1995). لذا نحيل القارىء على هذه الدراسات وعلى غيرها من الابحاث الوظيفية التي تناولت قضايا لغات أخرى غير العربية. وسنكتفي هنا بالتذكير بأهم معالم التصور الوظيفي لنحو الجملة مع عناية خاصة بما استجد في هذا الباب في السنوات الخمس الأخيرة.

1.2 . القوالب ونموذج مستعملي اللغة الطبيعية

حدّدت نظرية النحو الوظيفي منذ بداياتها (ديك 1978) موضوع الوصف اللغوي بأنه « القدرة التواصلية » التي تمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم عن طريق اللغة. منذ البداية، إذن، أخذت هذه النظرية، شأنها في ذلك شأن النظريات المؤسَّسة تداولياً (أو وظيفياً)، منعطفاً يميّزها عن النظريات التي لا تؤمن الا بالقدرة اللغوية الصِّرف أو التي تؤمن بقدرتين اثنتين، قدرة نحوية وقدرة تداولية، على أساس أن القدرتين منفصلتان مستقلتان كامل الاستقلال (6).

وكان مفهوم « القدرة التواصلية » منذ البداية يشمَل القدرة اللغوية والقدرة التداولية معاً، معرفة مستعملي اللغة الطبيعية لنسق اللغة وللقواعد التي تضبط استعمالَ هذا النسق في مختلف أنماط التواصل اللغوي. وعلى أساس هذا التصور للقدرة، تمت معالجة الظواهر في عدد غير قليل من اللغات

---

(6) من المعلوم أن أطروحة القدرتين هذه من أهم مرتكزات نظرية النحو التوليدي التحويلي. انظر في هذا الشأن شومسكي (1977).

الطبيعية ومن ضمنها اللغة العربية وبعضٌ من دوارجها [7]. فكانت هذه المعالجة تنطلق من مبدإ أن بنية العبارات اللغوية (إن على مستوى الصرف أو التركيب أو المعجم) تابعة للوظائف التواصلية التي تُستعمَل من أجل تحقيقها.

وقد أصبح مفهوم القدرة التواصلية أوضحَ وأدقَّ في الكتابات الوظيفية الأخيرة (منذ ديك 1989) حين حدِّدت هذه القدرة بأنها تتمثل في مجموعة من الملكات (أو « الطاقات »)التي تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متيحة بذلك التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية. يرى ديك (1989) وأن الملكات المكوِّنة للقدرة التواصلية ملكاتٌ خمسٌ على الأقلّ هي:

أ . **الملكة اللغوية** : وهي الملكة التي تُمكِّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وتأويل عبارات لغوية معقدة ومتباينة في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة.

ب . **الملكة المعرفية** : وهي ملكة تتيح لمستعمل اللغة الطبيعية تكوين مخزون معرفي منظَّم والاحتفاظ به وتوظيفه حين الحاجة، وهي ملكة تمكنه كذلك من اشتقاق معارف من عبارات لغوية واختزانها ثم استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

---

(7) اهتم الباحثون الوظيفيون المغاربة المنتمون لمجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية التي تشرف بتنسيق أشغالها باللغة العربية ودوارجها من ضمن اللغات المتواجدة بالمغرب. وقد تجلى هذا الاهتمام في أبحاث خُصِّصت للعربية الفصحى (المتوكل 1985، 1986، 1987، 1988 أ، 1989 ب، 1993 أ، 1993 ب، 1995 أ، 1996، والبوشيخي 1998 و الزهري 1997 ضمن آخرين) وأبحاث تناولت الدوارج العربية (المغربية والمصرية أساساً) في إطار مقارنتها بالعربية الفصحى (المتوكل، المراجع أعلاه) أو في إطار دراسات مستقلة (بنكور 1987و المغري 1987 والكتاني 1993 مثلا) .وقد أفرد باحثون من نفس المجموعة دراسات للغة الأمازيغية (بوخريص 1984، بنطلوق1987 و أوسيكوم (قيد الإنجاز)).

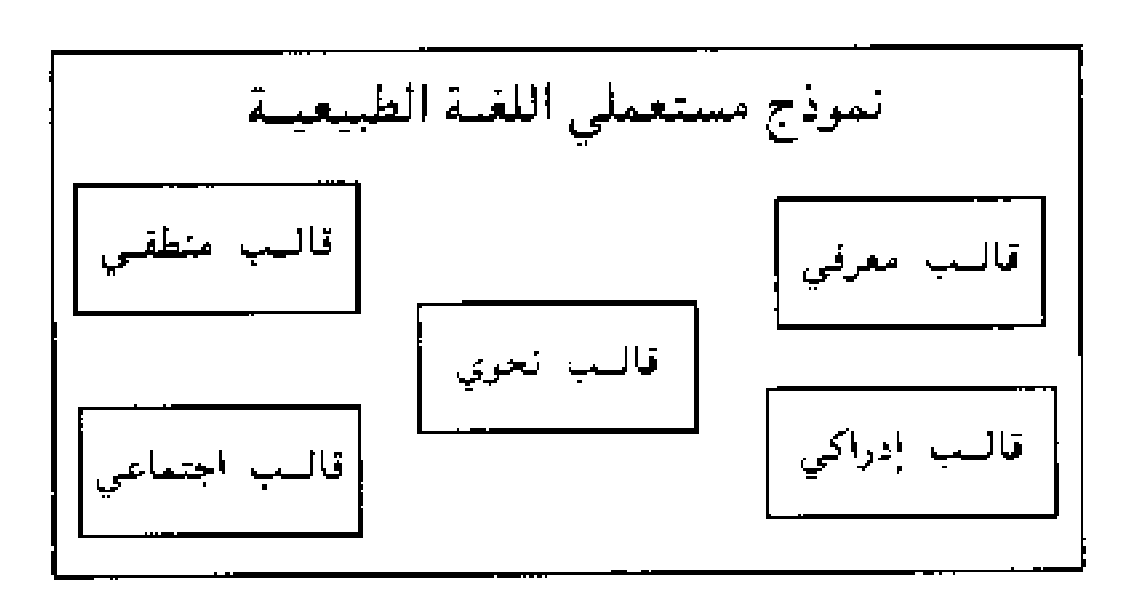
ج . **الملكة المنطقية** : وهي الملكة التي يتسنى لمستعمل اللغة الطبيعية بواسطتها أن يشتق معارف إضافية من معارف أخرى مستخدما قواعد استدلالية تحكمها مبادىء المنطق الاستنباطي.

د . **الملكة الإدراكية** : وهي ملكة تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراك لمحيطه في إنتاج وفهم العبارات اللغوية.

هـ . **الملكة الاجتماعية** : أمّا الملكة الاجتماعية فهي مجموع القواعد والمبادىء الاجتماعية التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارة اللغوية المناسبة بالنظر إلى وضع مخاطَبه وإلى الموقف التواصلي وإلى الغرض المروم تحقيقه.

انطلاقاً من هذا التصور للقدرة، اقترح ديك (1989) أن يُصاغ الجهاز الواصف في النحو الوظيفي في شكل " **نموذج لمستعملي اللغة الطبيعية** " يتكون من خمسة قوالب، على الأقل، تضطلع برصد الملكات الآنف ذكرها وهي القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي كما يوضح ذلك الرسمُ التالـي :

(16) نموذج مستعملي اللغة الطبيعية :



وتشتغل مكونات هذا النموذج، كما تدل على ذلك تسميتها، بشكل قالبي حيث يستقل كلُّ مكون عن المكونات الأخرى من حيث مبادئه وإوالياته لكنَّ هذه المكونات جميعَها تتفاعل فيما بينها حيث يمكن أن يكون« خَرْجُ » كل مكوّن « دخلاً » لغيره. ويتكون كل قالب من القوالب الخمسة من « قويلبات » يتكفل كلٌّ منها بفرع من فروع الملكة التي هو مرصود لوصفها. مثال ذلك أن ديك (1989 ب) يقسم القالب المنطقي الى قوالب فرعية أو قويلبات حسب طبقات الجملة الأربع حيث يميز بين منطق المحمولات ومنطق الحدود ومنطق الحمول ومنطق القضايا ومنطق القوى الإنجازية. في هذا التصور للقالب المنطقي، ترصدُ مثلاً عمليةُ « الاستلزام الحواري »، أي الانتقال من قوة إنجازية حرفية الى قوة إنجازية أخرى يحكمها المقام، في قويلب منطق القوى الإنجازية.

وقد اقْتُرِحَتْ، في الكتابات التي تلت ديك (1989 ب)، عدة تدقيقات وتعديلات لهذا النموذج استهدفت إغناءَه يمكن تلخيصها كما يلي :

(١) أشرنا إلى أن ديك (1989 ب) ترك قائمةَ القوالب التي يمكن أن يتضمنها نموذج مستعملي اللغة الطبيعية مفتوحة بحيث يمكن إضافة قوالب أخرى إلى القوالب الخمسة تتكفل برصد ملكات أخرى لها دور في عملية التواصل اللغوي. في هذا الباب اقترحنا (المتوكل 1995) إضافة « **قالب شعري** » تكون وضيفته رصد الملكة الشعرية لدى مستعملي اللغة الطبيعية التي تمكنهم من إنتاج وفهم ما يسمى " **الخطاب الشعري**" (أو الفني بوجه عام).

ويقوم هذا الاقتراح على افتراض أن الملكة الشعرية ليست الا فرعاً من فروع القدرة التواصلية تتوافر بالقوة لدى جميع مستعملي اللغة الطبيعية وإن كان « تفعيلها » يتم حسب سلمية تتفاوت درجاتها بين المتكلم « العادي » و « الأديب »(الشاعر وغيره). مؤدّى هذا الافتراض أن الخطاب « الفني » (شعراً أو نثراً) ليس وليدَ قدرة أخرى غير قدرة التواصل المشتركة وأنه يُصبح، بالتالي، جزءاً من موضوع النظرية اللسانية ذاتها. من مزايا هذا الافتراض، إن صَحَّ، أنه يوفّر علينا وضع نظرية (أو نظريات) تخص هذا النمط الخطابي بعينه حيث يصبح من الممكن أن تضطلع نفس النظرية اللسانية(كنظرية النحو الوظيفي مثلاً) بوصف الخطاب الطبيعي بجميع أنماطه بتشغيل معين للقوالب التي تتضمنها. وقد كان اقتراح إضافة القالب الشعري وراء أبحاث هامة(البوشيخي 1998) اتجهت إلى تعميق النظر في هذا القالب مبادئه وإوالياته وعلاقته بالقوالب الخمسة الأخرى.

(٢) فيما يخص القالبَ المنطقي اقترحنا (المتوكل 1992 و 1993 ب) تزويدَه بقالب فرعي إضافي اسميناه « المنطقَ النصّي » وحددنا وظيفته في رصد العلاقات الاستدلالية التي يمكن أن تقوم لا بين جملة وأخرى بل بين نصٍّ ونَصٍّ أو قطعة وقطعة أخرى من نفس النص. وقد مثّلنا لذلك بالاستدلال الذي يتيح للقارىء أن يؤوّل نَصّاً من رواية « **زقاق المدق** » انطلاقاً من المعلومات

التي اختزنها من قراءته لنصوص سابقة من نفس الرواية.»[8]

(٣) تختلف نظرية النحو الوظيفي عن النظرية التقليدية التحويلية، بالنظر إلى مفهوم قدرة المتكلم المخاطب في أنها لا ترى أن هذه القدرةَ قدرتان، قدرةٌ نحوية صرفٌ وقدرة تداولية، وإنما هي قدرة واحدة. بل إن ديك (1989 ب و 1997) يضع التداول (الوظائف التداولية، القوة الإنجازية...) في القالب النحوي ذاته إلى جانب المعجم والدلالة والصرف والتركيب. في هذا التصور، إذن، لا يكون التداول والنحو قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة وإنمّا هما مجرد مكونين لنفس القالب على أساس أنهما جانبان مختلفان لنفس الملكة، الملكة اللغوية. إلاّ أن أبحاثا ظهرت في السنوات الاخيرة (فيت 1998) لانتقاد هذا التصور والدفاع عن أطروحة أن الخصائص التداولية (كالقوة الإنجازية) يجب أن ترصد في قالب مستقل عن القالب النحوي فينضاف، بذلك، إلى القوالب الآنفة الذكر (الخمسة أو الستة) قالبٌ تداوليٌّ قائمُ الذات. سنعود بالتفصيل إلى هذا الاقتراح في مباحث لاحقة.

(٤) عرض ديك (1989ب) لتكوين نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وللقوالب التي يتضمنها ولكنه لم يفصِّل في كيفية اشتغال هذا النموذج ونوع العلاقات التي تربط بين مختلف قوالبه أثناء عمليتي انتاج العبارات اللغوية وتأويلها. لسدِّ هذا الفراغ، قدم باحثون وظيفيون مغاربة على الخصوص (الكتاني 1993، المتوكل 1994 و 1995، البوشيخي 1998) تصوّرات لما يمكن أن يتم بين هذه القوالب من تفاعل أثناء العملية الثانية، عملية التأويل.

(8) بهذا المعنى يمكن القول إن القالب المنطقي يضطلع برصد (أنواع من) العلاقات التي درج على تسميتها «علاقات التناص».

وسنعرض لتصورنا الشخصي للمقاربة القالبية بالتفصيل في الفقرة الثالثة من هذا المبحث محيلين القارىء،قصد المقارنة،على بحثي الكتاني والبوشيخي.

2.2. القالب النحوي.

1.2.2. تنظيم النحو :

تتفق النظريات اللسانية، على تباينها، في أن للعبارة اللغوية وجهين اثنين: وجهَ المعنى ووجهَ اللفظ. وتتفق كذلك في أن ما يستهدفه النحو هو وصف وتفسير ما يربط بين وجهي العبارة هذين، معناها ولفظها. ويَكْمُن الاختلاف الجوهري بين النظريات اللسانية في أمرين أساسيين اثنين: **أولاً**، طبيعةِ العناصر التي تفترض كل نظرية (أو كل فئة من النظريات) وجودَها في كل من «المعنى» و«اللفظ» باعتبارهما مستويين تمثيليين وهذا الاختلاف هو ما يؤدِّي الى تأرجح الصرف والتركيب، مثلاً، بين المستوى الأول والمستوى الثاني؛ **ثانيا**، طريقة الربط بين مستوى المعنى ومستوى اللفظ حيث يمكن أن يتم هذا الربط بالانتقال من المعنى الى اللفظ أو بالانتقال من اللفظ إلى المعنى فنحصل، حسب ذلك، إمَّا على نحو تكون فيه الدلالة مصدرَ اشتقاق العبارة أو على نحو تصبح فيه الدلالة مجرَّد إوالية تأويلية.

فيما يخص نظرية النحو الوظيفي، في تطوراتها الأخيرة، يمكن تلخيصُ موقفها من المستويين التمثيليين المعنيَّين بالأمر وكيفية الربط بينهما في ما يلي:

(١) تُرصَد في المستوى التمثيلي الأوّل خصائصُ العبارة الدلالية والتداولية في الوقت ذاته. ويُمثل لهاتين الفئتين من الخصائص بواسطة ثلاثة أنماط من العناصر: (أ) وحداتٍ معجمية تنقسم إلى محمول (فعلي أو اسمي

أو صفيَ أو ظرفي) وحدود (موضوعات ولواحق) و (ب) مخصِّصات تنتمي الى مختلف طبقات الجملة (حمل، قضية، إنجاز . . .) و(ج) وظائف(دلالية ووجهيّة وتداولية) . وتتوارد هذه الأصناف الثلاثة من العناصر في بنية تتضمن طبقات يعلو بعضُها بعضاً كما سيتبين في الفقرة الموالية . ما تجب الإشارة اليه هوأن هذا المستوى التمثيلي دلاليٌّ تداوليٌّ صرفٌ بحيث لا صَرفَ فيه ولا تركيب .

(٢) أمّا المستوى الثاني ،مستوى " بنية المكونات" (أو« البنية المكوِّنيَّة »)، فيمثَّل فيه للخصائص الصرفية والتركيبية على أساس أن الصرف تحقُّقٌ للمخصِّصات المجرّدة والتركيب ترتيبٌ للمكونات .

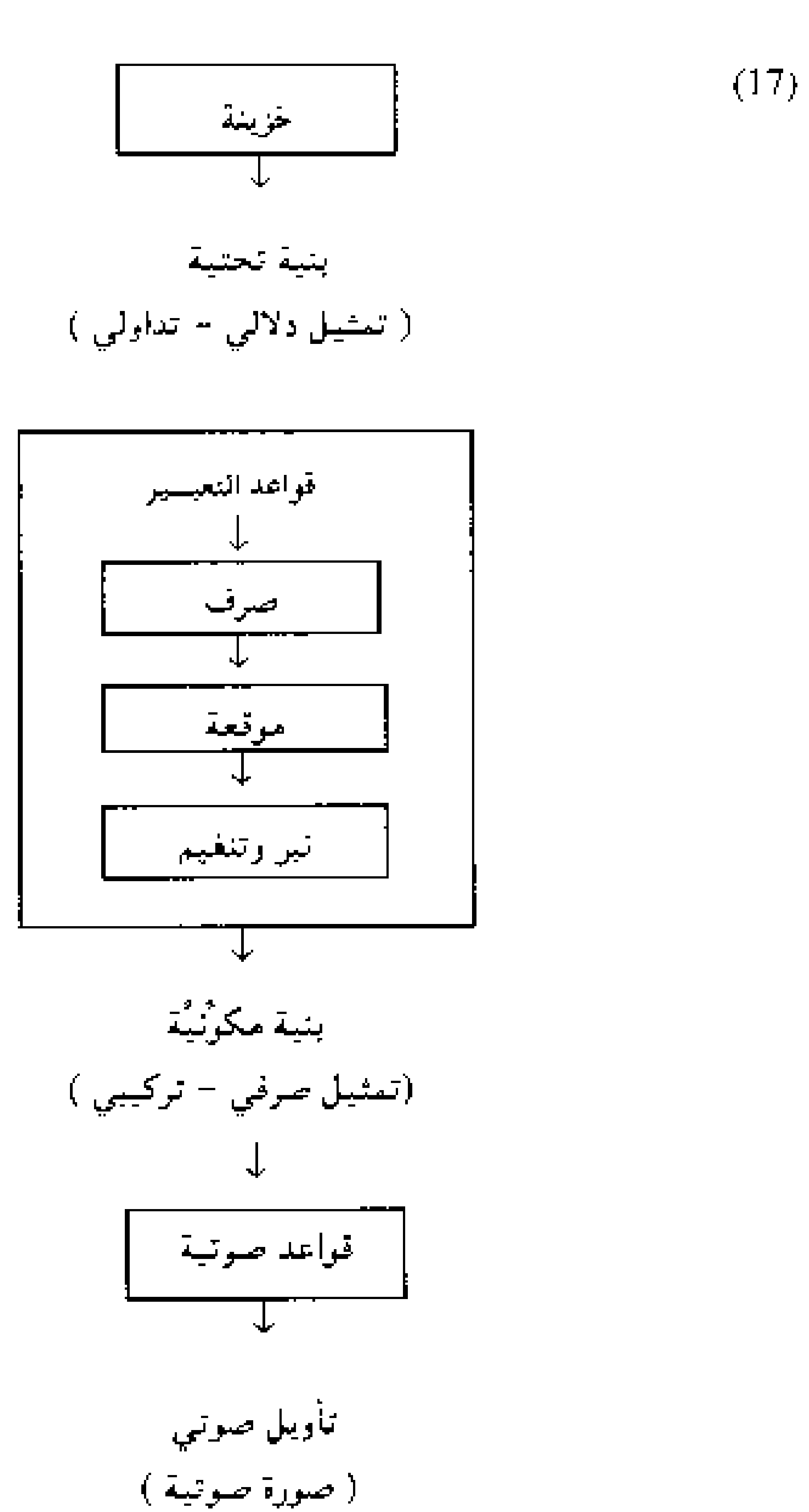
(٣) أمّا من حيث الربط بين هذين المستويين فإن اشتقاق العبارة اللغوية يتم بالانتقال من المستوى الدلالي–التداولي إلى المستوى الصرفي التركيبي حيث يُعد المستوى الأوّل « بنية تحتية » والمستوى الثاني « بنية سطحيّة » .ويُعَدُّ تبني هذا الاتجاه في الاشتقاق ،أي الانتقال من الدلالة والتداول الى الصرف والتركيب ، نتيجةً طبيعية وحتميّةً لكون نظرية النحو الوظيفي تعتمد من بين ما تعتمده من مرتكزات نظرية ومنهجية كما هو معلوم، « مبدأ الوظيفية »(المتوكل 1989 و1995)القاضي بتبعيّة البنية للوظيفية والذي من مستلزماته أن الخصائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية) تحدّدها الخصائص الدلالية والتداولية .

ويتم الربط بين البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) والبنية المكوِّنيَّة (أو التمثيل الصرفي التركيبي) عن طريق " **قواعد التعبير** " ، وهي نسق من المبادىء والقواعد ينقسم بدوره إلى أنساق فرعية ثلاثة : (أ) نسق صرفي و (ب) نسق تركيبي و (ج) نسق تطريزي .

يضطلع نسق الصرف بتحقيق المخصّصات المجرّدة الواردة في البنية التحتية في شكل صُرفات(سوابق، لواحق،أدوات،أفعال مساعدة، أفعال روابط) وتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية في شكل حالات إعرابية أو حروف. ويتكفل نسق التركيب بتحديد رتبة المكوّنات باعتبار أن البنية –الدّخلَ (البنية التحتية)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بنية غيرُ مرتبة. ويتم ترتيب المكونات عن طريق اجراء «**قواعد موقعة**» تختلف باختلاف اللغات(أو باختلاف أنماط اللغات) تحكمها مبادىء عامّة ذات طابع كلّي. أمّا نسق التطريز فيختص بمهمة إسناد النبر(للمكون المبأر عامة) وإسناد « التنغيم » (وَفقاً للقوة الإنجازية التي تحملها العبارة).

إذا علمنا أن الوحدات المعجميّة (المحمول والحدود) الواردة في البنية التحتية تُمدُّنا بها « خزينة » المفردات (« معجم » و« قواعد تكوين ») وعلمنا أنّ البنية المكوّنية خرجَ قواعد التعبير تشكّل دَخْلاً للقواعد الصوتية التي تؤوّلها صوتياً (تنقلها إلى صورة صوتية) أمكننا توضيح مسطرة اشتقاق العبارة اللغوية بالرسم التالي :

(17)


خزينة
بنية تحتية
(تمثيل دلالي - تداولي)
قواعد التعبير
صرف
موقعة
نبر وتنغيم
بنية مكونية
(تمثيل صرفي - تركيبي)
قواعد صوتية
تأويل صوتي
(صورة صوتية)

ويشير ديك (1989: 51)، في معرض الحديث عن اتجاه مسطرة الاشتقاق، إلى أن النحو الرامي إلى تحصيل الكفاية النفسية يجب أن يَرصُد لا مراحلَ عملية إنتاج العبارات اللغوية فحسب بل كذلك مراحلَ عملية تأويلها، وأن يتيح، بالتالي، الانتقالَ من البنية المكوِّنِيَّة إلى البنية التحتية إضافة إلى الانتقال من البنية التحتية إلى البنية المكوِّنيَّة، أي أن يكون النحو منظَماً بحيث يتضمن، بلغة الحاسوبيات، **مولِّداً ومحلِّلاً** في الوقت ذاته. معنى ذلك أن « قواعد التعبير » يجب أن تُصاغ بشكل يتيح المرورَ عبرها من البنية التحتية إلى البنية المكوِّنية ومن البنية المكوِّنية إلى البنية التحتيّة. وقد أتاحت هذه الصياغة ذات الاتجاهين تيسير مسطرة الترجمة حيث مكنت من الانتقال من البنية السطحية للعبارة – المصدر(المراد ترجمتها) إلى بنيتها التحتية ثم، بعد تحويل هذه البنية التحتية إلى مطابقتها في اللغة الهدف (عن طريق نحو وظيفي مقارَن)، الانتقال من البنية التحتية للعبارة–الهدف إلى بنيتها السطحية. يمكن الاطلاع على تفاصيل مسطرة الترجمة في النحو الوظيفي في (المتوكل 1995).

2 . 2 . 2 . بنية الجملة:

يُمثَّل للجملة، في النحو الوظيفي، كما سلفت الإشارة إلى ذلك، في مستويين، مستوى دلاليّ– تداوليّ يُصطلح على تسميته « البنية التحتيَة » ومستوى صرفي – تركيبي يُسمّى « البنية المكونية » لنعرض في الفقرتين المواليتين لهاتين البنيتين مبرزين، أساساً، أهمّ التطورات الأخيرة التي طرأت عليهما.

2. 2. 2. 1. البنيـة التحتيَة :

مرّ بنا أن العناصر التي نجدها في البنية التحتيَّة أصناف ثلاثة : وحدات معجمية (محمول وحدود) ومخصِّصات ووظائف (دلالية ووجهية وتداولية). تتألف هذه الأصناف الثلاثة من العناصر لتكوِّن طبقات . وتشكِّل كل طبقة بنيةً قوامُها ثلاثة مكونات أساسية :

(أ) نواة و (ب) مخصص Π و (ج) لاحق Σ كما يتبين من (18) :

(18) Π [نواة] Σ .

وتشكِّل نواةً لكل طبقة الطبقةُ التي تَسفُلها في السلميَّة الجملية حيث الحمل نواةٌ لطبقة القضية والقضية نواة لطبقة الإنجاز .

فيما يخص عددَ الطبقات المكوِّنة للجملة، درج الباحثون الوظيفيون منذ (ديك 1989) على حصره في أربع طبقات : " **حمل مركزي** " و" **حمل موسّع** " و" **قضية** " و" **إنجاز** " ، كما يتبيَّن من البنية العامة التالية :

(19) [Π 4 **و** ي : [Π 3 **س** ي : [Π 2 وي : [Π 1 [φ (س 1) . . .
(س ن)] Σ1] Σ 2] Σ 3] Σ 4]

الطبقة السفلى في هذه البنية العامة هي طبقة الحمل المركزي . وتتكوّن من المحمول وموضوعاته كنواة مضافاً إليها مخصِّص (Π1) ولاحق (Σ1) يرمز المخصص (Π 1) إلى السمات الجهيَّة (تام، غير تام، . . .) الداخلية ويرمز (Σ 1) إلى لواحق المحمول كاللاحق " الأداة " واللاحق " المستفيد " واللاحقين « الهدف » و« المصدر » (بالنسبة للمحمولات الدالّة على التنقل المكاني

كالمحمول « **ذهب** » مثلاً). من أمثلة لواحق الحمل المركزي الحدود الواردة في الجمل التالية :

(20) أ – قطعت هند اللحم **بالسكين**
ب – اشترى خالد ساعة ذهبية **لهند**
ج – ذهب خالد من **الرباط** إلى **مراكش**

تشكّل طبقةُ الحمل المركزي نواةً لطبقة الحمل الموسع حيث يرمز المخصّص Π 2 إلى فئات من السمات هي **أوّلا**، سمات الوجه الحملي أو الوجه« الموضوعي » (« إمكان » تحقق الواقعة المرموز إليها بالمتغير **وي** أو"التيقن منه أو "وجوبه"أو "منعه"أو نفيه أو إثباته ...) **وثانيا**، سمات الزمن (مضي، حاضر، مستقبل) **وثالثا**، السمات الجهيَة"الخارجية"أو« السورية » (« متكررّ »، « مسترسل » ...) ويرمز 2Σ الى لواحق الحمل الموسّع كاللاحقين الزمان والمكان واللاحق العلة. ويمكن التمثيل للواحق هذه الطبقة باللواحق الواردة في الجمل التالية :

(21) أ – قابل خالد صديقه **في الكلية**.
ب – سافر خالد **صباح اليوم**.
ج – أنّب خالد بكراً **لمهاجمته أخاه**.

وتتكوّن الطبقة الثالثة، طبقة القضية، من نواة هي الحمل الموسّع بكامله مضافاً إليها المخصص 3Π الذي يرمز إلى السمات الوجهية القضوية (الوجوه الذاتية والمرجعية) و لواحق قضوية (3Σ) تحدُد الوجه القضوي كما هو شأن اللواحق الواردة في الجمل (22 أ–د):

(22) أ – سافر خالد **فعلاً**

ب – **حقاً**، زارني خالد البارحة.

ج – **مع الاسف**، غادرت هندٌ الرباط.

د – **عجباً**، حتى الناعق أصبح يغني.

أمّا الطبقة الرابعة فمكوّناتها القضية كنواة والمخصّص الإنجازي 4 II الرامز الى حمولة الجملة الإنجازية واللواحق الإنجازية التي من قبيل« **بصراحة**» و« **بصدق** » و« **بأمانة** » و« **دون مجاملة**» وغيرها. مثال هذه الفئة من اللواحق ما ورد في الجمل التالية:

(23) أ – **بصراحة**، لا يعجبني أسلوب بكر في الكتابة

ب – **بصدق**، أتمنى أن يفوز خالد

ج – **بأمانة**، لن يعيد اليك بكر مالك

د – **دون مجاملة**، لقد قرأت روايتك دون أن امل

ولنأخذ، للتمثيل، الجملة (22)

(22) فعلا، سافر خالد صباحاً

بنية (22) التحتية هي البنية (23):

(23) [خب **و** ي: [**س** ي: [ثب مض وي: [تا[س.ف.ر.{ فاعل} ف (ع 1 ذ س1: خالد) متف فامح]] (ن1ذ ص1: صباح) زم](ص2: فعل)]بؤمق].

ما عرضنا له، لحد الآن، هو التصور الذي ورد في (ديك 1989) لبنية الجملة. وقد طرأ على هذا التصور مجموعة من التعديلات نوجز أهمها في ما يلي:

(١) اقترحت كوفالي (1995) إضافة متغير للبنية العامة للجملة تكون وظيفته الرمز الى الحمل المركزي. وليكن هذا الرمز بالنسبة للغة العربية: **ك ي**.

(٢) في نفس السياق، ارتأى هنخفلد(1992) وبعده كايزر (1992) وكوفالي (1995) وديك (1997) تخصيص المحمول بمتغير هو المتغير ح، مثلاً، بالنسبة للغة العربية. وقد بُرِّرت إضافة هذا المتغير بكون مجموعة من مبادىء النحو وقواعده تخص المحمول بمفرده وتتخذه حيّزاً لها. من أمثلة ذلك قاعدة الربط الإحالي وقاعدة عطف المحمولات المسؤولتين عن اشتقاق التراكيب التي من قبيل(24 أ) و (24 ب) على التوالي:

(24) أ – نام خالد كما **فعل** بكر

ب – يشتري بَكر ويبيع السيارات المستعملة.

على أساس إضافة متغيري الحمل المركزي والمحمول تصبح البنية العامة للجملة هي البنية (25):

(25) [Π 4 و ي :[Π 3 ص ي :[Π 2 و ي :[Π 1 ك ي :[ح ي (س1) . . . (س)] Σ1] Σ 2] Σ 3] Σ 4].

(٣) استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1996ب) على أن البنية (25) لا تتحقق ضرورةً بجميع طبقاتها الأربع. فطبقة القضية، مثلاً، غير واردة في

الجمل الأمرية كما ذهب إلى ذلك هنخفلد(1992) وبلكستاين (1992) بل اننا (المتوكل 1996 ب) بينًا أن هذه الطبقة غير واردة في الجمل الأمرية ولا في الجمل الاستفهامية ولا يمكن أن تتضمنها إلا الجمل الخبرية الحاملة للإخبار الفعلي كقوة إنجازية.

وذهبنا في نفس السياق إلى أبعد من ذلك حيث برهنًا على أن ورود بنية الجملة (25) كاملةً يكاد يكون استثناء حيث إن التواصل يتم عادة وغالباً بواسطة أجزاء جمل. وقد تكون هذه الأجزاء حدوداً كما في (25 ب) مثلاً:

(25) أ – ماذا شربت ؟
ب – **لبناً**.

أو شبهَ حمولٍ كماهو الشأن بالنسبة لأسماء الأفعال في العربية مثل « **صه** » و «**آمين**».

وقد اعتمد تحليلَنا هذا ماكنزي (1998) وعمّمه إلى انماط أخرى من العبارات التي لا تتضمن أكثر من مكون واحد (holophrase).

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب هو أن التراكيب التي من قبيل (25 ب) ليست جملاً مقلّصة ناتجة. فالعباراة الممثل لها في (25 ب) ليست ناتجة عن حذف الفعل والفاعل ("شربتَ") من الجملة (26) :

(26) شربتُ لبناً

فالجواب الطبيعي للجملة (25 أ) هو (25 ب)، وقد يُجاب بالجملة (26) إلا أن ذلك لا يحصُل إلا في مقامات موسومة خاصة.

ويبرّر التواصلَ بعبارات أدنى من الجمل ما أسلفنا ذكره من أن الخطاب نموذج « حركي » ذو مراحل مختلفة تقتضي كل مرحلة منها من المعلومات مالا تقتضيه المراحلُ الأخرى. فالمرحلة الأولى من عملية تخاطب ما قد تقتضي التوسل بجمل كاملة نظراً لجدة مخزوني المتخاطبين بالنسبة لبعضهما بعضاً إلاّ أنه من غير الطبيعي أن يظل التخاطب بواسطة جمل كاملة في المراحل الأخرى من عملية التخاطب حين يصبح لذى كلٍّ من المتخاطبين من المعلومات ما يغنيه عن ذلك وما يجعله يكتفي بعبارات أوْجَزَ في هذه الحالة لا يعود من الممكن أن تعدَّ هذه العبارات ذات المكون الواحد مثل (25 ب) جملاً مقلّصة ناتجة عن حذف (أو حُذوف).

(٤) تشكّل البنية العامة (19) تمثيلاً لبنية الجملة باعتبارها متضمنَة لأربع طبقات، حمل مركزي وحمل موسَّع وقضية وإنجاز. وقداقترح باحثون و ظيفيون (المتوكل 1986 و 1988، كوفالي 1995، ديك 1997 ج 2) إضافة طبقة خامسة تفي بالتمثيل للمكونات الخارجية كالمبتدأ والذيل والمنادى وغيرهما.

2 . 2 . 2 . 2 . البنية المكوِّنيّة

تُنقَل، كما تقدّم، البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي – التداولي) إلى بنية مكوِّنات (أو تمثيل صرفي– تركيبي) بواسطة إجراء قواعد التعبير، التي تتضمن ثلاثة أنساق من القواعد، قواعد صرفية وقواعد تركيبية و قواعد تطريزية تُجرى بهذا الترتيب كما يتضح من الرسم (17). ظل هذا التصور لمسطرة الربط بين بنيتي الجملة سائداً، في عمومه، إلى الآن ولم ينل وافرَ حظ من البحث والتمحيص لكون جل الابحاث الوظيفية منذ (ديك 1989 أ) كرِّست لمناقشة

قضايا البنية التحتية، مع العلم أن هذا التصوّر لا يخلو من إشكالات تتفاوت في الأهميّة منها على سبيل المثال (أ) الإشكالات المتعلقة بطبيعة دَخلِ قواعد التعبير و(ب) الإشكالات المتعلقة بترتيب هذه القواعد و(ج) إشكال طبيعة البنية خرج هذه القواعد، أي البنية المكوِّنية، خاصة إشكال التمثيل لها. في هذه الفقرة، سنحاول أن نُسهم في كل من هذه الفئات الثلاث من المشاكل بعد أن نُذكِّرَ في إيجاز، بقواعد التعبير وأصنافها.

2 . 2 . 2 . 2 . 1 . قواعد التعبير .

قواعد التعبير، كما وردت في (ديك 1989 أ و 1997 ج 1) ، ثلاثة أنساق من القواعد : قواعد صرفية وقواعد تركيبية وقواعد تطريزية.

(أ) الصرف، في النحو الوظيفي، صرفان: اشتقاق و « تصريف ». وتنقسم القواعد المسؤولة عن بنية الكلمة، بالتالي، إلى قسمين: "قواعد تكوين المحمولات " والقواعد الصرفية.

تندرج القواعدُ الصرفيّةُ (أو "التصريفية" إذا أردنا رفع اللّبس) في قواعد التعبير. وتأخذ، عامة، الشكل التالي :

(27) مخصِّص [مخصَّص] = قيمة

أو

أ [ب] = ج

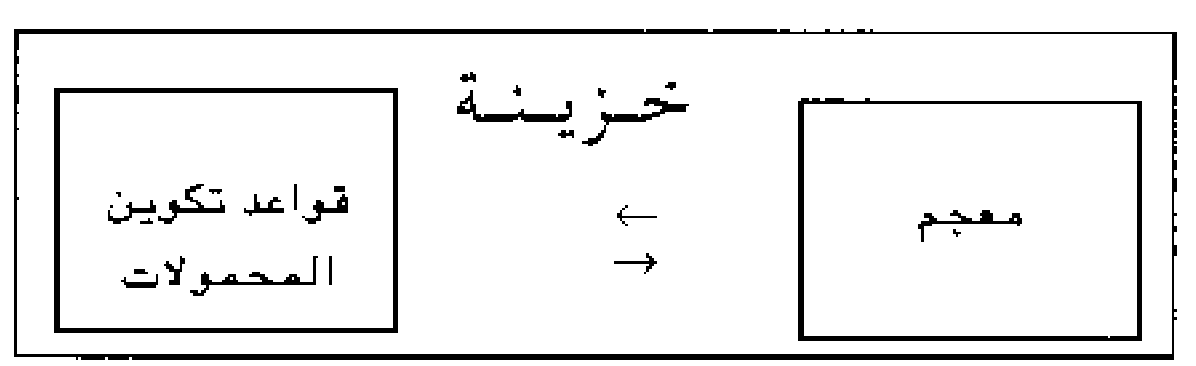
من أمثلة هذه الفئة من القواعد قاعدة اسناد الحالة الإعرابية الرفع إلى المكون الفاعل التي تأخذ، في الأحوال العادية الشكل التالي :

(28) أ فا [حذ] = حد – رفع.
ب – رفع [حذ] = ح – ُ

تنقسم هذه القاعدة إلى شقَّين، (28 أ) و (28 ب)، يضطلع أولهما بإسناد الحالة الإعرابيَّة الرفع إلى الحد بمقتضى الوظيفة الفاعل التي يحملها في البنية التحتية، في حين يتكفل الشقُّ الثاني بتحقيق هذه الحالة الإعرابية المجرَّدة في علامة إعرابية، علامة الضم.

امَّا قواعد تكوين المحمولات فهي القواعد التي يتم بواسطتها اشتقاق محمولات فرعية من محمولات أصول. وتشكُّل هذه الفئة من القواعد المكوَّن الثاني من «الخزينة» في مقابل المكوَّن الأول الذي هو المعجم والذي يضطلع برصد المحمولات الأصول، كما يتبين من الرسم التالي[9]:

(29)



(9) – يشير السهمان، في الرسم (29)، إلى إمكانية العبور من المعجم إلى قواعد تكوين المحمولات ومن قواعد تكوين المحمولات إلى المعجم. فقواعد التكوين تستمد دُخولها (جمع دَخْل) من المعجم إذ إنها تُجرى على المفردات الأصول المختزنة فيه. أما الانتقال من قواعد التكوين إلى المعجم فيحصل في حالات «التحجُّر» حين تصبح قاعدة من قواعد التكوين غير منتجة فيتحتم إذاك إلحاق المفردات المعنيَّة بالأمر بالمفردات المرصودة في المعجم.

تحدث قواعدُ تكوين المحمولات تغييراً في صورة المحمول ذاته أو في مقولته المعجمية (من فعل إلى اسم مثلاً) أو في محلأتيته (بتوسيعها أو تقليصها) أو في الوظائف الدلالية أو قيود الانتقاء أو في هذه السمات جميعها وتكون نتيجةُ هذه التغييرات أو بعضها اشتقاقَ المصادر والأفعال العلّية (أو "الجعلية") والأفعال الانعكاسية وأفعال المطاوعة وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات وغير ذلك. وقد ظلت هاتان الفئتان من القواعد، قواعد التكوين وقواعد التصريف، فئتين مستقلتين حتى السنوات الأخيرة حيث كانت صورة المحمول المشتق وما يطرأ عليها من تغيير (بالنظر إلى صورة المحمول الأصل دَخْل القاعدة) يُمثل لها في قاعدة التكوين ذاتها. وقد ارتأى ديك (1997 ج2)، قصد تحقيق نوع من «الكفاية النمطيّة»، أن يؤشر في خَرْج قاعدة التكوين بمخصِّص «مساعد» مجرَّد للتغيير الناتج عن هذه القاعدة وأن يترك تحقيق هذا المخصِّص لقواعد التصريف. بعبارة أخرى يتم اشتقاق المحمولات الفرعية، في المقاربة الأولى، بكيفية كلّية داخل الخزينة عن طريق قواعد التكوين، في حين أنه يتوزع، في المقاربة الثانية، بين الخزينة وقواعد التعبير.

من مزايا هذه المقاربة أنها تفصل بين ماهو اشتقاقي محض، في تكوين المحمولات الفرعية، وبين ماهو صرفي وتُسند رصد كلٍّ من هذين الجانبين للقواعد المناسبة.

ولنأخذ، للتمثيل، قاعدة تكوين اسم الفاعل في إطارهذه المقاربة (ديك 1997 ج 2 : 3) :

(30) **تكوين اسم المنفذ** (Agent Noun Formation) :

دَخْل : محمول [ف ÷ مراقبة] (س1) منف / متض . . .(س ن)
خرج : {محمول منف} [س] (س1) ɸ . . .(س ن)
معنى : « شخص يشارك (عادة) منفذاً في العمل الدال عليه المحمول الدخل ».

ويظل التكهن، في نظرنا، بأفضلية هذه المقاربة على المقاربة الأولى رهيناً بالمزيد من البحث في ورودها بالنظر إلى اللغات غير السلسلية حيث يتم تكوين المفردات الفرعية لا عبر إلصاق سوابق أو لواحق أو أحشاء إلى جذع ما بل عن طريق صهر جذر صامت في أوزان معينة كماهو الشأن بالنسبة لمسطرة الاشتقاق في اللغة العربية عامة [10].

(ب) تقدم أن البنية التحتية بنية تتضمن علاقات سلّمية حيث تعلو طبقة الإنجاز طبقة القضية التي تعلو طبقة الحمل الموسَّع الذي يعلو بدوره طبقة الحمل المركزي كما يتضح من البنية العامة للجملة (19)، لكنها لا تتضمن علاقات سَبْقٍ حيث إن عناصرها غير مرتَّبة. يضطلع بترتيب عناصر الجملة المكوِّنُ الثاني من قواعد التعبير، مكوِّن « الموقَعَة ».

ويقوم مكون الموقعة على نسقين اثنين، نسق مبادىء عامة تحكم ترتيب المكونات في اللغات الطبيعية بوجه عام، ونسقٍ من القواعد المسؤولة عن ترتيب المكونات في لغات معينة أو أنماط معينة من اللغات. وتقوم بين هذين النسقين، نسق المبادىء ونسق القواعد، علاقة تبعيّة حيث إن القواعد تخضع للمبادىء في صياغتها وطريقة إجرائها فضلاً عن خضوعها لها من حيث ورودُها أو عدمُه.

(10) - المقاربة الثانية ملائمة ملاءمةً تامةً حين يتعلق الأمر باشتقاق المفردات عن طريق الإلصاق المحض كماهو الشأن بالنسبة لأفعال الانعكاس (« فَعَلَ » ← « انْفَعَلَ ») وفئة من أفعال الجَعْل (« فَعَلَ » ← « فعَّل ») مثلاً.

(١) صاغ ديك (1989 أو 1997 ج ١) عدداً معيناً من المبادىء العامة افترض أنها تحكم ترتيب المكوّنات في اللغات الطبيعية وتضبط صياغة وإجراء القواعد المسؤولة عن هذا الترتيب في لغات خاصة أوفئات خاصة من اللغات. وقد استدللنا على ورود هذه المبادىء بالنسبة لترتيب المكونات في الجملة العربية (المتوكل 1996). ولنأخذ هنا، للتمثيل فقط، مبدأين اثنين، «مبدأ الاستقرار الوظيفي» و «مبدأ الإبراز التداولي»:

(31) **مبدأ الاستقرار الوظيفي** : (Principle of Functional Stability)

«تنزع المكونات التي تحمل نفس الوظائف إلى أن تحتل نفسَ المواقع»

(32) **مبدأ الإبراز التداولي** : (Pragmatic Highlighting Principle)

«تنزع المكونات الحاملة لوظائف تداولية (محور جديد، محور معطى، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) إلى أن تحتل مواقع « **خاصة** » من بينها، على الأقل [11]، الموقع الصدر في الجملة (م1)».

وتدخل هذه المبادىء العامة، غالباً، في تنافس أوصراع تكون فيه الغلبة لأحدها فيتم ترتيب المكونات وفقاً للمبدإ الغالب. مثال علاقة المغالبة هذه ما يمكن أن يقوم بين المبدأين (30) و (31) حين يتنازعان موقعة مكونٍ ما. ففي الجملة (33) يأخذ المكون« **دلائل الإعجاز**»الموقعَ الذي تخوله له وظيفته المفعول طبقاً للمبدأ (31) :

(11) عبارة «على الأقل» في هذا التعريف تعني أن المواقع الخاصة التي تسخّر للإبراز التداولي يمكن أن تكون أكثر من موقع واحد. فاللغة العربية، مثلاً، تستخدم، لنفس الغرض، موقعين صدرين اثنين: الموقع م1 والموقع م0 المخصّصين للأدوات الصدور والمكونات المبارة والموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل للمكون الحامل لوظيفة المحور:

(ii) أ. هنداً عشقت ؟ (نبر "هنداً")

ب. عشقت هنداً خالد (نبر «خالد»)

(33) قرأ خالد «دلائل الإعجاز»

أمّا في الجملة (34) فإن المكون نفسه يحتل الموقع الصدر وفقاً للمبدإ (32) الذي يحجب المبدأ (31) :

(34) «**دلائل الإعجاز**» قرأ خالد (بنبر «دلائل الاعجاز»)

(٢) تفرز المبادىء العامة مجموعةً من «قواعد الموقعة» تختص بترتيب المكونات في لغات معينة أو أنماط معينة من اللغات. وتُجّرَى هذه القواعد طبقا لبنية موقعية معينةتَرصُد المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات داخل الجملة. وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1985، 1986، 1987، 1996) على أن البنية الموقعية، في اللغة العربية، بالنسبة للجملة الفعلية هي البنية (35):

(35) م4 ، م2 ، [م1 م ф ف فا مف ص ،]، م3

حيث المواقع م 4 و م2 و م3 مواقع "خارجية" تحتلها، بالتوالي، المكوّناتُ المنادى والمبتدأ والذيل، في حين أن المواقع التي بين الحاضنتين مواقع« داخلية» (تنتمي إلى الجملة ذاتها) تخصّص، بالتوالي، للادوات الصدور والمكونات الحاملة لوظائف تداولية (بؤرة مقابلة،محور...) والمكونات الفعل والفاعل والمفعول وأخيرا المكونات التي لا تحمل من الوظائف (التداولية أو الوجهية) ما يخوِّلها احتلال موقعٍ معين. وقد صغنا القواعد المسؤولة عن موقعة المكونات طبقاً للبنية (35).

من هذه القواعد، على سبيل المثال، القاعدة (36) المتفرعة عن المبدإ (32) القاضية بإحلال مكون ما المكون الصدر الثاني في الجملة، الموقع م Φ ، إذا كان هذا المكون اسم استفهام أو مكوناً حاملاً للوظيفة التداولية المحور أو الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة:

(36) { اسم استفهام / محور / بؤرة مقابلة } ← م Φ

(ج) تَعرَّض ديك (1989 و 1997 ج 1) بتفصيل للسمات التطريزية. هذه السمات تُحَدِّدها فئة القواعد الثالثة من قواعد التعبير. وتنقسم هذه القواعد عامة، إلى قواعد نبرية تسند النبر إلى مكوّن ذي بروز خاصّ في الجملة (محور جديد، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) وقواعد تنغيمية تسند التنغيم إلى العبارة ككل وفقاً لقوتها الإنجازية (إخبار، استفهام، أمر...).

2 . 2 . 2 . 2 . 2 . إشكالات عالقة

سبق أن أشرنا إلى أن مسطرة الانتقال من البنية التحتية إلى البنية المكوِّنية يثير عدداً من الإشكالات لم تنل حظها من الاهتمام لحدّ الآن. هدفنا هنا هو التنبيه إلى ما نراه أساسيّاً من هذه الإشكالات وإلى بعض من السبُل التي يمكن أن تؤدي إلى حلّها.

(أ) قدم ديك (1989 أو 1997 ج 1) اقتراحات لصياغة القواعد الصرفية وقواعد الموقعة على غرار القاعدتين (27) و(36) بالتوالي. ويُلاحَظ أنه، في الفصل الثامن عشر من كتابه (ديك 1989 أو1997 ج1)، تناول مسطرتَي إسناد النبر والتنغيم بالتفصيل غير أنه لم يقترح أية صياغة صورية للقواعد المسؤولة عن إسناد هاتين السمتين.

في هذا الصدد، اقترحنا (المتوكل1995) أن تُصاغَ قواعد إسناد كلٍّ من النبر والتنغيم طبقاً للصورة العامة (27) التي اقترحها ديك لصياغة القواعد الصرفية. وقد قمنا بهذا الاقتراح مستندين إلى التماثل الملحوظ بين هذه القواعد وقواعد الصرف. ويكمن هذا التماثل في أن القواعد التطريزية تقوم، أيضاً، على فكرة أن مخصِّصاً ما (إحدى الوظائف التداولية بالنسبة للنبر والقوة الإنجازية بالنسبة للتنغيم) إذا اتخذ مجالاً له مكوناً من مكونات الجملة أو الجملة كاملةً أخذ المكونُ النبرَ والجملةُ التنغيمَ. على أساس صحة هذا الافتراض، يمكن صوغ قاعدتي اسناد النبر والتنغيم على النحو التالي:

(37) قاعدة إسناد النبر

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{محور (– معطى)} \\ \text{بؤرة} \end{array} \right\} \longrightarrow \acute{\alpha} = [\,\alpha\,]$$

(38) قاعدة إسناد التنغيم

أ – خب / أمر [ج] = جَ (تنغيم متنازل)

ب – سه [ج] = جَ (تنغيم متصاعد)

تفيد القاعدة (37) أن أيَّ مكون يحمل وظيفةَ البؤرة أو إحدى الوظائف المحورية ما عدا المحورَ المعطى يُسند إليه النبر. أمَّا القاعدة (38) فمُفادها أن الجمل الخبرية والأمرية تأخذ تنغيماً متنازلاً في حين أن الجمل الاستفهامية تأخذ تنغيماً متصاعداً.

لايمكن أن تعد صياغة هاتين القاعدتين صياغةً نهائيّة للأسباب التالية :

(١) ليست الوظائف المحورية (« محور جديد »، « محور فرعي »، « محور مُعاد » . . .) ولا الوظائف البؤرية (بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) متساوية في استقطابها للنبر. لذلك يجب تدقيق قاعدة إسناد النبر بحيث تفي برصد أنواع النُّبور (أو درجات النبر) التي تأخذها مختلف الوظائف التداولية.

(٢) في نفس الاتجاه يجب النص، في نفس القاعدة على المقطع الذي يأخذ النبر من المكوِّن المعني بالأمر.

(٣) صياغة القاعدة (38) صياغة تقريبية طبعاً لكون المحدِّد لإسناد التنغيم ليس النمطَ الجملي وحده بل ليس كذلك القوة الإنجازية الحرفيةَ بمفردها. لهذا يتحتم أن تصاغ القاعدة بالشكل الذي يكفل رصد التفاعل بين هذه المحدِّدات الثلاثة [12] بعد أن تحدَّد كيفية هذا التفاعل ويحدد نصيب كلّ من الوسائط الثلاثة المتفاعلة.

(ب) درج اللسانيون لحد الآن على اعتبار أن البنية دَخْلَ قواعد التعبير هي بنية الجملة الممثَّل لها في القالب النحوي بحيث تجري هذه القواعد على أساس المعلومات الواردة في هذه البنية وحدها. وقد أثرنا الانتباه، في مناسبات عدة (المتوكل 1991، 1995، 1998)، إلى أن هذه القواعد لاتحتاج إلى معلومات بنية القالب النحوي فحسب بل كذلك إلى المعلومات الواردة في بنيات قوالب أخرى. وبينّا، بنفس المناسبة، أن هذا الاحتياج يندرج في إطار أعم، إطار تفاعل القوالب أثناء عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. فيما

(12) طريقة إسناد التنغيم إلى الجملة أعقد من ذلك بكثير، بحيث يتدخل في إسناد هذه السمة النمط الجملي والقوة الإنجازية (بشقيها الحرفي والمستلزم) ومختلف الوجوه الذاتية. في هذا الباب، بينا في مكان آخر (المتوكل 1996 والمتوكل:) كيف يُسهم التعجب، بوصفه وجها ذاتياً، في تحديد تنغيم الجملة.

يخص تفاعل القوالب في عملية التأويل، اقترحنا الافتراضات التي يمكن إيجازها بالشكل التالي :

(١) القالب المركزي في نموذج مستعملي اللغة الطبيعية هو القالب النحوي. ولا تُسْتَغرَب مركزيّة هذا القالب بالنظر إلى القوالب الأخرى حين يتعلق الأمر بالتواصل الذي يتم عبر اللغة بالأساس.

(٢) إلاّ أن القالب النحوي، على مركزيّته المبدئيّة،تتفاوت أهميّته حسب الوضع الذي يكون عليه المخزونان المعرفيان للمتخاطبين في مرحلة معينة من مراحل التخاطب. فكلما قل هذان المخزونان ازدادت الحاجة إلى التوسل باللغة(و إلى القالب النحوي إذن) والعكس صحيح،أي إذا كان المخزونان يتضمنان من المعارف مايُغني عن اللجوء الكثير إلى اللغة قلت أهمية القالب النحوي بالنظر إلى قوالب أخرى، خاصة القالب المعرفي.

(٣) تنقسم قوالب النموذج إلى فئتين: "**قوالب أدوات**" تشتغل كآلات في الانتاج والتاويل كليهما و"**قوالب مخازن**" تمد القوالب الأدوات بالمعارف التي تحتاجها. من فئة القوالب الأولى القالب النحوي والقالب المنطقي ومن الفئةالثانية القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي. إلاّ أن الفصل بين الفئتين، كما بيَّن البوشيخي (1998) ليس فصلاً قاطعاً إذ إن بعضاً من القوالب، كالقالب النحوي، تقوم بدوْرَي الآلة والمخزون في ذات الوقت. لذلك يصبح من الأورد أن يقال إن القوالب ثلاثة اصناف : (كالقالب المعرفي والقالب الاجتماعي) و قوالب آلات و مخازن كالقالب النحوي. في الواقع، تستلزم معرفة كيفية اشتغال قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية بشكل أدق المزيدَ من الأبحاث في هذا الاتجاه.

(٤) في الحالات التي تقتضي اشتغالَ القوالب كلها، افترضنا أن هذه العمليَّة تتم على النحو التالي :

(أ) يتلقى المخاطَب عبارة لغوية ما (شفوياً أو كتابة). ولتكن هذه العبارة على سبيل المثال،الجملة (39) :

(39) هات "دلائل الاعجاز" من المكتبة .

يتكفل القالب النحوي بتحليل العبارة (39) أي ردها إلى بنيتها التحتية لإدراك معناها (أي تأويلها) .إلاّ أن عملية التحليل هذه لا تُوصل إلا إلى «المعنى اللغوي» الصرف (أي معاني مفردات العبارة والعلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية القائمة بينها). يتحتم إذن اللجوء إلى قوالب أخرى تمدُّنا بمعارف إضافية يُتوصَّل بها إلى التأويل الشامل للعبارة.

(ب) لإدراك ما تحيل عليه العبارة «**دلائل الإعجاز**» يجب اللجوء إلى القالب المعرفي المفروض أن تتوافر فيه معلومة أن ثمة لغوياً عربيًاً كتب، من بين ماكتب ، مؤلفاً أسماه "**دلائل الإعجاز**". وقد يُلجأ إلى القالب الإراكي كذلك للتعرف على هذا الكتاب بكيفية أدق بواسطة لون غلافه والدار التي طبعته وغير ذلك.

(ج) ويلجأ إلى القالب الإدراكي أوالقالب المعرفي (أو إليهما معاً) لمعرفة ما تحيل عليه مفردة «**المكتَبة**» في هذا السياق (المكتبة المشار إليها أي المدركة من بين عناصر الموقف التواصلي أو مكتبة مؤسسة ما ...).

(د) بذلك كله تظل الجملة (39) ملتبسة من حيث قوتها الإنجازية: أهي أمر أم مجرَّد طلب؟ لرفع هذا الالتباس الإنجازي، يُلجأ إلى القالب المنطقي، الذي يقوم باشتقاق بنية تحتية فرعيّة تحمل القوة الإنجازية الواردة. ويستمد القالب المنطقي بدوره، المعلومة المتعلقة بالعلاقة الرابطة بين المتخاطبين (علاقة أعلى إلى أسفل أو علاقة تساوٍ) من القالب الاجتماعي.

نفس الافتراض يمكن أن يكون وارداً حين يتعلق الأمر بعبارة تندرج في خطاب شعري إلاّ أنه في هذه الحالة يكون تدخل القالب الشعري أقوى من تدخل القوالب الأخرى وهو يضطلع، في تفاعل مع القوالب الأخرى، برصد الخصائص الشعرية الصِّرف للعبارة المراد تأويلها.

(هـ) في عملية تأويل العبارات اللغوية هذه تتفاوت أهميةُ دور القوالب وفقاً لأنماط الخطاب. ففي الخطاب الموضوعي (العلمي مثلاً)، يُلجأ بالأساس إلى القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي في حين يلجأ حين يتعلق الأمر بالخطاب الذاتي إلى القالب الادراكي والقالب الاجتماعي (والقالب الشعري إذا كان الخطاب خطاباً «فنيّاً») إضافة إلى القالب النحوي. وقد يختلف دور القوالب وأهميتها في تأويل أنماط أخرى.

لنعد الآن إلى الإشكال الذي نحن بصدده، إشكال دَخْل قواعد التعبير. بينّا في مكان آخر (المتوكل 1991 و 1998) أن قواعد التعبير تقتضي معلومات واردة في قوالب أخرى إضافة إلى المعلومات الواردة في البنية التحتيّة الممثَّل لها في القالب النحوي. من امثلة احتياج قواعد التعبير إلى معلومات قوالب أخرى غير القالب النحوي مايلي:

(١) ثمة قواعد صرفية تحددها، في لغات كثيرة، سماتٌ «اجتماعية». من ذلك أن لغات كاللغة اليابانية تتحدد فيها صيغة المحمول الصرفية وفقاً للعلاقة الإجتماعية التي تقوم بين المتخاطبين. في نفس السياق، ثمة لغات كاللغة الفرنسية، يختلف فيها استعمال ضمير المخاطب (مفرد / جمع) وفقاً للعلاقة الاجتماعية هذه كماهو معلوم.

وفي الحقل العربي، يلاحظ أن العنصر الثاني من أداة النفي «**ما... ش**» في الدارجة المغربية، يرد لاصقاً بالمحمول في لغيات ويرد في نهاية الجملة في لغيًات أخرى كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(40) أ – **ما** خرجتش معاهم

ب – ماخرجت معا همش

ولعل الملاحظة نفسها تصدق بالنسبة إلى الدارجة المصرية حيث يردُ عنصرا أداة النفي متضامّين تارة ومفترقين تارة:

(41) أ– **مش** بيتخنواليه مادام بياكلوا كثير؟

ب– **مابيتخنوش** ليه مادام بياكلوا كثير؟

ويُلاحَظ في نفس اللغة أن الاستفهام المنصبُ على الجملة ككلّ يتحقق حسب المستويات اللغوية إمّا بالاداة «**هو**» أو بالأداة «**لُهو**»:

(42) أ– **هو** انتوماعرفتوش؟

ب– **لهو** انتومادريتوش؟

والأمثلة في هذا الباب كثيرة ليس هذا مقام تعدادها. ما يهم هو أن ما أوردناه من حالات يؤشر إلى أن قواعد الصرف تحتاج إلى معلومات تختزنها قوالب أخرى غير القالب النحوي وأن هذه القوالب يجب أن تكون، بالتالي، جزءاً من دخل هذه القواعد.

٢) تقدم أن ترتيب المكونات تحكمه مبادىء عامة تتفرع عنها قواعد موقعية تخص لغات معينة أو أنماطاً من اللغات معينة. ويذهب جمهور الوظيفيين إلى أن المعلومات التي تستلزمها القواعد المسؤولة عن ترتيب المكونات واردة جميعها في البنية التحتية الممثَّل لها في القالب النحوي. إلا أن من قضايا الرتبة ما تحتم معالجته اللجوء إلى معلومات من قوالب أخرى. مثال ذلك أن أسماء الاستفهام في اللغات التي تُصدِّر هذه الأسماء (كاللغة العربية الفصحى والدارجة المغربية مثلاً)، تردُ أحياناً متأخرة كما يتبين من المقارنة بين (43 أ) و (43 ب):

(43) أ - من اشترى العمارة؟

ب - اشترى العمارة **من** (بنبر "من")

وقد بينّا في مكان آخر (المتوكل 1986) أن ما يحدّد رتبة اسم الاستفهام في التراكيب التي من قبيل (43 ب) هو القوة الإنجازية المستلزَمة «**الإنكار**» في مقابل القوة الحرفية «**السؤال**» في التراكيب الممثل لها بالجملة (43 أ). هذه المعلومة (القوة الإنجازية «الإنكار») واردة، طبعاً، لا في القالب النحوي، بل في القالب المنطقي. مُفاد ذلك أن القاعدة المسؤولة عن إحلال اسم الاستفهام في الموقع الأخير من الجملة يجب أن تُجرَى على أساس معلومة يوفرها القالب المنطقي. في نفس السياق يمكن إيراد مثال اللاحق الإنجازي «**من فضلك**» الذي يتصدر الجملة حين تكون قوتها الإنجازية مجرّد «سؤال»

ويحتل الموقع الأخير فيها حين تكون مستلزمة للقوة الإنجازية الفرعية «**الالتماس**». قارن:

(44) أ - **من فضلك**، متى ستزورني في البيت؟
ب - متى ستزورني في البيت، **من فضلك**؟

في باب ترتيب المكونات داخل المركب الاسمي ذاته، يلاحظ أن بعض اللغات، كالعربية الفصحى، تقدم اسم الإشارة على رأس المركب ويمكن أن تؤخره عنه كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(45) أ - قرأت **هذا** الكتاب.
ب - قرأت الكتاب **هذا**.

ويمكن رصد الفرق بين (45 أ) و(45 ب) بالقول إن المحال عليه في الجملة الأولى يمكن أن يكون «**حاضراً**» في سياق التخاطب كما يمكن ألا يكون كذلك في حين أنه في الجملة الثانية يغلب أن يكون من بين عناصر سياق التخاطب وأن يكون **مشاراً إليه**. إذا صحت هذه الملاحظة، أمكننا أن نقول إن قاعدة موقعة اسم الإشارة بالنظر إلى رأس المركب لا تجرى على معلومات القالب النحوي فحسب بل كذلك على معلومات القالب الإدراكي [13]. ومن أمثلة تدخل القالب الاجتماعي في ترتيب مكونات الجملة أن بعض اللغات، كاللغة الفرنسية مثلاً، تقدم ضمير المخاطَب[14] في التراكيب العطفية،

---

(13) تأخير اسم الإشارة في التراكيب التي من قبيل (45 ب) راجع أيضاً إلى أنه يحمل الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» حيث إن هذه الجملة ترادف الجملة التالية:
(iii) قرأت الكتاب هذا لا ذاك.
لا يصح هذا التأويل لتأخير اسم الإشارة إلا بالنسبة للغات التي تكون فيها رتبة هذا العنصر حرة. فهو غير وارد حين يتعلق الأمر باللغات التي تؤخر وجوباً اسم الإشارة كالدارجة المغربية مثلاً
(14) انظر تفصيل هذه الظاهرة في (المتوكل 1998)

على ضمير المتكلم « لياقة » كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (46 أ - ب) :

(46) a - Vous et moi, nous partagerons cette chambre.

b - * Moi et vous, nous partagerons cette chambre .

(٣) دُرِجَ في أدبيات النحو الوظيفي على اعتبار القواعد المسؤولة عن إسناد النبر والتنغيم مرتبطةً من حيث المعلومات التي تقتضيها، بالقالب النحوي على أساس أن ما يحدِّد النبرَ هو الوظيفةُ التداولية (المحور غير المُعطى أو البؤرة) وأن ما يحدِّد التنغيم هو القوة الإنجازية كما يتبين من القاعدتين السالف إيرادهما (37) و (38) .

إلا أننا إذا أمعنّا النظر في كيفية اشتغال هذه القواعد وجدناها تستلزم بالإضافة إلى هذه المعلومات معلومات من قوالب أخرى . فالتنغيم، مثلاً، يُسنَد إلى الجملة بمقتضى قوتها الإنجازية الحرفية (إخبار، استفهام، امر) إذا كانت لا تحمل إلا قوة واحدة ويتم هذا الاسناد عن طريق إجراء القاعدة (38)، لكن تنغيم الجمل الحاملة لقوة إنجازية مستلزَمَة إضافة إلى قوتها الحرفية: كالجملة (47 ب) مثلا ، يُسنَد بمقتضى القوة الإنجازية المستلزَمة :

(47) أ- قابل خالد هنداً ؟

ب - ألم أنصحك بالإقلاع عن التدخين !

إذا علمنا أن القوة الإنجازية المستلزَمة يمثَّل لها، حسب اقتراح المتوكل(1991 و 1993 ب)، في البنية التحتية الفرعيّة التي يقوم باشتقاقها القالب المنطقي، كان إسناد التنغيم للجمل التي من قبيل (47 ب) مرتبطاً لا بالقالب النحوي فحسب بل كذلك بالقالب المنطقي، أي أن قاعدة إسناد التنغيم، في هذه الحالة، تأخذ دخلاً لها لا البنية التحتية النحوية فحسب بل كذلك البنية التحتية المنطقية .

في نفس السياق، يمكن الإشارة إلى أن القالب الاجتماعي قد يتدخل بنسبة معينة في تحديد تطريز الجملة. من أمثلة ذلك أنه يُميّز عادة بين تنغيم «لائق» «مهذّب» و تنغيم«غير لائق»، بين تنغيم «رسمي» وتنغيم «وديّ» ... الخ. في هذه الحالات يجب أن تنفتح قواعد التعبير التطريزية على القالب الاجتماعي، أيضاً، إضافة إلى القالبين النحوي والمنطقي.

خلاصة ما أوردناه في هذه الفقرة أن قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية تُسهم، بنسب متفاوتة، لافي تأويل الجملة فحسب بل كذلك في إنتاجها وأن قواعد التعبير، في العملية الثانية، عملية الإنتاج، تجرى طبقاً للمعلومات الواردة في القالب النحوي أساساً وللمعلومات التي تمدها بها قوالب أخرى حين يقتضي الأمر ذلك. اقتُرح هذا التصور في إطار افتراض معيّن: الافتراض القائل بإدراج التداول في القالب النحوي أي بالتمثيل للمعلومات التداولية كالوظائف و القوة الإنجازية والوجوه الذاتية في البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ذاته. وقد سبقت الإشارة إلى أن من اللسانيين الوظيفيين (فيت 1998، مثلاً) من يذهب الآن إلى أن التداول يجب أن يُفرد له قالب قائم الذات، مستقل عن القالب النحوي.حسب هذه الأطروحة، تحوّل المعلومات التداولية من القالب النحوي إلى القالب التداولي ليمثل لها هناك في بنية تحتية مستقلة .

إذا ما برهنت الأبحاث المقبلة على ورود هذه الأطروحة، وأضيف إلى قوالب النموذج قالب تداولي مستقل، تحتم إعادة النظر في بنية هذا النموذج وفي كيفية استغلال قوالبه. فيما يتعلق بقواعد التعبير على وجه أخص. سيصبح من المتوقع أن يتقلّص دور وأهمية القالب النحوي بالنسبةإلى قواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم حيث سيصبح الدَّخلُ الأساسيُّ لهاتين الفئتين من القواعد هو البنية التحتية الممثل لها في القالب التداولي، نظراً إلى أن هذه القواعد تقتضي، بالدرجة الأولى، المعلومات التداولية (الوظائف والقوة الإنجازية والوجوه الذاتية بالتحديد) .

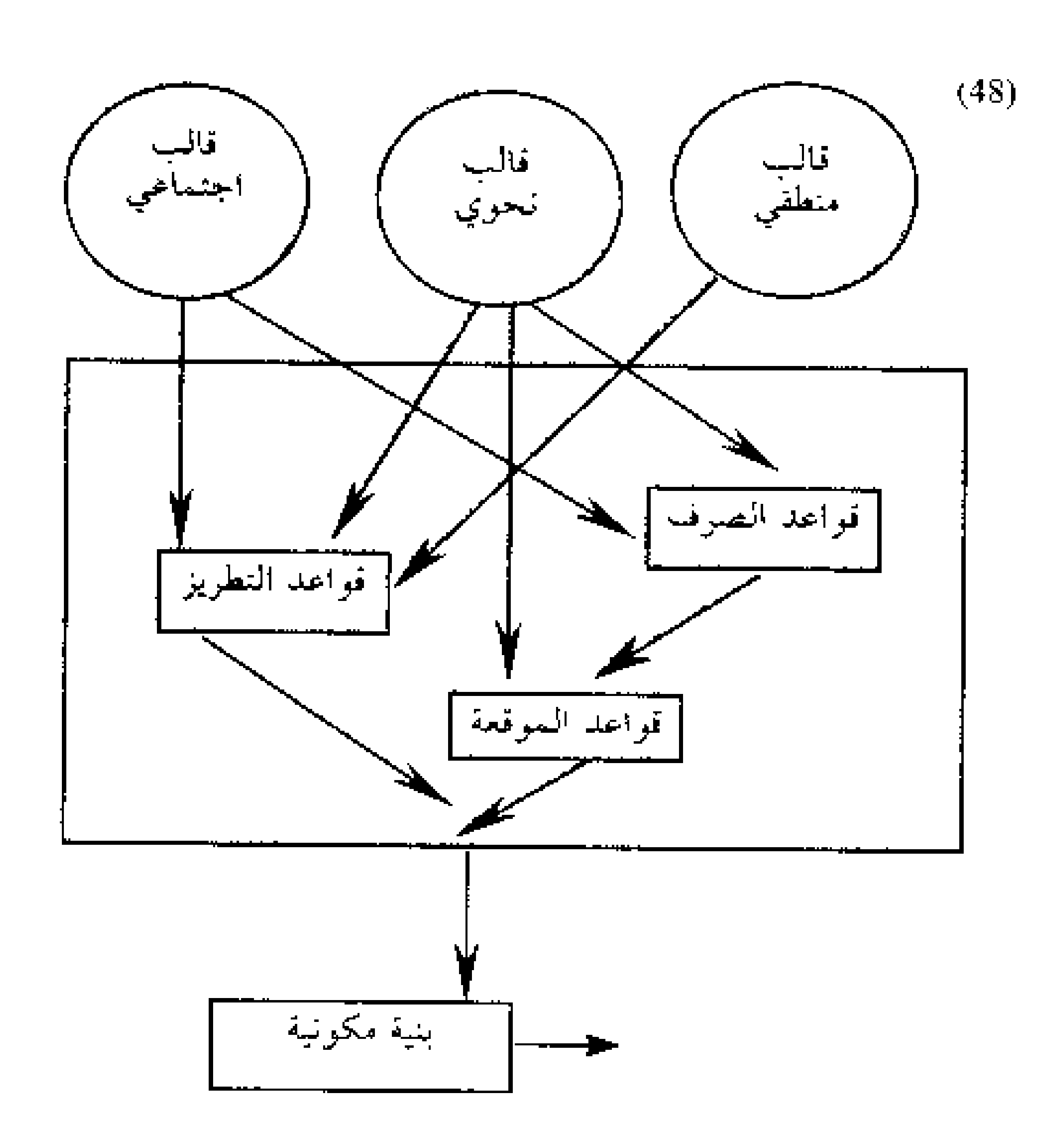
(ج) يتضح من الرسم (17) أن قواعد التعبير مرتَّبة بحيث تَجري قواعد الصرف أولاً ثم تليها قواعد الموقعة فقواعد التطريز. هذا الترتيب هو التصور السائد الآن لدى اللسانيين الوظيفيين لكيفية اشتغال قواعد التعبير. إلا أن هذا الترتيب لا يخلو من مشاكل. وأهم هذه المشاكل المشكل التالي: إذا كان من الطبيعي أن تتقدم القواعد الصرفية على قواعد الموقعة نظراً لأن ترتيب المكونات لايتأتى إلا إذا تمت صياغتها، فإنه من غير الضروري أن يؤخر إجراء القواعد التطريزية إلى أن يكون تطبيق قواعد الموقعة قد تم. ويدعمُ عدمَ تأخير إجراء قواعد التطريز أمران:

(١) أن محددي إسناد النبر والتنغيم (أي الوظيفة التداولية والقوة الإنجازية) لا يرتبطان بمواقع المكونات بحيث إن المكون المبأر منبور أيّان حلّ وإن الجملة تأخذ التنغيم الذي تخولها إيَّاه قوتُها الإنجازية بقطع النظر عن ترتيب المكونات،

(٢) أن قاعدتي إسناد النبر والتنغيم يجب أن تجريا قبل قواعد الصرف ذاتها، أي قبل إدماج الصُّرفات محل المخصّصات والوظائف، لكي لا تُحجَب المعلومات التي يقتضيها إجراءَ هاتين القاعدتين.

إذا صحت هاتان الملاحظتان وإذا أخذنا بعين الاعتبار مابيناه سابقاً من أن قواعد التعبير متعددة الدّخول، أصبح بالإمكان إعادة تنظيم هذا المكون بالشكل الذي يوضحه الرسم التالي :

(48)


قالب اجتماعي
قالب نحوي
قالب منطقي
قواعد الصرف
قواعد التطريز
قواعد الموقعة
بنية مكونية

يبين الرسم (48) بصفة تقريبية اشتغالَ قواعد التعبير بفئاتها الثلاث الذي نفترض أنه يتم بالكيفية التالية: تفتح كل من قواعد الصرف وقواعد الموقعة وقواعد التطريز على بنيات تحتية ممثَّل لها في قوالب مختلفة [15] (القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي أساساً) وتجُرى قواعد الصرف قبل قواعد الموقعة، أما قواعد التطريز فيتم إجراؤها في نفس مستوى إجراء قواعد الصَّرف، ويشكل خرجُ هذه الفئات الثلاث من القواعد مجتمعةً البنيةَ المكوِّنية التي ستُتخذ دخلاً للقواعد الصوتية.

إن قيام هذا التصوُّر لاشتغال قواعد التعبير وترتيبها رهين بافتراض أن التداول جزء من النحو. أمّا إذا تبنينا أطروحة أن للتداول قالباً قائمَ الذات فإنه يتحتم إضافة قالب تداولي تستمد منه قواعد التعبير بفئاتها الثلاث جزءاً من المعلومات التي يقتضيها إجراؤها.

في ختام هذه الفقرة، نريد أن نؤكِّد، مرة ثانيةً، أن ماقلناه هنا عن صياغة قواعد التعبير وترتيبها وكيفية اشتغالها لا يعدو أن يكون مجرَّد افتراضات قد تصحِّحها الأبحاث المقبلة وقد تبيِّن بُطلانها.

(د) أمّا رابع الإشكالات الأساسية العالقة فإنه يخص خَرْجَ قواعد التعبير الذي لم تَنَل صياغته كبير اهتمام لحد الآن. ويكْمُن هذا الإشكال في أن الكل متفق على أن خَرْجَ هذه القواعد هو، من حيث طبيعتُه، بنيةٌ مكوِّنيةٌ

(15). من الإشكالات التي ستظل تنتظر المزيد من البحث معرفة طبيعة البنيات الممثل لها في غير القالب النحوي وخاصة معرفة العناصر التي ستتضمنها.

أو تمثيل صرفي – تركيبي – تطريزي للجملة لكن لم تناقش كيفية التمثيل لهذه البنية إذا استثنينا اقتراح ڤان دير أورا (1990). يذهب ڤان دير أورا إلى أنه من الممكن جداً أن يمثل للبنية المكونية في النحو الوظيفي على أساس أنها بنية مركّبية (Phrase Structure) شأنها في ذلك شأن البنية التي تأخذها الجملة في النحو التوليدي التحويلي. في هذا الاتجاه، يقترح ڤان دير أورا أن يمثل للحد، بعد أن يصير مركّباً، في إطار نظرية س المعتمدة في النحو التوليدي التحويلي على أساس أن الإسقاط الأقصى للمركب الاسمي هو س وعلى أساس أن رأس المركّب هو الاسم لا غيره (لا المحدِّد، مثلاً، خلافاً لاقتراح أبني 1987). ليس ثمة مانعٌ نظري، كما استدل على ذلك ڤان دير أورا نفسه، من أن تُستخدَم هذه النظرية في التمثيل لبنية المركب (أو بنية الجملة ككل) على اعتبار أنها أصبحت، في هذه المرحلة من الاشتقاق، بنية صرفية – تركيبية. إلاّ أن من الأفضل، في رأينا، التفكير في تمثيل للبنية المكونية يستجيب للمطلبين التاليين: **أولاً**، أن يتم إفرازه من داخل نظرية النحو الوظيفي ذاتها حفاظاً على انسجامها، **ثانياً**، وهو المطلب الأهم، أن يكون غير مباين تمام التباين للتمثيل المعتمد بالنسبة للبنية التحتيّة لكي يتيح المرور بطريقة أسهل وبكلفة أقل من البنية التحتية إلى البنية المكونية ومن البنية المكونية إلى البنية التحتية. ولا يمكن أن يُتاح هذا المرور المزدوج إلا إذا تقاربت البنيتان لا من حيث الإواليات التي تربط بينهما فحسب بل كذلك بالنظر إلى طبيعة عناصرهما. ولعل الأبحاث المقبلة ومن ضمنها بحث نحن بصدد إنجازه، تُوصل إلى التمثيل الذي يوفّر ذلك.

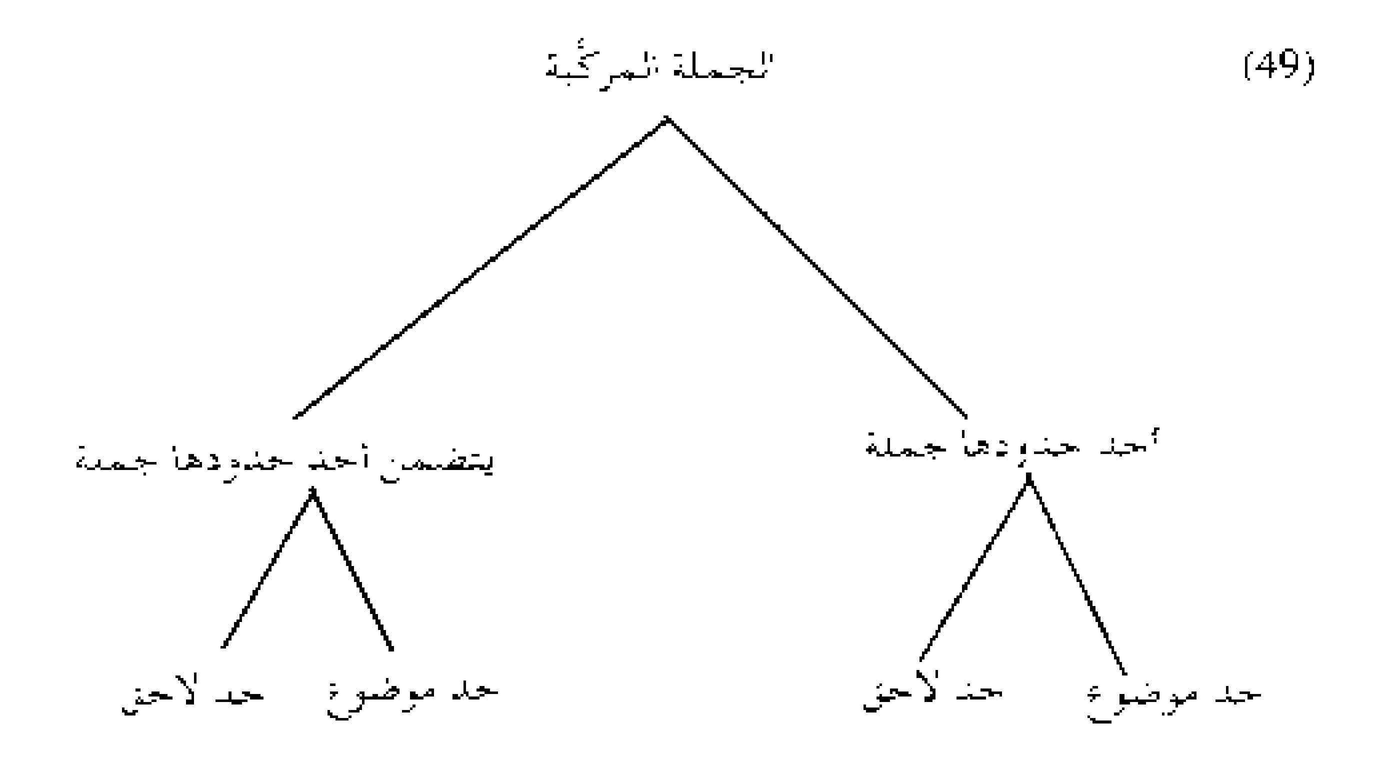
2 . 2 . 3 . الجملة البسيطة / الجملة المركبة

انصبَّ الحديث في الفقرات السابقة على الجملة البسيطة من حيث بنيتها التحتية ومن حيث بنيتها المكوّنية والمبادىء والقواعد التي تحكم الربط بين هاتين البنيتين. أمّا هذه الفقرة فسنخصّصها للجملة المركّبة انطلاقاً ممّا ورد في المتوكل (1988 ب) وديك (1997 ج 2).

2 . 2 . 3 . 1 تعريف الجملة المركّبة

اقترحنا في الدراسة التي افردناها للجملة المركبة في اللغة العربية المتوكل (1988 ب) تعريفاً عامّاً مفاده أن الجملة المركّبة هي كلّ جملة كان أحد حدودها جملة أو كان أحد حدودها يتضمن جملة. وكان تنميطنا للجملة المركبة، انطلاقاً من هذا التعريف، كماهو موضح في الرسم التالي:

(49)



يمكن التمثيل للجمل المركبة التي أحد حدودها جملة بالجمل (50 أ - ج) التالية :

(50) أ - تمنت هند **أن يعود خالد** .
ب - قابلت اليوم **من زارنا البارحة** .
ج - سأدعو الله **كي يعود خالد سالماً** .

ومن أمثلة الجمل المركبة المتضمن أحدُ حدودها جملة :

(51) أ - قابلت **الرجل الذي حدثتني عنه** .
ب - ذهب خالد إلى **المدينة التي تسكنها هند** .

تأتلف الجمل (50 أ - ج) في أن أحد حدودها جملةٌ وتختلف في أن هذا الحد- الجملة موضوعٌ في الجملتين الأوليين ولاحقٌ في الجملة الثالثة. أمّا الجملتان (51 أ- ب) فيجمع بينهما أن أحد حدودهما يتضمن جملةً موصولةً تقيِّد رأس الحد(**الرجل** ،**المدينة**) وتختلفان في أن هذا الحدَّ المركب موضوع في الجملة الأولى ولاحقٌ في الجملة الثانية. وقد عددنا في تلك الدراسة نفسها (المتوكل 1988 ب) من الجمل المركبة الجملَ المعطوفَ بعضُها على بعض والجُمَلَ المتضمنة لجملة اعتراضية والجملَ التي مبتدؤُها جملة أو ذيلها جملة . هذه الأنماط الثلاثة أمثلتها مايلي :

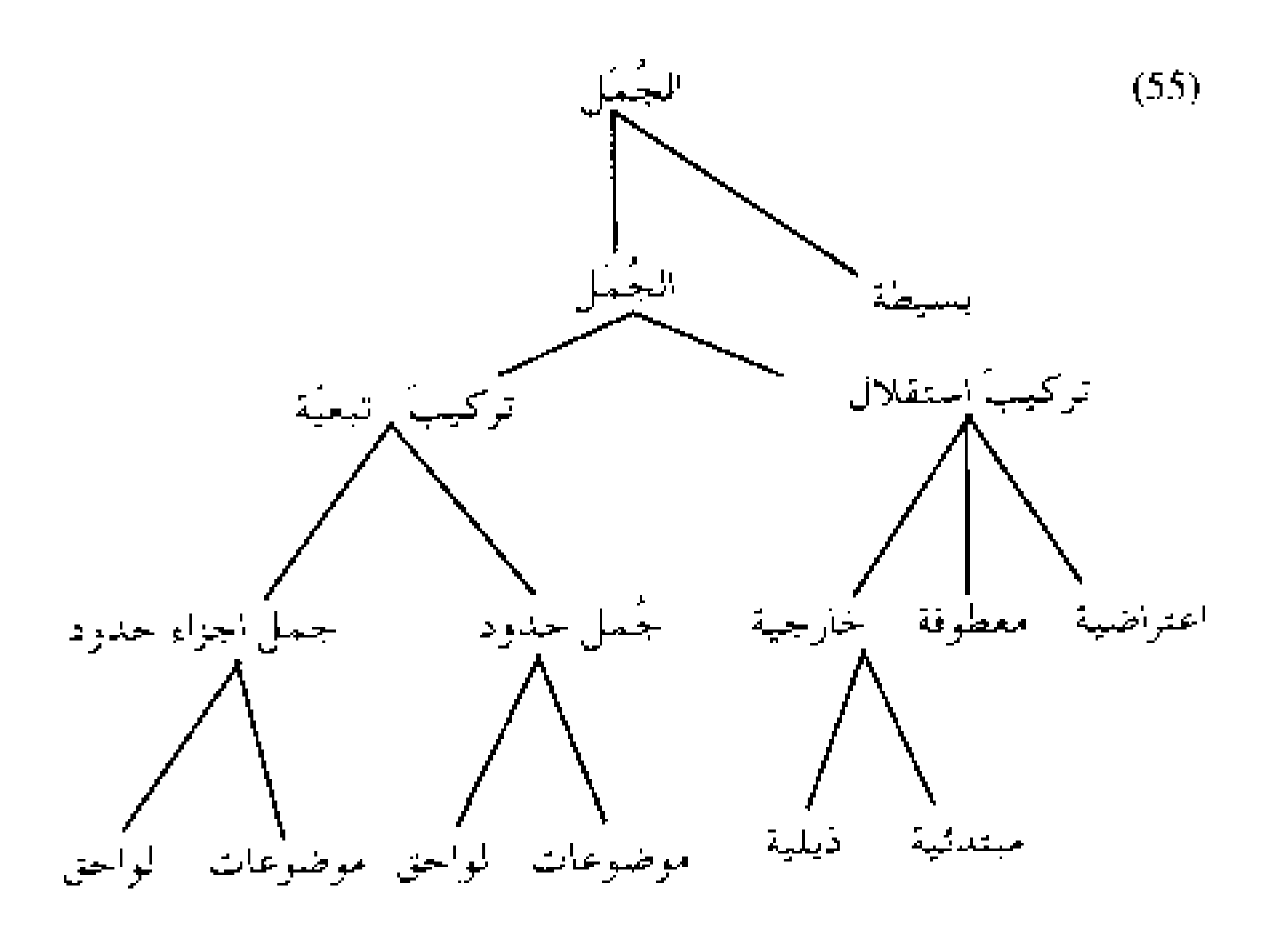
(52) أ- نجح علي ورسبت هند
ب - علي واقف وهند جالسة

(53) أ- سافر خالد- لأحد يجهل ذلك - لمقابلة هند في فاس
ب - كانت خطبة عليّ - لافض فوه - نصاً رائعاً.

(54) أ- **أن تكون من فحول الشعراء**، هذا مالا يصدّقه أحد
ب - سافر خالد، **بل مكث في البيت طيلة العطلة**.

والواضح أن التنميط الذي كنا اقترحناه قائمٌ على تعريف الجملة المركبة بأنها كل جملة تضمنت أكثر من حمل واحد سواء أكانت الحمول المتواردة في الجملة الواحدة تربطها علاقة استقلال(الاعتراض والعطف والجملة المبتدئية والجملة الذيلية) أم كانت تربطها علاقة تبعيّة (الحمول المدمَجة الممثل لها في الجمل (50 أ- ج) و (51 أ - ب)). حسب ذلك التعريف كان بالامكان تنميط الجمل بالشكل التالي:

(55)



من المعلوم أن تطورات عديدة ومختلفة قد طرأت على نظرية النحو الوظيفي خلال العقد الذي يفصلنا عن تلك الدراسة. ومن التطورات التي تهمنا في هذا الباب مايلي :

أ) كانت الجملة آنذاك تعدّ مكونة من ركنين : حمل وإنجاز. أمّا في النموذج الحالي، فمكوناتها أربع طبقات كما أسلفنا : حمل مركزي وحمل موسع وقضية وإنجاز. لهذا التطور، طبعاً، تأثير في تعريف وتنميط الجمل، البسيط منها والمركب. فيما يخص الجمل المركبة أصبح من الوارد تنميطها على أساس أن الجملة التي تتضمنها مجرد حملٍ أو قضيةٌ أو جملةٌ تامة.

(ب) أعيد النظر في المكونات الخارجية، عددها ووظائفها (جلوبكنس 1992، كوفاني 1995 وديك 1997 ج 2) من حيث عددها، لم تعد هذه المكونات منحصرةً في المكونات الثلاثة، المبتدأ والذيل والمنادى، بحيث أضيفت مكوناتٌ أخرى كالفواتح والخواتم والمواقف وغيرها. أمّا من حيث وظائفها، فقد صُنّفت هذه المكونات انطلاقاً من معيار الدور الذي تقوم به كل فئة منها بالنظر إلى الخطاب ككل. من نتائج إعادة النظر في وظائف هذا الضرب من المكونات ونظراً إلى الطابع الخطابي الذي يسم هذه الوظائف أصبح من الأورد في رأينا أن تُتناول الجمل المتضمنة لهذه المكونات على أساس أنها منزلة وسطى بين الجملة والخطاب أو أنها مرحلة انتقال من الجملة إلى الخطاب.

(ج) يستشف القارىء من جزءي كتاب ديك الأخير(ديك 1997) تطوراً واضحاً في مفهوم الجملة المركبة ذاته . ويكمُنُ التغيير الذي لحق هذا المفهوم باعتبار وروده في أدبيات النحو الوظيفي في ما يلي :

(١) يحمل الجزء الأوّل من الكتاب عنوان «**بنية الجملة**» في حين يحمل الجزء الثاني عنوان «**التراكيب المشتقة والمعقّدة**». يُستخلص من قراءة الجزء الأوّل أن المقصود بالجملة هنا هو الجملة "البسيطة" التي تكمُن بساطتها في أمرين : **أولاً**، كون محمولها من المحمولات الأصول **وثانياً**، عدم تضمنها لمكونات أخرى غير الطبقات الأربع الداخلية أو مكوّنات معقدة. وتقابل الجملة البسيطة **التراكيب المشتقةُ** التي تنتج عن قواعد تكوين المحمولات كالتراكيب العلّية (أو الجعلية) والتراكيب الانعكاسية وتراكيب المطاوعة وتراكيب المشاركة التي تمثل لها بالجمل (56) و(57) و(58) و (59) بالتوالي :

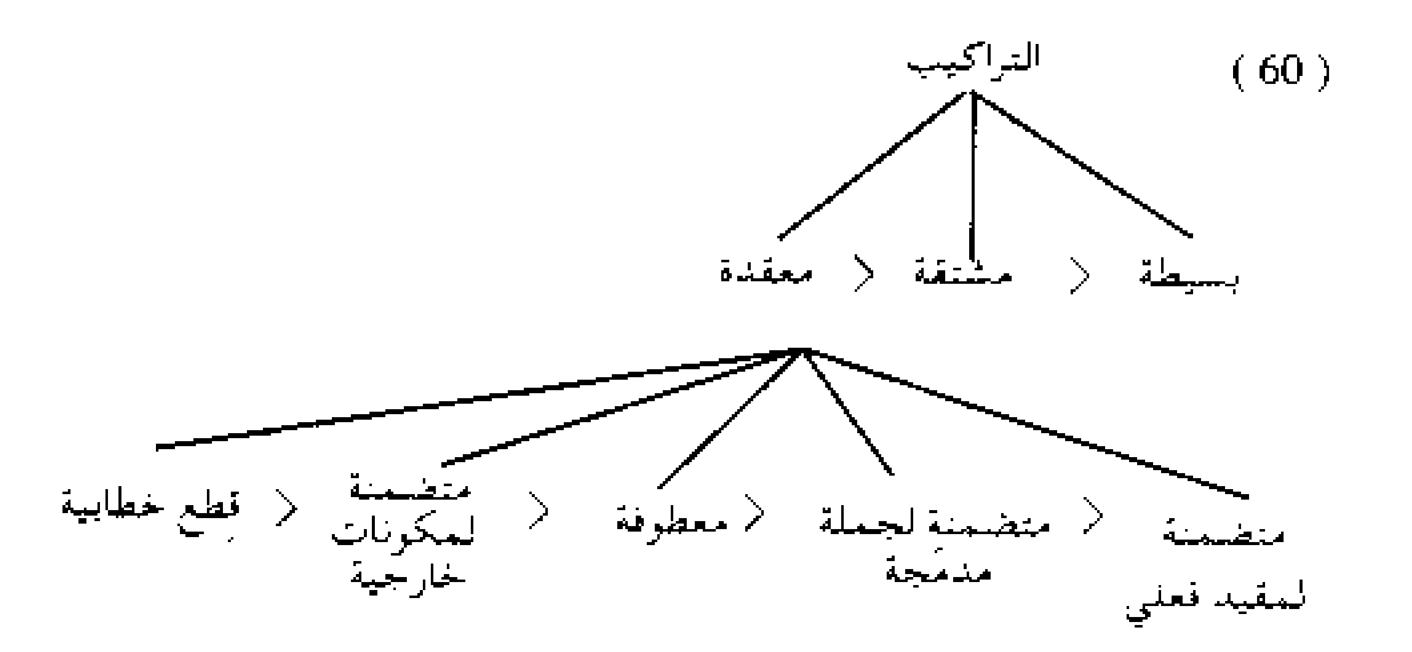
(56) أ – شرّبت الممرضةُ الطفلَ الدواء
ب – أشربت هندٌ خالداً شاياً

(57) انكسر كأس خالد
(58) امتلأ الإناء لبناً
(59) لاكم خالد بكراً

كما تقابل الجملة البسيطة " التراكيبُ المعقدة " وتشمل، في منظور ديك (1997 ج 2) :(أ) الجمل المتضمنة لمقيد فعلي مزمَّن (جملة موصولة) أو غير مزمَّن (مصدراً أو اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول) و(ب)الجمل المتضمنة لجملة مدمَجة كموضوع أو كلاحق و(ج) الجمل المعطوفة و (د) الجمل المسبوقة بمكون خارجي أو الملحوقة به و(هـ) كل قطعة خطاب تفوق الجملة.

(٢) إذا أخذنا تسلسل الفصول في الجزء الثاني معياراً، أمكن أن نستخلص أن التعقيد درجاتٌ وأنهُ يشكِّل سلمية تنطلق من الجملة البسيطة وتنتهي بالخطاب. يمكن صياغة هذه السلمية كما يلي :

(60)



3 . نحو الجملة ونحو مابعد الجملة : نحوان أم نحو واحد؟

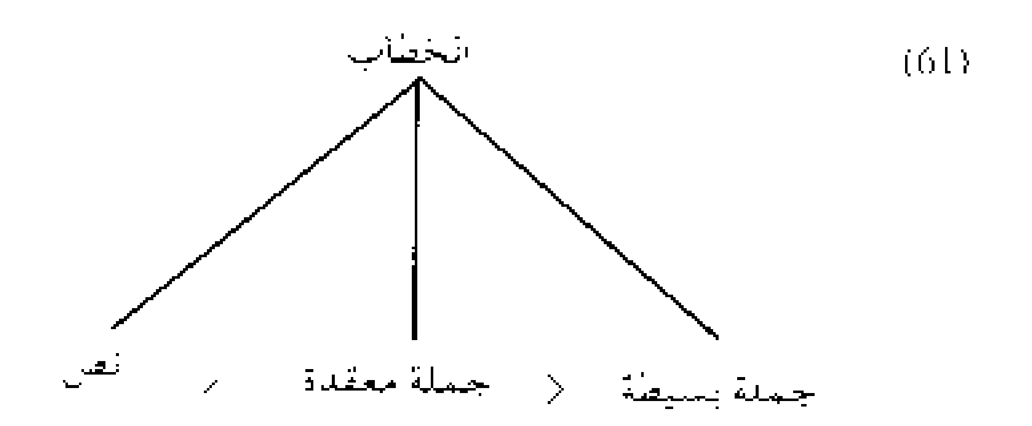
3 . 1 . الخطاب ووحداته :

انطلاقاً من مقترحات ديك (1997) المتعلقة بأنماط التراكيب المشتقة والمعقدة والتي عرضنا لها بإيجاز في المبحث السابق، نريد أن نقدم تصوراً للخطاب يمكن رسم أهم معالمه بالشكل التالي :

(أ) يُعَدُّ خطاباً كل إنتاج لعبارات لغوية يكوِّن في مجموعه وحدة تواصلية . ونقصد بالوحدة التواصلية أن يكون للعبارات اللغوية المنتجة في مقام معين موضوعٌ معيّنٌ وعرضٌ تواصليٌّ معيّنٌ من الواضح أن ما يؤسِّس تعريفاً كهذا ليس نوعَ العبارات اللغوية ولا حجمها ولا عددَها وإنما هو وحدة التواصل التي تكمن في وحدة المقام والموضوع والعرض . بهذا المعنى يمكن أن نقول إن الرواية خطابٌ والمقالةَ خطاب والمحاضرة خطاب والنقاش حول موضوع ما خطاب إلى غير ذلك .

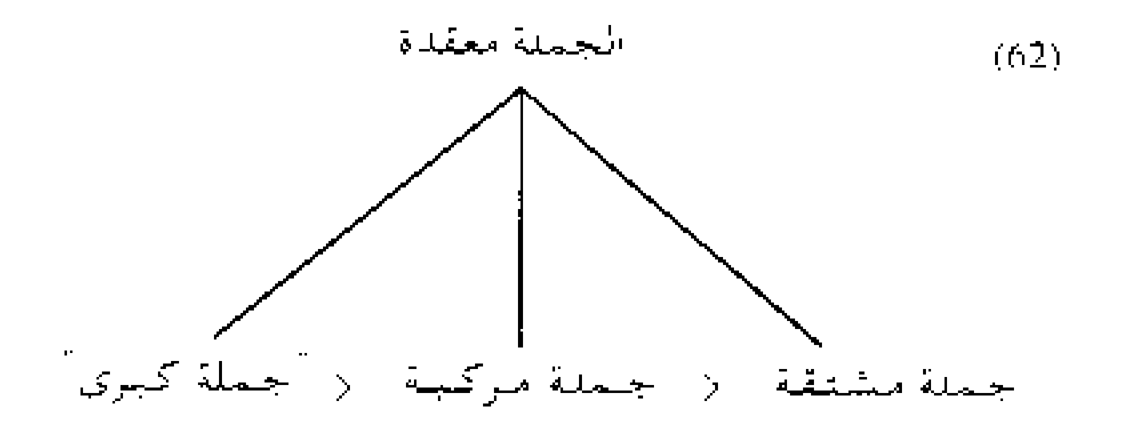
(ب) فيما يتعلق بتقسيم الخطاب (حسب التعريف السالف) إلى وحدات، يمكن أن نعتمد معايير مختلفة . فمن حيث الفحوى، يمكن تقسيمه إلى وحدات موضوعية (أو محوريّة) كالفقرات والقطعَ . ومن حيث البنية، نقترح أن يُقَسَّم الخطابُ، بالنظر إلى درجات التعقيد، إلى ثلاث وحدات : جملة بسيطة وجملة معقدة ونصٌّ طبقا للسلميّة التالية :

(61)



يستدعي التقسيمُ البنيويُّ للخطاب الموضح في السلميتين (61) و (62) الملاحظات التالية:

(62)



(١) نقصد بمصطلح "**الجملة الكبرى**" الجملة (البسيطة أو المركبة) مضافاً إليها مكون من المكونات الخارجية، مبتدأ أو ذيل أو منادى أو غير ذلك ممَّا سلفت الإشارة إليه. وقد اقترضنا هذا المصطلح من النحو العربي القديم نظراً للتقارب بين المفهوم الذي كان يرمز إليه عند النحاة العرب والتصور الوظيفي للجملة حين يُضاف إليها مكون خارجي.

(٢) من المعلوم أن مصطلحي «**الخطاب**» و «**النص**» غالباً ما يتعاقبان على نفس المفهوم. أمَّا في التصور الذي نقترحه هنا، فإن النَّص وحدةٌ بنيوية من وحدات الخطاب تحتل أعلى مرتبة في سلمية التعقيد باعتبارها مجموعة جُمَل. ولنقف هُنيهَةً عند هذين المصطلحين لتجلية الفرق بينهما: الخطاب، كما نقدم وحدة تواصلية يحددها مقامٌ و موضوعٌ وغرض في حين أن النص وحدة بنيوية تقابل المركّب والجملة، يمكن أن يكون الخطاب جملةً بسيطةً أو جملة مركَّبة أو جملة كبرى إذا كانت هذه الجملة تشكل وحدة تواصلية كاملة كماهو الشأن في الأمثلة التالية:

(63) ناولْني ذلك الكتاب

(64) ناولني الكتاب الذي جاءبه خالدٌ أمس

(65) أ – يا خالد، ناولني ذلك الكتاب

ب - خالد، أعطُوه ما يريد.

بل إن الخطاب يمكن أن يكون مركباً اسمياً او " اسم فعل" :

(66) أ – الأسد !

ب – صه !

إلاّ أن النص لا يمكن، حسب التصور الذي نقترحه هنا، أن يكون إلاّ مجموعة جُمَل. وقد تكون الجُمَل المكوِّنة للنص جملاً بسيطة أو جملاً معقدة أو جملاً من الفئتين معاً وهو الأغلب. وليس كلُّ مجموعة من الجمل نصّاً. فلا يقوم النص إلاّ إذا ربطت بين وحداته علاقاتُ اتساق. بعبارة أخرى، لا تشكل مجموعة من الجمل نصاً إلاّ إذا كانت تكوّن خطاباً أي وحدة تواصلية ذات موضوع وغرض مُعيَّنين.

بناءاً على هذا التوضيح، سنستعمل في باقي هذا البحث مصطلح "**النص**" رامزين به إلى ما يرمز إليه المصطلحُ « Discourse » في كتاب ديك (1997 ج 2)، أي إلى كلِّ خطاب كان مكوّناً من مجموعة جُمَل. خلاصة ما سبق أن الخطاب وحدة تواصلية يمكن أن تكون جملةً بسيطة أو جملة معقدة أو نصاً كاملاً كما يتبين من السلميّة (61) أعلاه. بهذا المعنى، يمكن القول إن النحو الوظيفي كان، منذ نشأته، **نحو خطاب**، أي نحواً يستهدف وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية مع ربطها بمقامات انتاجها والأغراض التواصلية التي تروم تحقيقَها، إلاّ أن الدراسات التي أنجزت في إطاره ظلت منحصرة في مجالي الجملة البسيطة والجملة المعقدة ولم يحاول اللسانيون الوظيفيون الانتقال إلى الخطاب في مجاله النصي إلاّ في السنوات الأخيرة كما تقدم.

3 . 2 . من الجملة إلى النص :

سبق أن أشرنا إلى أن التفكير في وضع نحو النص(بالمعنى الذي حددناه هنا) في إطار نظرية النحو الوظيفي يسير في اتجاهين أساسيين اثنين، اتجاه من يرى أنه من اللازم استمداد مفاهيم وإواليات من نظريات أخرى لجعل النحو الوظيفي قادراً على الاضطلاع بوصف خصائص النص وتفسيرها واتجاه من يذهب إلى أن تطوير النحو الوظيفي قصد بلوغ هذا الهدف يمكن أن يتم من الداخل، وأن المتجهين هذا الاتجاه فئتان، فئة تعتقد أن للنص خصائصَ تخالف خصائصَ الجملة وأنه من المتحتم، بالتالي وضع نحو للنص مغاير لنحو الجملة، وفئة تقول بتماثل بنيتي الجملة والنص تماثلاً يجعل من الممكن أن يُوسّع نحو الجملة ليشمل مجال النص.

فيما يخص الاتجاه الثاني، تتزعم الفئةَ الأولى كرون (1997) التي يمكن تلخيص أطروحتها في هذا الباب كما يلي :

(١) تُقر كرون كباقي اللسانيين الوظيفيين بأن ثمة تماثلاً بين المفاهيم التي نجدها في مستوى الجملة والمفاهيم التي نجدها في مستوى النص (مفهوم « الوحدة » و مفهوم « الوظيفة » ومفهوم « العلاقة ») بالإضافة إلى أن كلاًّ من الجملة والنص بنيةٌ ذات تكوين سلّمي .

(٢) نظراً لهذا التماثل يمكن أن يتجه التفكير إلى الربط بين هذين المستويين بإدماج بنية الجملة في بنية أعلى، بنية النص، بإضافة طبقات أخرى فيكون ناتجُ ذلك سلسلةً متواصلة من الطبقات تبدأ بالحمل وتنتهي بالنص .

إلا أن طريقة الربط هذه، في رأي كرون، تواجه عقبة أساسية وهي أن أعلى طبقات الجملة أي الفعل اللغوي (المرموز إليه بالمتغير الأعلى **وي** في البنية العامة(19)) لاتطابق أدنى طبقات النص وهي ما تسميه كرون "**الفعل النصي**" (DISCOURSE ACT) والذي يمكن أن يتمثل في وحدات بنيوية متعددة ليست بالضرورة وحدات جملية.

(٣) نظراً لعدم التطابق التام بين الجملة والوحدة النصّية الدنيا، تقترح كرون مقاربة قالبية ترصد فيها خصائص الجملة وخصائص النص في قالبين مختلفين متعالقين، قالب جملي وقالب نصي.

في مقابل هذا التوجه الذي يقترح أن تُفرزَ نظريةُ النحو الوظيفي قالباً نصّيّاً مستقلاً عن قالب الجملة وإن كان القالبان متعالقين يفضي بعضهما إلى بعض، نجد توجهاً (ديك 1997، هنخفلد 1997، المتوكل 1998) يقوم على أطروحة أن نحو النص امتداد لنحو الجملة على أساس أنّ « **نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعَدّ نموذجاً جزئيّاً للنص ككل** » (ديك 1997 ج2: 432). هذه الأطروحة، في الواقع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تندرج في أطروحة أعمّ تقول بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي [16] والجملة البسيطة والجملة المعقدة والنص وبإمكان استخدام نفس المبادىء والإواليات لوصف خصائص هذه المكونات. سيكون همّنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن نعمق البحث في هذه الأطروحة لاستجلاء مدى صحتها وورودها بالنظر إلى الجملة المعقدة ثم بالنظر إلى النص وتبيّن ما إذا كانت ترقى إلى القدر من المعقولية الذي رأينا (المتوكل 1995 و1996) أنها ترقى إليه في مجالي المركب الاسمي والجملة البسيطة.

(16) في هذا الباب، استدل لانكاكر(1992) على أن بنية المركب الاسمي وبنية الحمل متماثلتان من حيث تكوينهما وأثبتنا كذلك (المتوكل 1996) أن هذا التماثل يتعدى الحمل إلى القضية وقد يتعداهما إلى الجملة.

الفصل الثاني

بنية الخطاب وافتراض التماثل

الفصل الثاني

بنية الخطاب وافتراض التماثل

0. مدخـل:

الافتراض الذي ندافع عنه، في هذا البحث، هو كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، افتراض أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة وأن العلاقات القائمة بين وحدات هذه البنية علاقات متماثلة أيّاً كان حجم الخطاب. سنحاول في هذا الفصل أن نستكشف مدى ورود هذا الافتراض الذي نسميه «افتراض التماثل» في مختلف تجليات الخطاب، خاصة المركب الاسمي والجملة (بأقسامها، أي الجملة البسيطة والجملة المعقدة والجملة الكبرى) والنص.

1. البنية العامة:

يمكن إرجاع بنية أيّ خطاب (باعتبار الخطاب وحدة تواصلية كاملة) إلى بنية تحتيّة عامة عناصرها مستويان، علاقي وتمثيلي، وطبقات تربط بينها علاقات سلمّيّة. في هذا المبحث، نعرض، قصد رصد معالم هذه البنية العامة، وحداتها وما يقوم بين هذه الوحدات من علائق.

1.1. المستويات:

يُفترَض (هاليداي 1970، هنخفلد 1988، ديك 1989 و 1997) في بنية كلّ خطاب وجودُ مستويين أساسيين اثنين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، باعتبار أن كلّ خطاب يستهدف التواصل يرمي إلي تحقيق غرضين متلازمين: وصف واقعة ما أو ذات ما وإقامة علاقة بين المتكلم ومخاطبه من ناحية وبين المتكلم وفحوى خطابه من ناحية أخرى.

1.1.1. المستوى التمثيلي

الوقائع التي يمكن أن يرصدها الخطاب أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات كما هو الشأن في الجمل (1 أ) و (1 ب) و (1 ج) و (1 د) بالتوالي:

(1) أ - فتح الحارس باب العمارة (عَمَل)
ب - فتحت الريح الباب (حدث)
ج - وقف خالد تأدباً (وضع)
د - حزن خالد لرحيل صديقه (حالة)

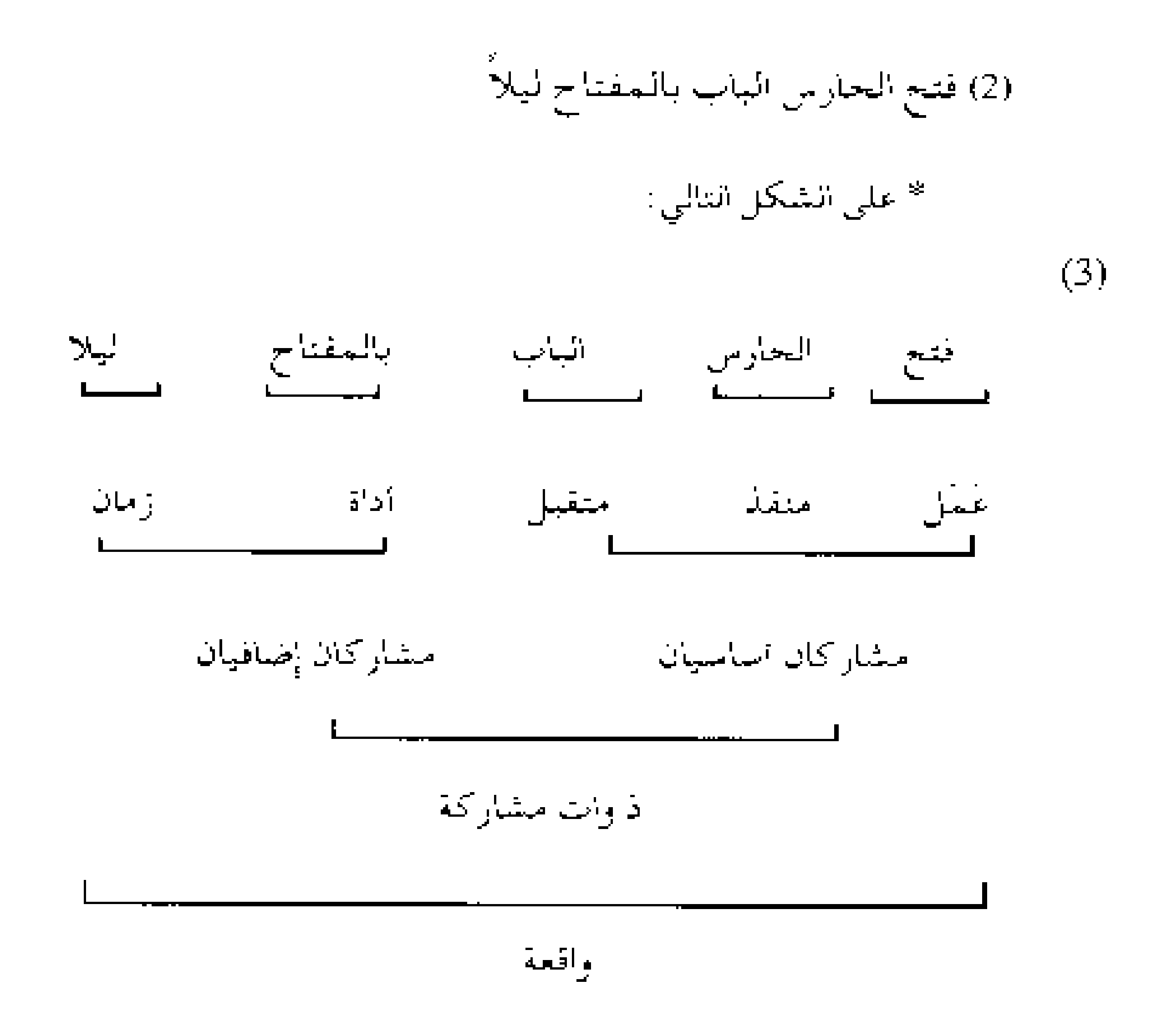
وتشمل الواقعة العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة والذوات المشاركة في العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة. وتنقسم الذوات المشاركة في الواقعة إلى فئتين: ذوات أساسية وذوات إضافية. تنتمي إلى الفئة الأولى الذواتُ التي لا يمكن للواقعة أن تتحقق بدونها كالذات المنفذة أو الذات المتقبلة أو الذات المستقبلة. أمّا الفئة الثانية فتشمل الذوات التي تُضاف إلى الواقعة لتحدد ظروف تحققها كالذوات الزمنية والمكانية والأداتية وغيرها.

على أساس هذا التصوّر للوقائع يمكن التمثيل للجملة (2) :

(2) فتح الحارس الباب بالمفتاح ليلاً

* على الشكل التالي:

(3)



مرّ بنا، في الفصل الأول، أن المتخاطبَيْن يبنيان «نموذجا ذهنياً» هو الذي يشكّل واقع ومرجع خطابهما. مفاد هذا أن الوقائع والذوات التي يتضمنها خطاب ما هي في الحقيقة «صور ذهنية» (أو «تمثيلات ذهنية») للوقائع والذوات التي توجد فيما يسمّى «العالم الخارجي». ما يرصده الخطاب، إذن، صورٌ ذهنية للواقع لا الواقع ذاته و ما يُمثّل له في المستوى التمثيلي (كما تدل على ذلك تسميته) «تمثلات» للواقع.

2.1.1 . المستوى العلاقي

إذا كان المستوى التمثيلي يضطلع بعملية رصد الصورة الذهنية(أو التمثيل الذهني) لواقعة أو ذات ما يقصد نقلها إلى المخاطب، فإن المستوى العلاقي، كما تشير إلى ذلك تسميته، يتكفل برصد العلاقات التي تقوم أثناء هذه العملية. هذه العلاقات علاقتان أساسيتان اثنتان: (أ) علاقة تقوم بين المتكلم والمخاطب و (ب) علاقة تقوم بين المتكلم وفحوى خطابه.

(أ) تتمثل العلاقة الأولى في القوة الإنجازية التي يحملها الخطاب إذ يكون موقف المتكلم من المُخاطب مَوقفَ مُخبر أو مستفهم أو آمر أو غير ذلك. ومن المعلوم أن العلاقة الإنجازية هذه يمكن أن تكون« مباشرة » تُستنتَج من نمط العبارة ذاته أو « غير مباشرة » يُتوصَّل إلى استكناهها عند طريق سلسلة من الاستدلالات قد تطول وقد تقصر. من أمثلة ذلك أن « الالتماس » في الجمل (4أ) مباشر في حين أنه في الجملة (4 ب) غير مباشر ممرورٌ إليه عبر « استفهام » :

(4) أ أعرني معطفك من فضلك

ب هل من الممكن أن تعيرني معطفك من فضلك؟

(ب) أمّا العلاقة الثانية فإنها تحدّد « وَجهَ » العبارة. و السمات الوجهية، في النحو الوظيفي، من حيث طبيعتها، صنفان: سمات وَجهية « ذاتيّة » وسمات وجهيّة « مرجعيّة ».

تنقسم الفئة الأولى من السمات، حسب ديك (1997 ج 1)، إلى سمات «معرفية» وسمات «إرادية». تحدِّد السمات الأولى موقفَ المتكلم من مدى ورود فحوى الخطاب كأن يكون شاكّاً أو متيقناً أو متردّداً كما هو الشأن في الجمل التالية:

(5) أ - **قد** ينجح خالد في مهمته

ب - سينجح خالد في مهمته **قطعاً**

ج - **من الممكن** أن ينجح خالد في مهمته

وتحدِّد السمات الثانية إرادة المتكلم بالنظر إلى تحقق فحوى الخطاب كأن يتمناه أو يرجوه:

(6) أ - **ليت** هنداً تعود غداً

ب - **لعلّ** هنداً تعود غداً

وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1995 و 1996) على ورود إدراج «التعجب» فئة ثالثة من فئات السمات الوجهية الذاتية، على أساس أن التعجب وجه ذاتي وليس قوة إنجازية كما دُرِجَ على اعتباره في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1989 و1997). حسب اقتراحنا هذا تكون الجمل التالية جملاً خبرية من حيث القوة الإنجازية تعجبيةً من حيث الوجه:

(7) أ - ما أجمل عيون هند !

ب - أعظِم بذلك الرجل !

ج - كم ذا أُريد و ما أُرَادُ!

أمّا السمات الوجهيّة المرجعيّة فإنها تحدّد مرجع المتكلم في تقويمه لفحوى الخطاب، أي المصدر الذي يعتمده المتكلم حين يكون بصدد تحديد مدى ورود فحوى الخطاب. من أمثلة العبارات الموجّهة مرجعياً الجمل (8) :

(8) أ - **يبدو** أن هنداً ستعود غداً.
ب – **بلغني** أن خالداً سيسافر إلى الخارج.
ج – **يُقال** إن هنداً تنوي الرحيل عن حينا.

نستخلص أن الخطاب، بوجه عام، يتضمن مستويين أساسيين، مستوى تمثيلياً يرصد صوراً ذهنية لوقائع وذوات يقصد المتكلم تمريرها إلى مخزون المخاطب الذهني ومستوى علاقياً يضطلع بربط المتكلم بالمخاطب عن طريق القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة) من ناحية وربط المتكلم بفحوى خطابه عن طريق المقولات الوجهية من ناحية أخرى. ويمكن التمثيل لبنية الخطاب بالنظر إلى تضمنها لهذين المستويين على النحو التالي :

(9) [قوة مجازية [وجه [واقعة ذوات مشاركة]

مستوى علاقي   مستوى تمثيلي

خطاب

1 2 الطبقات

يمكن إرجاع البنية التحتية العامة للخطاب، أيّاً كان حجمه، في مستوى معين من التجريد، إلى ركنين رئيسيين، **نواة وهامش**، كما يتبين من التمثيل التالي :

(10) [هامش [نواة] هامش]

تفارق النواةُ الهامشَ (كما تدل على ذلك تسميتاهما) من حيث إنها تتضمن العناصر الأساسية التي تتمثل عادة، حين يتعلق الأمر بالجملة، في المحمول وموضوعاته. في مقابل النواة، يتضمن الهامشُ العناصرَ الإضافية التي تزوِّد النواة بتحديدات (زمنية، مكانية، جهيّة، إنجازية، وَجهيَّة...) ظرفية. وتنقسم عناصر الهامش قسمين: عناصر «نحوية» و عناصر معجمية. تضطلع الفئتان من العناصر كلتاهما بالتأشير إلى سمات دلالية وتداولية من قبيل السمات الجهيَّة والوَجهيَّة والزمانية والإنجازية وغيرها مع فارق أن الفئة الأولى تتحقق عبر وسائل صرفية (صُرفات) كاللواصق والأدوات في حين أن الفئة الثانية يتم تحققها عن طريق وحدات معجمية، خاصة عن طريق الحدود اللواحق. فالجملة التالية، على سبيل المثال، تتضمن، إضافة إلى النواة المتمثلة في المحمول الفعلي وموضوعيه الفاعل والمفعول، هامشاً يشمل صُرفات زمنية وجهيَّة و إنجازية متحققة في صيغة المحمول ذاته وصُرفةً وَجهية (الأداة «**قد**») وحدَّين لا حقين دالين على المكان والحال:

(11) قد استقبل خالد بكراً في بيته مُرحِّباً

وتشكِّل النواة مع عناصر الهامش طبقات يعلو بعضها بعضاً. ويعني ذلك أن البنية التحتية للخطاب بنية سلميَّة إلا أنها ليست، كما بيَّنا سابقاً، بنية مرتبة. فالمكونات تنتمي إلى طبقات مختلفة إلا أن ترتيبها الخطِّي لايتم إلا لاحقاً عن طريق قواعد الموقعة.

توحي الأبحاث الأخيرة (رايكوف 1992، ديك 1997، المتوكل (قيد الطبع، هنخفلد (قيد الطبع)) أنه من الممكن أن نميز بين خمس طبقات: ثلاث طبقات في المستوى التمثيلي وطبقتين في المستوى العلاقي.

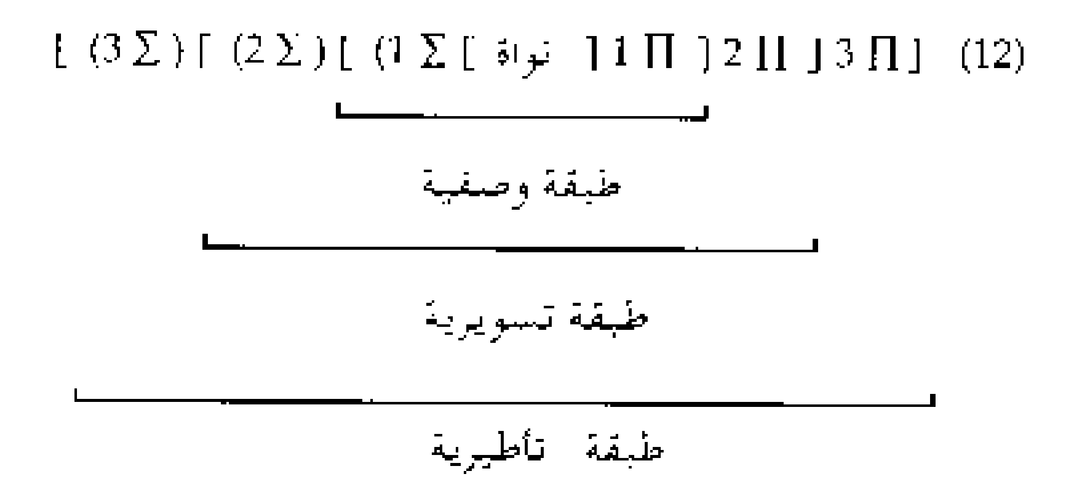
طبقات المستوى التمثيلي الثلاث هي :(أ) «طبقة الوصف» و (ب) «طبقة التسوير» و (ج) «طبقة التأطير» ويمكن **تعريف** الطبقات الثلاث كالتالي:

(أ) تحدّد طبقةُ الوصف نمط المحال عليه سواء أكان واقعة أم كان ذاتاً. بالنسبة للوقائع، مثلاً، تحدّد هذه الطبقة ما إذا كان يتعلق الأمر بعمل أو حدث أو وضع أو حالة

(ب) وتحدّد طبقة التسوير (من «السور») حجم أو عدد أو كمّ الوقائع أو الذوات المحال عليها. من امثلة عناصر هذه الطبقة الأعداد والأسوار بالنسبة إلى الذوات وبعض السمات الجهية («متكرّر»، «معتاد»...) بالنسبة إلى الوقائع.

(ج) أمّا الطبقة الثالثة، طبقة التأطير، فإنها تحدّد، كما توحي بذلك التسمية، الإطارَ الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام) الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذات المحال عليها.

وتتمثل كل طبقة من هذه الطبقات، إضافة إلى النواة، في «مخصّص» (وصفي، سوري، تأطيري) وحدٍ لاحق. على هذا الأساس، تكون البنية العامة لطبقات المستوى التمثيلي هي البنية (12):



حيث : 1Π ،2Π ،3Π = مخصّصات، 1Σ ،2Σ ،3Σ = حدود لواحق.

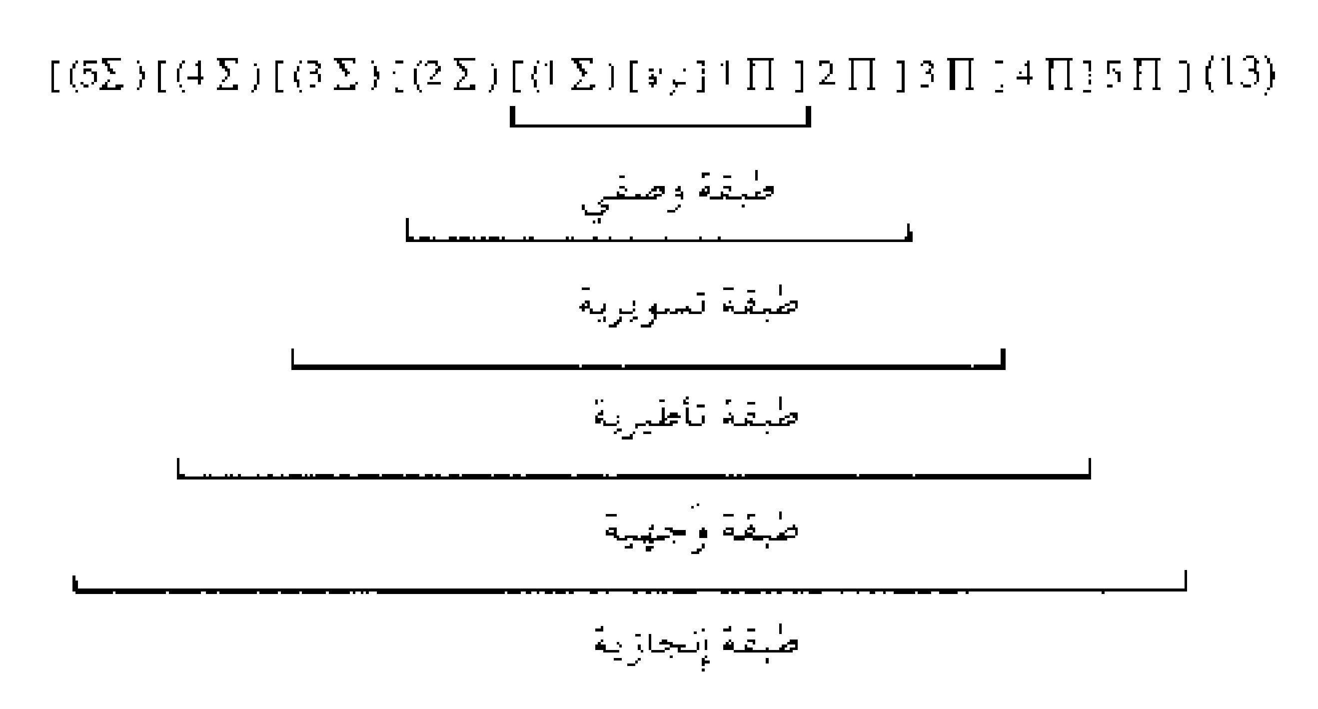
أمّا طبقتا المستوى العلاقي فهما : (أ) الطبقة الوَجهيّة و (ب) الطبقة الإنجازية.

(أ) تحدّد الطبقة الوَجهيّة، كما سبق أن بيّنّا، تقويمَ المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه إمّا ذاتياً أو مرجعياً.

(ب) وتحدّد الطبقةُ الإنجازيةُ القوةَ الإنجازية (الحرفيّة أو المستلزمة أو كلتيهما) التي تواكب فحوى الخطاب وتؤشر إلى الفعل اللغوي («سؤال»، «إخبار»، «أمر»، «وعد»، «وعيد»...) الذي يتحقق أثناء عملية إنتاج الخطاب.

وعلى غرار طبقات المستوى التمثيلي، تتكون الطبقتان العلاقيتان الوَجهية والإنجازيّة من عنصرين: مخصِّص وحدٌ لاحق. وسنتبين طبيعة مخصِّصات ولواحق هذه الطبقات في مبحث لاحق.

على أساس ما ورد في هذا العرض عن المستويات والطبقات المتواردة في بنية الخطاب، يمكن التمثيل لهذه البنية على الشكل التالي :



1 . 3 . العلاقات :

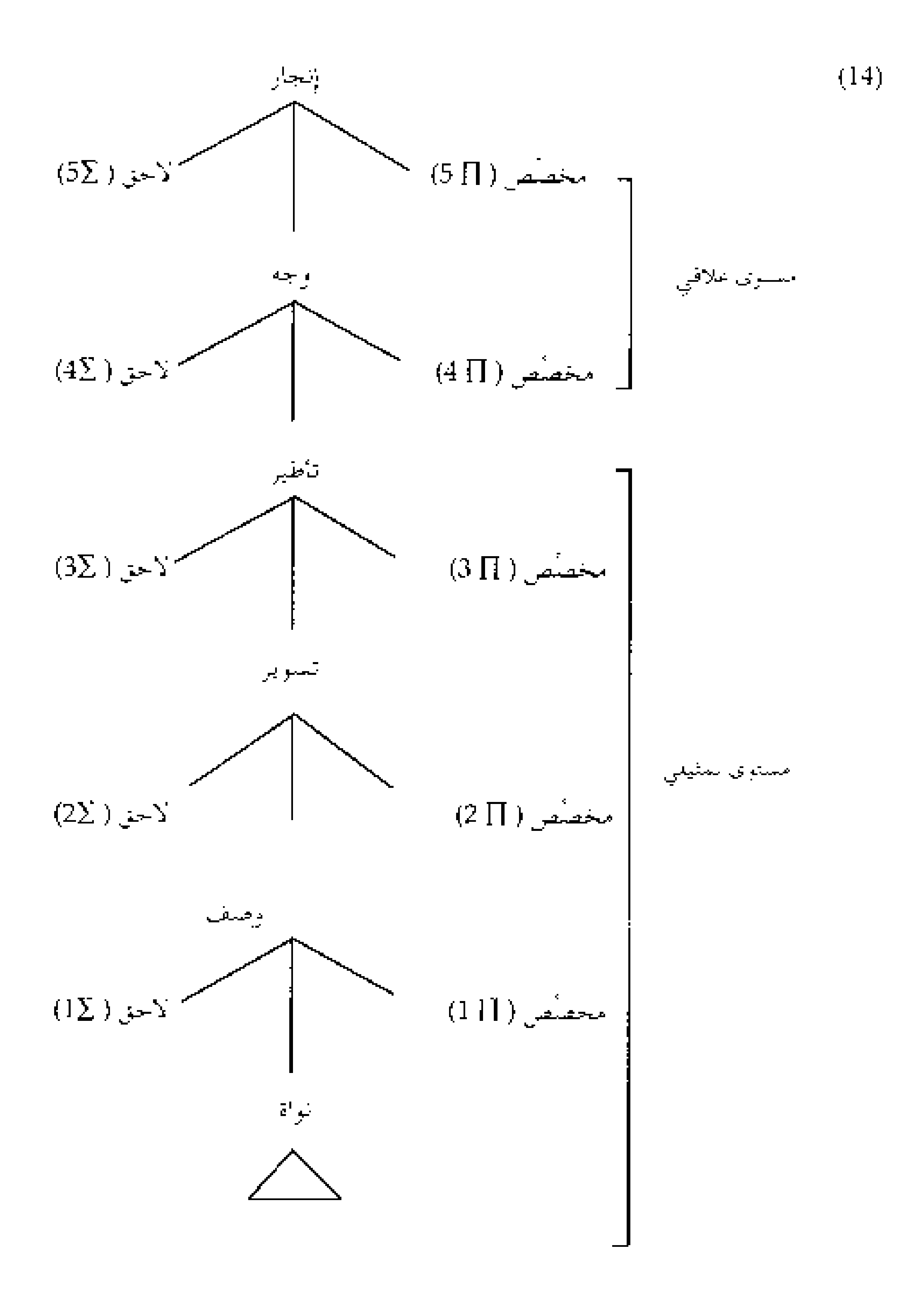
مقومات البنية بوجه عام، كماهو معلوم، عناصرُ وعلاقاتٌ تربط بين هذه العناصر. فيما يخصّ بنية الخطاب، قد رصدنا أهم عناصرها: مستويات وطبقات، في الفقرة السابقة. أمّا العلاقات التي تقوم بين هذه العناصر، فهي أنماط خمسة: علاقاتُ السُّلْمية بين الطبقات وعلاقات المخصّصات بالحدود اللواحق داخل كل طبقة والعلاقات الوظيفية وقيود التوارد والعلاقات الإحالية.

1 . 3 . 1 . علاقات السُّلْمية

تقوم علاقة سلْميّة بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إذ يعلو المستوى الأوّل المستوى الثاني. وتقوم نفس علاقة السُّلْمية داخل كلٍّ من هذين المستويين حيث إن الطبقة الإنجازية تعلو الطبقة الوَجهية وحيث إن الطبقة التأطيرية تعلو الطبقة التسويرية التي تعلو الطبقة الوصفية.

ويمكن توضيح هذه السلمية عن طريق الرسم الشجري التالي :

(14)


إنجاز
لاحق (5Σ)
مخصص (5 Π)
وجه
لاحق (4Σ)
مخصص (4 Π)
مستوى علاقي
تأطير
لاحق (3Σ)
مخصص (3 Π)
تصوير
لاحق (2Σ)
مخصص (2 Π)
مستوى تمثيلي
وصف
لاحق (1Σ)
مخصص (1 Π)
نواة

يتبيّن من الرسم (14) أن بنية الخطاب التحتية بنية شجرية على أساس السلّمية التي تربط بين عناصرها (طبقاتها). إلاّ أنها كما أسلفنا ليست بنية مرتبة (خطّية). بتعبير آخر، تقوم بين عناصر بنية الخطاب التحتيّة علاقات « إشراف » دون أن تقوم بينها علاقات « سَبْق ».

1 . 3 . 2 . المخصِّصات / اللواحق

سبق أن أشرنا إلى أن مخصّص ولاحق (أو لواحق) كل طبقة من الطبقات الخمس يتضافران في التأشير لسمات دلالية وتداولية معينة، سمات تخصّ الطبقة المعنيّة بالأمر. وأشرنا، في معرض نفس الحديث، إلى أن الفرق بين المخصّص و اللاحق فرق في التحقق إذ يتحقق المخصّص صرفياً (في شكل لواصق محمولية أو أدوات) في حين يتحقق اللاحق في وحدة معجميّة، في مركّب ظرفي على الخصوص. إلاّ أن إمعان النظر في خصائص هذين العنصرين يوحي بأن الفرق بينهما لا يكمن في طبيعة التحقق (صرف / معجم) فحسب، إذ لو كان ذلك كذلك لكان تحقق أحدهما حشواً بالنظر إلى تحقق الآخر. ويمكن تلخيص علاقات التوارد التي تقوم بين هذين العنصرين على النحو التالي :

(أ) المخصِّص عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في حين أن اللاحق (كما تدل على ذلك تسميته) عنصر اختياري. ما يثبت ذلك أن نزع لاحق زمني، مثلاً، لا يؤثر في سلامة الجملة :

(15) أ – قابلت صديقي البارحة

ب – قابلت صديقي

في حين أنه لا يمكن أن تقومَ صيغةُ المحمول (الفعلي) دون المخصِّص الزمني.

(ب) حين يضاف لاحقٌ للدلالة على سمة كامنة في المخصِّص فإن إضافته تكون لتدقيق تلك السمة، حين لا يكون بالإمكان أن يتم هذا التدقيق بواسطة المخصِّص ذاته. مثال ذلك إيراد اللاحق الزمني «**البارحة**» في الجملة (15 أ). وقد يُلجأ، لأجل نفس الغرض، إلى إضافة أكثر من لاحق حين يتطلب السياق زيادة في التدقيق:

(16) قابلت صديقي **البارحةَ ليلاً في الساعة العاشرة**.

(ج) من أدوار اللاحق، كذلك، الدلالةُ على سمات لا يمكن التعبير عنها صرفياً، أي لا يمكن الدلالة عليها بواسطة مخصِّص. من هذه السمات مفاهيمُ «العلة» و «المصاحب» و «الحال» و «الأداة» التي لا يتأتى التعبير عنها، عادة، إلا بواسطة وحدات معجمية لواحق كما هو الشأن في الجمل التالية:

(17) أ – عاقبت هندٌ **تأديباً لها**
ب – سافرت **وعلياً هذا** الصيفَ
ج – استقبلني بكر **باشّاً**
د – **لا أكتب إلا بقلم رصاص**

(د) تُفرَضُ قيود توارد بين المخصِّص واللاحق إذا كانا ينتميان لنفس الطبقة ويؤشران لنفس السمات أو لسمات من نفس الفئة. مثال ذلك أن المخصِّص الزمني واللاحق الزمني في الجملة (18 أ) يستجيبان لقيد التوارد القاضي بأن يوافق اللاحقُ المخصِّصَ من حيث السّمة المؤشَّر لها في حين أن هذا القيد مخروق في الجملة (18 ب) وذلك ما يفسّر لحنها:

(18) أ - ستفتح المعاهد أبوابها **غداً**
ب - * فتحت المعاهد أبوابها **غداً**

القيود المفروضة على التوارد بين المخصِّص واللاحق واردةٌ بالنظر إلى كل طبقات بنية الخطاب بوجه عام. فكما مثلنا لورودها في طبقة التأطير، يمكن أن نأتي بأمثلة تبيّن أنها واردة في طبقات أخرى، كالمثال التالي حيث خُرق قيد التوارد بين المخصِّص واللاحق الوجهيّين:

(19) أ - سيعود خالد غداً **قطعاً**
ب -* **قد يعود** خالد غداً **قطعاً**

(هـ) من النزوعات العامة التي تحكم تطور اللغات الطبيعية نزوعُ «التحجّر». والتحجر مسلسل تطوري يلحق جميعَ مستويات وطبقات بنية الخطاب. ويجد تفسيره في ما سُمّي، في نظرية النحو الوظيفي، «**مبدأ نقل الوسم**» الذي عرضنا له في أبحاث سابقة (المتوكل 1993 ب مثلا).

من مظاهر التحجّر أن تتحوّل الوحدات المعجمية إلى صَرفات، أي أن تتحوّل الحدود اللواحق إلى مجرّد مخصِّصات. ومن الخصائص التي يتسم بها هذا الضرب من التحولات خاصيتان أساسيتان اثنتان:

(أ) يمكن أن يتم الانتقالُ من وضع لاحق إلى وضع مخصِّص داخل **نفس الطبقة**. مثال ذلك، الحد اللاحق المسوِّر «**كثيراً**» الذي تحول، في بعض العربيات الدوارج، كالدارجة السورية، إلى صَرفة تفي بنفس الدور (التسوير):

(20) ها الأكل **كتير** طعم !

ويبدو أن ما حصل لهذا اللاحق في العربية السورية يحصل الآن، داخل العربية الفصيحة نفسها، للاحق المسوّر «**جداً**» إذ إنه أصبح بالإمكان تقديمه على المحمول المراد تسويره في بعض مستويات هذه اللغة :

(21) أ – هذا الكتاب مفيد **جداً**
ب – هذا الكتاب **جدّ** مفيد

وقد يتم الانتقال عبر الطبقات حيث يتحول لاحق طبقة ما إلى مخصّص طبقة أخرى تعلو طبقته أو تسفُلها . أمثلة التحول عبر الطبقات كثيرة نورد منها هنا مايلي :

(١) حصل في لغات كثيرة أن أصبحت بعض الحدود الموضوعات، المواردة لأدوات النفي، مجرّد عناصر ثانية لأداة نفي متقطعة . وقد بينّا (المتوكل 1993) كيف انتقل الحد الموضوع «**شيء**» في اللغة العربية، إلى مجرّد جزء من أداة النفي قد ينفصل («**ما** . . **شي**») وقد يتصل («**مش**»). هذا التحجر ذاته يمكن أن يمسّ الحدود اللواحق أيضاً، كاللاحق الزمني مثلاً . مثال ذلك ما حدث للاحق «**عمر(ه)**» في بعض الدوارج العربية :

مغربية

(22) **عمره** ما كتب لي حتى رسالة وحدة

مصرية

(23) **عمري** ماحاقدر أنساك

(٢) تحوّل الحد اللاحق الدالّ على جهة **الاستمرار** « **دأباً** » إلى وضع مخصِّص دالٍّ على الزمن المستقبَل القريب في اللغة الدارجة المغربية :

(24) **دابا يجي** مُحمَّد .

وقد تم الانتقال، في هذه الحالة، من الطبقة التسويرية إلى الطبقة التي تعلوها : طبقة التأطير .

(٣) قد يتم الانتقال، أثناء مسلسل التحجر، داخل الطبقة الواحدة أوّلاً ثم من طبقة إلى طبقة ثانياً . ولعل من أمثلة هذا النوع من الانتقال تطور العبارة « **زمان** » في الدارجة المصرية من الممكن أن نلاحظ عبر صيرورة هذه العبارة محطّتين اثنتين :

(أ) الانتقال من وضع حدٍّ لاحق دال على الزمان إلى وضع مخصِّص زمني يؤشر للسمة « مستقبل قريب » :

(25) « **زمانها** جاية، كمان شوية، دا وعد منها ومنها هي »

(ب) الانتقال من وضع مخصِّص زمني إلى وضع مخصِّص وَجهي يؤشر إلى السمة الوَجهيَّة « محتمل الوقوع » :

(26) أ – **زمانه** رجع م شُغل
ب – **زمانه** متلقح ع القهوة

(ب) السمة الثانية التي تطبع التحجُّر هي أنه مسلسل تدرجيٌّ يتم في عدة مراحل. مؤدى ذلك أن الانتقال من الحدّ اللاحق إلى المخصِّص (وهي الظاهرة التي تهمنا هنا) قد يبلغ منتهاه فيفقد اللاحق خصائصه الحدّية ويكتسب خصائص المخصِّص الحقيقي وقد يتوقف في مرحلة من مراحل تحققه. من الأمثلة الواضحة للتحجر التام تطور عبارة «**شيء**» من حدّ موضوع (منقبل مفعول) إلى جزء من أداة نفي. ومن أمثلة التحجّر غير التام توقف تطور العبارتين «**ديما**» (دائماً) و «**دابا**» (**دأباً**) في مرحلة تجعلهما في وضع وسط بين اللاحق والمخصِّص. ومن أدلة هذا الوضع المتأرجح أن هاتين العبارتين تحتفظان دائماً بحرية الرتبة التي كانت لهما وهما حدان لاحقان:

(27) أ – **ديما** كايجي
ب – كايجي **ديما**

(28) أ– **دابا** غادي نخرجوا
ب – غادي نخرجوا **دابا**

ومما يُلاحَظ، في هذا السياق، أن نفس الحدّ اللاحق يمكن ألاّ يمر بنفس التطور من اللغة الأصل إلى اللغات الفروع. مثال ذلك الفرق الذي نلحظه في تصرف العبارة ((**عمر(ه)**)) في الدارجتين المغربية والمصرية:

مغربية

(29) أ – **عمره** ما سافر
ب – **ماعمره** سافر
ج –؟؟ ماسافرش **عمره**

مصرية

(30) أ ـ **عمره** ما سافر

ب ـ ماسافرشي **عمره**

تفيد المقارنة بين الجملتين (29 ج) و (30 ب) أن العبارة « **عمره** » بلغت من التحجر في الدارجة المغربية مدىً لم تبلغه في الدارجة المصرية .

إن تحوُّل الحدود اللواحق إلى مخصِّصات تتحقق بواسطة صَرفات ظاهرة من الظواهر التطورية الهامة تستوجب ، في الواقع ، أن يُفرد لها بحث خاص يستهدف استجلاء مدى كلّية هذا التحول وأسبابه وإوالياته ونتائجه وتأثيره على نسق اللغة ككل . إلا أن هذا النوع من البحوث يستعصي ، الآن ، مع الأسف الشديد ، إنجازه حين يتعلق الأمر باللغة العربية ، لعدم توافر دراسات تاريخية ترصد بدقة المراحل التي تَصِل الدوارج الحالية بالعربية الفصحى الأم .

1.3.3. الوظائف :

الفئة الثالثة من العلاقات التي تقوم داخل بنية الخطاب هي الوظائف . ولتوفية هذا الضرب الهام من العلاقات حقّه ، نقترح أن نتناوله من أربعة جوانب : مجال الوظائف و أنماطها ومسطرة إسنادها ودورها .

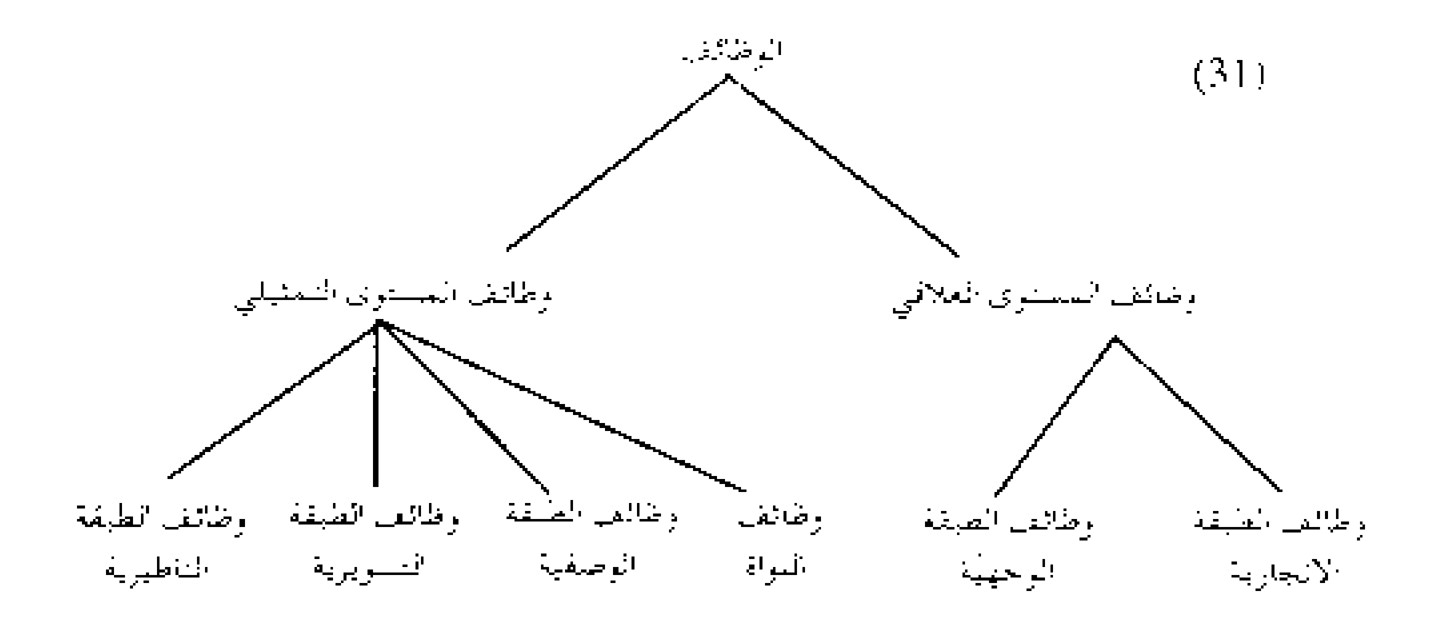
1.1.3.3. مجال الوظائف

يُقصد بالمجال ، هنا ، الحيِّز الذي تتخذه الوظائف محطّ إسنادها . ومجال الوظائف ، بوجه عام ، قد يكون ، حسب نمط الوظائف كما سنرى ، المستوى العلاقي وقد يكون المستوى التمثيلي . ومن الوظائف ما يتخذ مجالاً له إحدى طبقات هذين المستويين . بصفة عامة ، يمكن القول إن من الوظائف ما يتحيَّز في المستوى التمثيلي وفيها ما يتحيز في المستوى العلاقي ومنها ما

لا يتعدّى طبقة من طبقات المستوى التمثيلي أو المستوى العلاقي ومنها ما ينحصر في النواة ذاتها.

على هذا الأساس، يمكن تصنيف الوظائف، من حيثُ مجالها، كماهو موضح في الرسم التالي:

(31)



2.3.3.1. أنماط الوظائف

يُميَّز، في النحو الوظيفي كماهو معلوم، بين أنماط ثلاثة من الوظائف: وظائف دلالية ووظائف وجهيّة[1] (بكسر الواو) ووظائف تداولية. وتختلف هذه الوظائف لامن حيث طبيعتها فحسب بل كذلك من حيث مجالها ومسطرة إسنادها ودورها في الخطاب كما سيتبين لنا في الفقرات الموالية.

(1) يُفضّل، منذ اقتراح ديك (1989)، أن يُطلق على هذه الفئة من الوظائف مصطلح «الوظائف الوجهية» عوضاً عن مصطلح «الوظائف التركيبية». ويبرّر هذا الاستعمال طبيعة هذه الوظائف، من جهة، والرغبة في تلافي الحديث عن التركيب في مستوى بنية لا ورود له فيها.

1.2.3.3.1 الوظائف الدلالية :

كانت الوظائف الدلالية في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (ديك 1978) تُحصَر في الأدوار الدلالية (منفذ، متقبل، هدف، أداة، زمان. . .) التي تسنَد إلى حدود الحمل وَفقاً لمساهمة الذوات المحالِ عليها في الواقعة الدّال عليها المحمول. كانت الوظائف الدلالية، إذن، منحصرة في المستوى التمثيلي للجملة بالأساس. أمّا الآن، بعد أن أصبح النحو الوظيفي يصبو إلى تحقيق مطمحين، توسيع مجال الوصف ونقله من الجملة إلى النص من ناحية وتبني افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب (مركب إسمي ، جملة، نص) من ناحية ثانية فيتعيّن أن يُعادَ النظر في الوظائف الدلالية. ونرى أن تتم إعادة النظر هذه من ناحيتين اثنتين على الخصوص: مجال هذه الوظائف، أوّلاً، وتحديد طبيعتها ثانياً.

(أ) من حيث المجال، يتعيَّن أن تُفرز النظريةُ وظائفَ دلالية ترصد العلاقات التي تقوم لا في المستوى التمثيلي فحسب، بل كذلك في المستوى العلاقي(الإنجازي والوَجهي). ويتعين كذلك، إذا اعتُمد افتراضُ التماثل البنيوي، أن تفرز وظائف دلالية ترصد العلاقات القائمة لا في إطار الجملة أو المركب الاسمي بل كذلك في إطار النص بكامله. يجب، بعبارة أخرى، أنْ تعمّم الوظائف الدلالية لتشمل المركب الاسمي والجملة (بفروعها) والنص.

ومن حيث المجال كذلك، يجب إمداد الطبقات « المستحدثة » بما يلائمها من وظائف دلالية كالطبقة **التسويرية مثلاً**.

(ب) من المتوقّع – ومن الطبيعي – أن يستلزم تبني افتراض التماثل البنيوي إعادة تحديد الوظائف الدلالية بحيث يصبح من الممكن افتراض نفس الوظائف (أو على الأقل وظائف متناظرة) في مختلف أقسام الخطاب من المركب الاسمي إلى النص مروراً بالجملة.

2.2.3.3.1. الوظائف الوجهية:

كان يحال على الوظائف التي تعنينا هنا، في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (كما في نظريات لسانية أخرى)، بمصطلح «الوظائف التركيبية». والمقصود بالأساس وظيفتا «الفاعل» و «المفعول»؛ إلا أن هذا المصطلح، عوّض في الكتابات الأخيرة (منذ ديك 1989) بمصطلح «الوظائف الوجهيّة». وهذا المصطلح أنسب لأنه يعكس مفهومَ هذه الوظائف كماهو محدَّد داخل إطار نظرية النّحو الوظيفي.

الوظائف الوجهيّة، في هذه النظرية، هي الوظائف التي تسند إلى الحدود بالنظر إلى «الوجهة» التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه، للواقعة التي يتضمنها الخطاب على الخصوص. والوجهة المنطلق منها منظوران اثنان: منظور **رئيسي** ومنظور **ثانوي** على أساس هذا التمييز، تُسند وظيفةُ الفاعل إلى الحدّ الذي يُشكل المنظور الرئيسي في حين تُسنَد وظيفة المفعول إلى الحدّ المتَّخذ منظوراً ثانوياً.

لنأخذ مثالاً لذلك الجملة التالية:

(32) كتب خالد التقرير

تتضمن الجملة (32)، في المستوى التمثيلي، الواقعة التي يمكن التمثيل لها (بصفة مُجملة) كالتالي:

(33) [كتب (خالد) منف (التقرير) متق]

يمكن أن نقدم هذه الواقعة من منظور الحد المنفذ فتسند الوظيفة الفاعل إلى هذا الحد والوظيفة المفعول إلى الحد المتقبل:

(34) [كتب (خالد) منف فا (تقرير) متق مف]

فنحصل بذلك على الجملة (32).

ومن الممكن كذلك أن تقدم نفسُ الواقعة من منظور الحد المتقبل فيستأثر هذا الحد بوظيفة الفاعل:

(35) [كتب (خالد) منف (تقرير) متق فا].
فنحصل إذَاك على الجملة المبنية للمجهول التالية:

(36) كُتب التقرير (من لدن / من قِبل خالد)

فيما يخص الوظائف الوجهيّة، يتعين التنبيه إلى أمرين هامين:

(أ) إذا كانت الوظائف الدلالية (والوظائف التداولية التي ستكون موضوع الفقرة الموالية) مفاهيمَ يمكن عدّها «كلّيّة» على اعتبار ورودها في جميع اللغات الطبيعيّة، فإن الوظائف الوجهيّة لا يثبت ورودها إلا بالنسبة لبعض

اللغات. رائز ورود الفاعل في لغة ماهو أن تتيح هذه اللغة إسناده لغير الحد المنفذ (إلى الحد المستقبل وغيره) أي أن تتوافر فيها التراكيب المبنية للمجهول. أمّا رائز ورود المفعول فأن تتيح اللغة اسناده إلى حدٍّ آخر غير الحد المستقبل (كالحد المستقبل)، أي أن تتوافر فيها التراكيب التي من قبيل (37ب) إلى جانب التراكيب التي من قبيل(37 أ) :

(37) أ أعطى خالد المال لهند
ب – أعطى خالد هنداً المالَ.

ومن البيّن أن الفاعل والمفعول وظيفتان واردتان في اللغة العربية بدليل وجود التراكيب الممثل لها بالجملتين (36) و (37 ب).

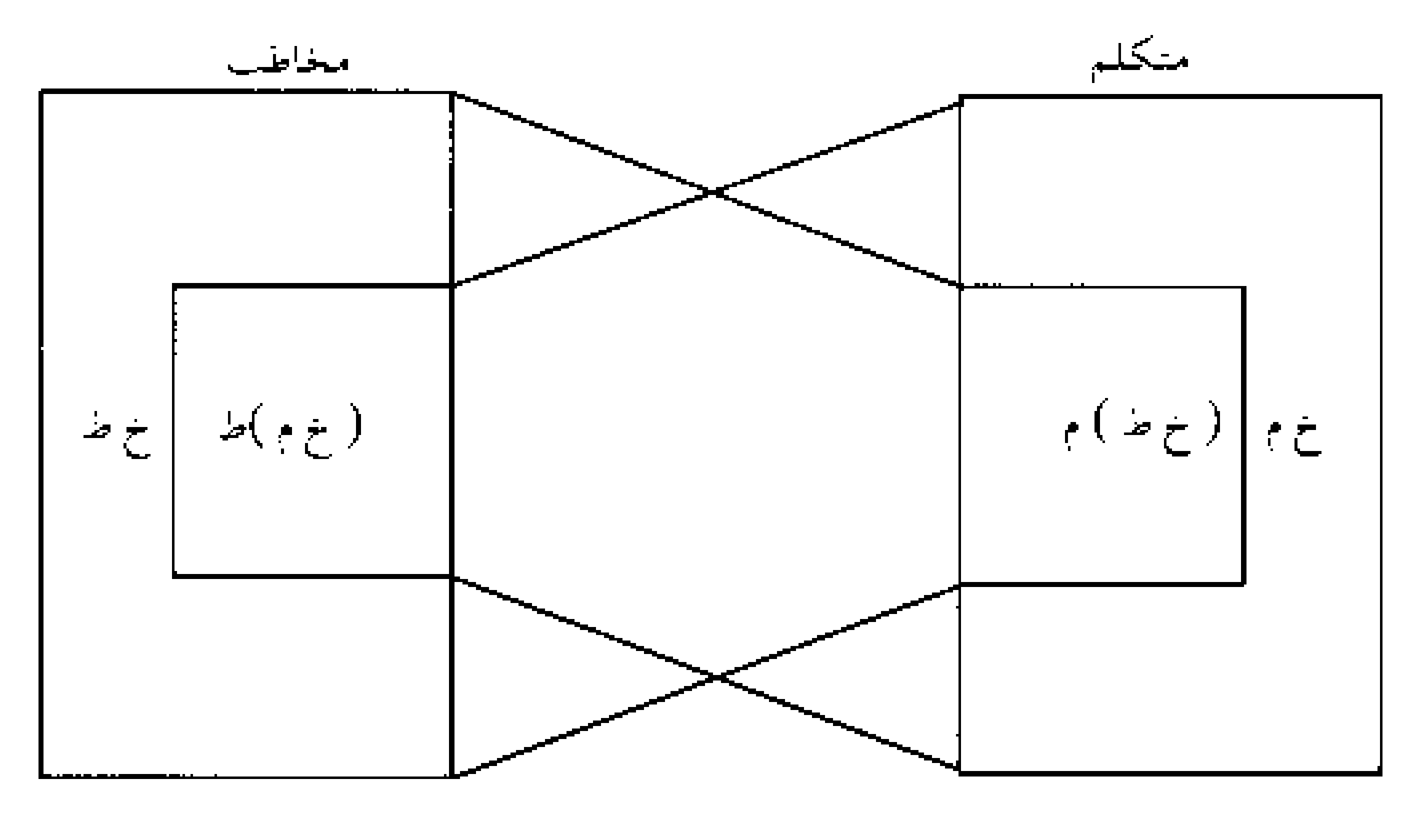
(ب) أمّا مجال إسناد الوظائف الوجهيّة فإنّه يختلف باختلاف اللغات. ففي بعض اللغات ينحصر إسناد هذه الوظائف في النواة (أي إلى الحدود الموضوعات كالمنفذ والمتقبل والمستقبل) وفي بعضها يجاوز النواة إلاّ أنه لا يتعدى الطبقة الثانية من المستوى التمثيلي، أي طبقة التسوير.[2]

3.3.2.3.1. الوظائف التداولية

تُباين الوظائفَ التداوليةُ الوظائفَ الدلالية والوظائف الوجهية من حيث إن إسنادها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق في بعديه المقامي والمقالي، خاصة بعلاقة التخابر التي تقوم بين المتخاطبين في موقف تواصلي معين. بتعبير آخر، يرتبط إسناد الوظائف التداولية بكمٍّ ونوعية المعلومات التي يعتقد المتكلم أنها متوافرة في مخزون المخاطب حين عملية التخاطب يوضّح علاقة

(2) تسند هذه الوظائف في مجال الجملة وتسند كذلك في مجال النص (في الحد المشتق على وجه الخصوص) لكنه من العسير القول إنها يمكن أن تسند أيضا في مجال النص. فهل يمكن أن نتحدث عن فاعل أو مفعول النص؟

التخابر بين المتخاطبين هذا الرسمُ التالي (ديك 1997 ج 1 : 11) :
(38)



حيث :

(خ ط) م = مخزون المخاطب حسب اعتقاد المتكلم

(خ م) ط= مخزون المتكلم حسب اعتقاد المخاطب

تختلف النظريات الوظيفية بالنظر إلى تحديد نوعية وعدد الوظائف التداولية. أمّا النحو الوظيفي(ديك 1997 ج 1) فيصنف هذه الوظائف صنفين : وظائف تداولية « خارجية » ووظائف تداولية « داخلية ». تتسم الوظائف الداخلية، كما تدل على ذلك تسميتها، بكونها تُسنَد إلى عناصر تنتمي إلى الجملة ذاتها، إمّا إلى المستوى التمثيلي أو المستوى العلاقي.

الوظائف التداولية الداخلية التي تُسند إلى عناصر من المستوى التمثيلي وظيفتان رئيسيتان إثنتان، محور وبؤرة، تنقسم كل منهما إلى وظائف فرعية.

يعرّف ديك (1997 ج 1 : 314) المحور بأنه الذات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذات التي تشكل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما. وقد تتعدّد المحاور في الخطاب الواحد على أساس أن تقوم بينها علاقات سلميّة. مثال ذلك أن محور الفقرة، في كتاب ما، يندرج في محور يعلوه هو محور الفصل الذي يندرج في المحور الأعلى، محور الكتاب ككل.

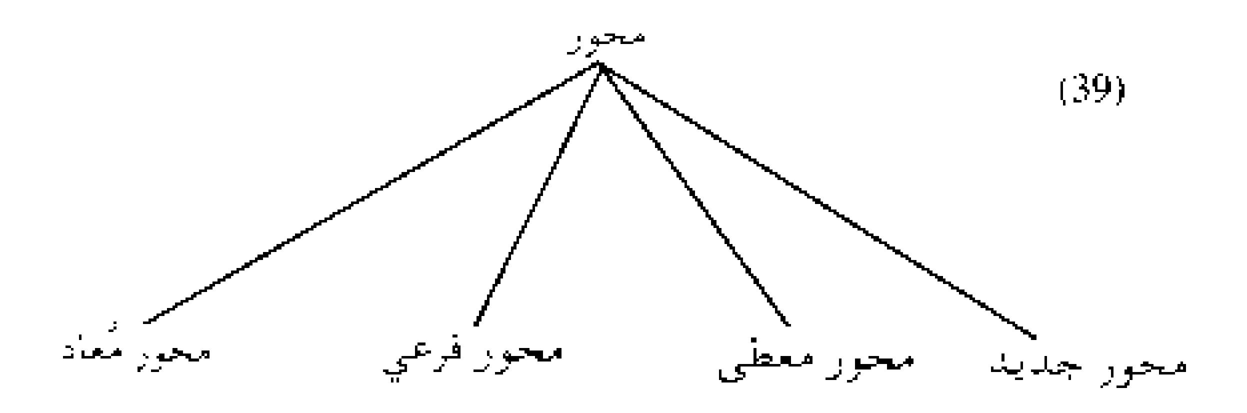
ويمكن أن تقوم علاقة السلميّة بين محاور الخطاب الواحد لامن حيث تضمن بعضها البعض كما في المثال السابق، بل كذلك بالنظر إلى درجة مركزيتها بالنسبة إلى الخطاب. مثال ذلك أن ما يُدعى «البطل» في قصة ماهو محور رئيسي بالمقارنة مع «الشخصيات» الأخرى التي تُعَدُّ محاور ثانوية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث المركزية بالنسبة إلى الخطاب. إذا أردنا أن نورد مثالاً معروفاً لهذا النوع من العلاقات السلمية بين محاور الخطاب الواحد، أمكننا أن نحيل على رواية «**خان الخليلي**» حيث يُشكل «**أحمد عاكف**» المحور الرئيسي في حين تدخل الشخصيات الأخرى في حيّز المحاور الثانوية التي تتفاوت ثانويتها بالنظر إلى أهميتها.
السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بهذا الصدد، هو التالي: ماهي المعايير التي تُعتمد في تحديد مركزية محورما بالنسبة إلى الخطاب ككل؟

للإجابة على هذا السؤال، سننطلق من تعريف الوظائف التداولية الوارد في النحو الوظيفي والذي سبق أن سُقناه في بداية هذا المبحث ومن تعريف

وظيفة المحور ذاتها. يوحي هذان التعريفان بأن أورَدَ معيار لتحديد المركزية هو كميّة المعلومات التي يُفرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة لمحورما. على هذا الأساس، يصبح التفاوت بين محاور الخطاب الواحد من حيث المركزية تفاوتاً في كمّ المعلومات التي تشكّل هذه المحاورُ موضوعات لها، ويصبح بذلك المحور الرئيسي في خطاب ما المحور الذي يستقطب الكمّ الأكبر من المعلومات في ذلك الخطاب. ومن مظاهر المركزية، كما حدّدناها هنا، مدى «استمرار» المحور عبر الخطاب الذي يُقاس بعدد مرات إيراده أو إعادة إيراده (إمّا بعينه أو عند طريق توابعه أو متعلقاته) محطاً للاخبار.

يُميَّز في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1989 وما بعده) بين أربعة أصناف من المحاور: (أ) «محور جديد» و (ب) «محور معطى» و (ج) "محور فرعي" و (د) «محورٌ معاد». يوضح هذه الأصناف الأربعة من المحاور الرسمُ التالي:

(39)



يُعدُّ «محوراً جديداً» المحور الذي يُدرَج **لأوّل مرة** في الخطاب. وحين يُعادُ إدراج نفس هذا المحور في الخطاب فإنه يصبح «محوراً معطى». وفي حالة مكوث هذا المحور محطاً للخطاب فإنه يُعاد ذكره ويتم ذلك إمّا بطريقة مباشرة أو بواسطة أحد متعلقاته أو توابعه. في الحالة الأولى، نكون أمام «محور معاد» وفي الحالة الثانية نكون أمام «محور فرعي».

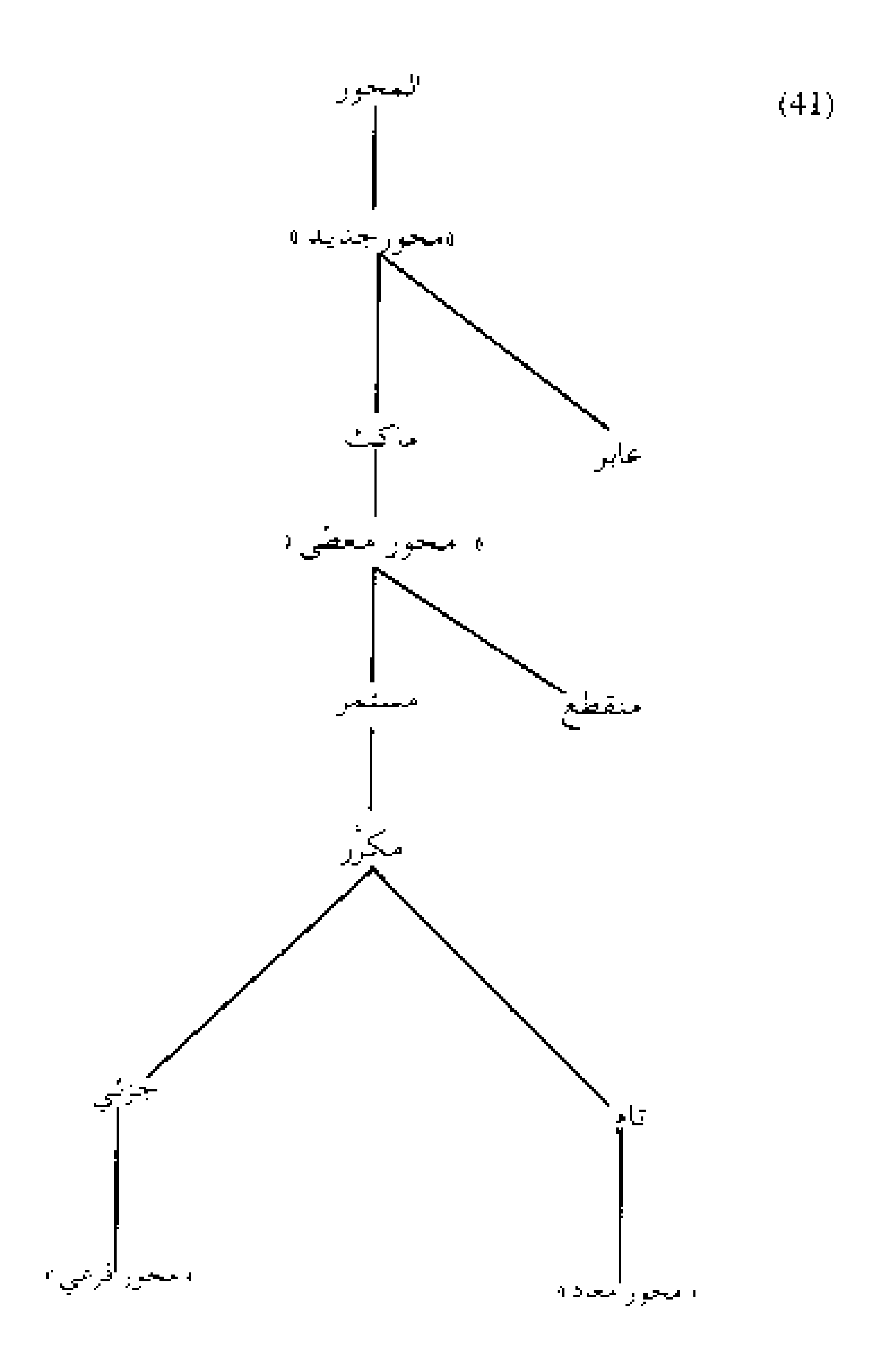
لنأخذ على سبيل التوضيح، النص التالي :

(40) « زار المغرب **شاعر مصري** (محور جديد) **وشاعر سوري** (محور جديد) و**شاعر لبناني** (محور جديد)... تجول **الشاعر السوري** (محور معطى) في المدن التونسية... يبعث أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان «الرسم بالكلمات» (محور فرعي)... وقد سعد نزار قباني (محور معاد) كثيراً بحفاوة المثقفين التونسيين... »

ويبدو لنا أنه من الممكن (وربما من الأنسب) أن يعاد النظر في هذا التصنيف على أساس آخر يمكن إجماله في ما يلي :

ليست المحاور الأربعة، في الواقع، إلا أوضاعاً خطابية مختلفة لنفس المحور. فهو محور جديد إذا أدرج لأول مرة وقد يكون المحور المدرج **عابراً** وقد يمكث كمحط من محاط الخطاب فينتقل بذلك من وضع المحور الجديد إلى وضع المحور المعطى. ومن المحاور المعطاة ما يمكن أن يستمر إلى نهاية الخطاب (أو على الأقل عبر جزء كبير منه) ومنها ما ينقطع ويزول. ومن وسائل ضمان استمرار المحور المعطى تكرار الإحالة عليه ويكون هذا التكرار بالإحالة التامة فنقول إنه "محور مُعاد" أو بالإحالة الجزئية فنكون آنذاك أمام «محور فرعي». من هذا المنظور يصبح تصنيف المحاور كما هو موضح في الرسم التالي :

(41)


المحور
«محور جديد»
ماكث
عابر
«محور معطى»
مستمر
منقطع
مكرر
جزئي
تام
«محور فرعي»
«محور معاد»

يشير ديك (1997ج1) إلى أن استمرار المحور المعطى عبر خطاب ما يخلق « سلسلة محورية » تشكّل حلقاتها مختلفُ الإحالات المتكررة إلى نفس المحور المعطى : مثال ذلك أن المحور المعطى في النص (40) يُشَكّلُ سلسلة محوريّة حلقاتها هي : « شاعر سوري » – « الشاعر السوري » ديوان « الرسم بالكلمات » – « نزار قباني ».

تتكون السلسلة المحورية في هذا النص من : المحور الجديد والمحور المعطى والمحور الفرعي والمحور المعاد على التوالي . وعلى ضوء مفهوم السلسلة المحورية وإعادة النظر في تصنيف المحاور الموضّحة في الرسم (41) يمكن قراءة النص (40)، من حيث بُعدُه المحوري، على النحو التالي (حيث القرينة (ي) تؤشر إلى حلقات السلسلة المحورية) :

(42) « زار المغربَ شاعر مصري (محور جديد عابر) (ع) وشاعر سوري (محور جديد ماكث) (ي) وشاعر لبناني (محور جديد عابر) ح تجول الشاعر السوري (محور معطى مستمر)(ي) في المدن التونسية . . . بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان « الرسم بالكلمات » (محور معطى فرعي) (ي) . . . وقد سعد نزار قباني (محور معطى معاد) (ي) بحفاوة المثقفين التونسيين » .

ممّا يتيحه إدراج السلسلة المحورية ضمن مفاهيم نظرية النحو الوظيفي أنه يمكّن من تدقيق مفهوم « المحور الرئيسي » حيث يصبح من الممكن أن يقال إن المحور الرئيسي هو المحور المعطى الذي تُعقد حوله أطول سلسلة محوريّة في خطاب تتعدّد فيه المحاور المعطاة . بذلك يصبح من الممكن صياغة التعريف البديل لمفهوم المحور الرئيسي على الشكل التالي :

(43) **المحور الرئيسي**

« يُعدُّ محوراً رئيسياً لخطاب ما المحورُ المعطى الذي يشكِّل أطول سلسلة محورية في هذا الخطاب ».

يستنتج من التعريف (43) أنه لا يعدو أن يكون صياغة بديلة – لعلها أكثر دقة– للتعريف الذي يجعل من المحور الرئيسي "المحور الذي يستقطب أكبر كمٍّ من المعلومات في خطاب ما" على أساس أن كمَّ المعلومات التي يَسوقُها الخطاب بالنسبة إلى محور ما يزداد كلما ازداد طول السلسلة المحورية التي ينتمي اليها هذا المحور.

هنا يتبادر إلى الذهن سؤالان : (أ) هل يمكن أن نعدَّ المحور الرئيسي وظيفة محورية قائمة الذات و أن نضيفها إلى المحاور الأخرى؟ (ب) في نفس الاتجاه، هل يمكن إضافة محاور أخرى إلى المحاور التي يقترحها ديك (ديك 1997 ج 1) ؟ سنحاول الإجابة على هذين السؤالين في فقرة لاحقة حيث نعرض لدور الوظائف بوجه عام.

الوظيفة التداولية الداخلية الثانية هي وظيفة « البؤرة » . ويعرِّف ديك (ديك 1997 ج1 : 326) البؤرة بأنها الوظيفة التي تُسند إلى المكون « الذي يحمل المعلومة الأهمّ أو الأبرز في موقف تواصلي معيّن والتي يعتقد المتكلم أنها أحرى بأن تُدرَجَ في مخزون معلومات المخاطَب ».

يتضح من هذا التعريف، ومن شقّه الثاني على الخصوص، أن من الفروق الأساسية بين وظيفة البؤرة ووظيفة المحور أن المعلومة البؤرية تنتمي إلى الحيّز الذي يشكِّل الفرق بين مخزون المتكلم ومخزون المخاطب، وبكيفية

أدق، في الفرق بين مخزون المتكلم (خ م) ومخزون المخاطَب كما يتصوره المتكلم ((خ ط)م) حسب الرسم (38) في حين أن المعلومة البؤرية تتحيّز، عامة، في مخزون المعلومات المشترك بين المتخاطبين أي في كل من (خ م) و (خ ط) حسب نفس الرسم.

فيما يخص تنميط المكونات المبأرة، مرّ النحو الوظيفي بمرحلتين أساسيّتين اثنتين :

(أ) في المرحلة الأولى، اقترح ديك (1978) وظيفة بؤرة واحدة تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة «الجديدة» أي المعلومة غير المدرجة في مخزون المخاطَب. ومن الأمثلة التي كانت تُعطى آنذاك للسياقات البؤرية الزوجُ سؤال – جواب :

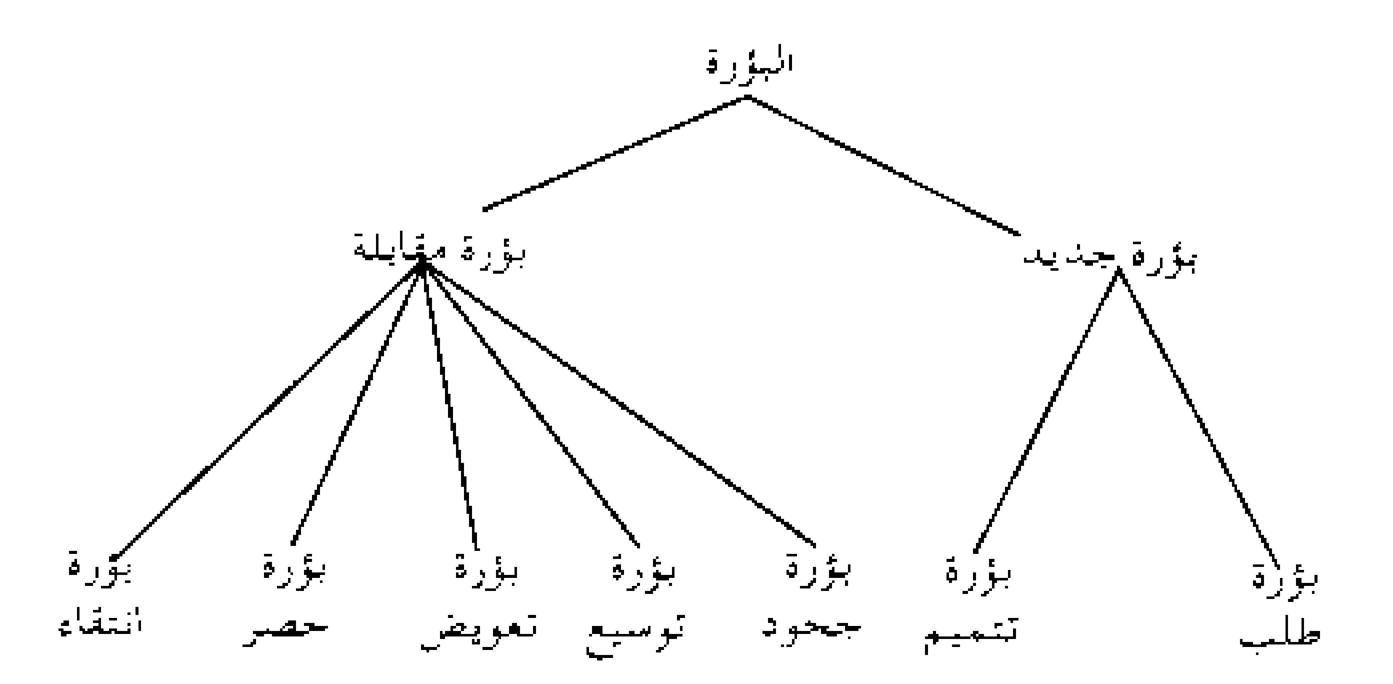
(44) أ – متى ستعود هند؟
ب – ستعود هند **غداً** (بنبر «غداً»)

ففي الجملة (44 ب) تُسند البؤرة إلى الحد اللاحق الزمني «**غداً**» باعتباره الحد الحامل للمعلومة التي تضاف إلى مخزون المخاطَب.

(ب) استدللنا بعد ذلك (المتوكل 1984 و 1985 و 1993 أ) على أن وظيفة واحدة لا تكفي لرصد كل خصائص التراكيب البؤرية في اللغات العربية (ولغات أخرى كثيرة) وبيّنا، على الخصوص، أن الرصد الكافي لهذا الضرب من التراكيب يستوجب أخذ أمرين اثنين بعين الاعتبار :

(أ) لا يكمن الفرق بين مخزوني المتكلم والمخاطب في المعلومات «الجديدة» بالنظر إلى مخزون المخاطب فحسب بل كذلك في المعلومات التي لا تتطابق، أي في معلومات المخاطب التي لا توافق معلومات المتكلم. مؤدى ذلك أن ما يمكن أن يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة لا يملكها المخاطب فحسب بل كذلك معلومات تُعدِّل أو تصحِّح أو تعوض معلومات في مخزون المخاطب يعدُّها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض. لرصد الفرق بين هاتين الفئتين من المعلومات، اقترحنا أن نميِّز بين بؤرتين رئيسيتين اثنتين: «بؤرة **جديد**» و «بؤرة **مقابلة**». وتبنّى هذا الاقتراحَ ديك (1989) إلاّ أنه ارتأى أن تقسم وظيفة بؤرة المقابلة الى وظائف فرعية. وأضفنا (المتوكل 1993 أ) إلى ما اقترحه ديك وظائف فرعية أخرى خاصة ما أسميناه «بؤرة الجحود».

(45)



(٢) **استدللنا** بنفس المناسبة (المتوكل 1991 و 1993 أ) على ضرورة التمييز داخل بؤرة الجديد نفسها بين وظيفتين فرعيتين : « بؤرة الطلب » و « بؤرة التتميم » . وتُبُنّي هذا الاقتراحُ بدوره فاستقر تنميط وظيفة البؤرة بوجه عام على ماهو موضح في الرسم التالي (ديك 1997 ج 1 : 331)

تُسند بؤرة الجديد إلى المكوِّن الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة طلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم) . واقترحنا تسميتها ، في الحالة الأولى « بؤرة طلب » لأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بمعلومة لا تتوافر في مخزونه وتسميتها ، في الحالة الثانية « بؤرة تتميم » لأن المكون المعني بالأمر يحمل معلومة تتمِّم مخزون المتكلم . وكان بالإمكان ، وربما من الأنسب ، أن نطلق على فرعي بؤرة الجديد « بؤرة استتمام » وبؤرة تتميم على التوالي . على هذا الأساس ، يكون اسم الاستفهام في الجملة (44 أ) بؤرة طلب (أو استتمام) في حين يكون المكون « **غداً** » بؤرة تتميم في الجملة مقابلتها (44ب) .

تسند بؤرة الجحود إلى المكون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدها المتكلم غير واردة . وترد بؤرة الجحود ، عامة ، في سياق النفي كما يتبين من الزوج الجملي التالي :

(46) أ – ذهب خالد إلى تطوان

ب – لا ، لم يذهب خالد إلى **تطوان** (بنبر « تطوان »)

قد يعوّض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى فتسند بؤرة التعويض الى المكون الحامل لهذه المعلومة ، بذلك تتوارد البؤرتان ، بؤرة الجحود وبؤرة التعويض في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة (47) التي تُعيد وتتمّم الجملة (46 ب) :

(47) لا، لم يذهب خالد إلى تطوان بل ذهب إلى **طنجة**

قد تتوافر في مخزون المخاطَب معلومة يعدُّها المتكلم واردةً لكن ناقصة فيضيف إليها ما يكمِّلها كماهو الشأن في الجملة (48):

(48) لا ، لم يذهب خالد إلى تطوان فحسب بل كذلك إلى **طنجة**

تسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل للمعلومة المكمِّلة كالمكون «**طنجة**» في الجملة (48)، مثلاً.

ترد بؤرة الحصر في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطَب متضمنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدها المتكلم غير واردة كماهو الشأن في الجمل (49 أ – ج):

(49) أ – لا لم يذهب خالد إلى تطوان وطنجة بل إلى **طنجة** فقط

ب – لا، لم يذهب خالد إلا إلى **طنجة**.

ج – لا، إنما ذهب خالد إلى **طنجة**.

أمّا بؤرة الانتقاء، فتُسند إلى المكون الذي يحمل معلومة ينتقيها المتكلم من بين مجموعة من المعلومات يتردّد المخاطب في أيها وارد. مثال ذلك ما نجده في الحوار التالي:

(50) أ – إلى طنجة ذهب خالد أم إلى تطوان أم إلى الرباط؟

ب – **إلى الرباط**، ذهب خالد

تشكّل الوظيفتان المحور والبؤرة (بفروعيهما)عناصر داخلية تنتمي إلى الجملة ذاتها. وتباين، في هذه الخاصّيّة، الوظائف الخارجية التي تحتل مواقع خارج الجملة. تطورت مقاربة هذه الفئة الثانية من الوظائف التداولية عبر صيرورة النحو الوظيفي ولحق هذا التطورُ عدد الوظائف الخارجية وتحديد طبيعتها ودورها بالنظر إلى الخطاب الذي تَرِد فيه. ونظراً لكون طبيعة هذه الوظائف طبيعة إشكالية نوعاً ما، فإننا نُرجيء التطرق إليها إلى مبحث لاحق، المبحث الذي نُفرده لما أسميناه « الجملة الكبرى ».

3.3.3.1. مسطرة إسناد الوظائف :

تثير مسطرة إسناد الوظائف ثلاثة إشكالات هي: المقصود بالإسناد في النحو الوظيفي وترتيب اسناد الوظائف و "أولويّة" (أو أصلية) هذه الوظائف.

1.3.3.3.1. الإسناد / المواكبة

يباين مصطلح الإسناد هنا نظيره القديم الذي كان يُستعمل للدلالة على العلاقة التي تقوم بين « مسند » و « مسند إليه »، بين فاعل وفعل أو خبر ومبتدأ.
ما نقصده بالإسناد هو الإجراء (أو القاعدة) الذي يُلْحِقُ سمة ما (وظيفة أو حالة إعرابية أو غير ذلك) بمكون ما وفقاً لشروط معيّنة. فيما يخص الوظائف، يجب أن نميز بين حالتين: الوظائف التي نجدها مواكبة للمكونات في الأصل والوظائف التي يتم إلحاقها بالمكونات في مراحل متأخرة. لذلك نقترح أن نستعمل في الحالة الأولى مصطلح « المواكبة » على أن نحتفظ بمصطلح الإسناد للدلالة على ما يندرج في الحالة الثانية.

الوظائف المواكبة هي الوظائف الدلالية التي يتم تحديدها في المدخل المعجمي ذاته علما بأن المدخل المعجمي في النحو الوظيفي إطار حملي تحدَّد فيه صورة المحمول المجرَّدة وموضوعاته و« القيود الانتقائية »التي يفرضها على موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات. مثال ذلك الإطار الحملي للمحمول الفعلي «**شرب**»:

(51) ش. ر. ب [فعل] ف (س1: <حي>) منف (س2: <سائل>) متق

يتبين من الإطار الحملي (51)، وذلك ما يهمنا هنا، أن الحدين الموضوعين يحملان أصلاً وظيفتي المنفذ والمتقبل. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن هاتين الوظيفتين لا تسندان إلى هذين الحدين وإنما تواكبهما. ويتضح من نفس الإطار الحملي أن باقي الوظائف(الوظائف الوجهية والتداولية) لا تحدَّد في هذا المستوى بل تترك إلى مرحلة اشتقاقية لاحقة: مفاد ذلك أن باقي الوظائف، في مقابل الوظائف الدلالية، وظائف **مسندة** لا وظائف « مواكبة » ويجد إرجاءُ إلحاقِ الوظائف الوجهية والتداولية تعليله في ما يلي:

لا تحدَّد في المدخل المعجمي (أيًا كان تصوّره وتنظيمه) إلاَّ السمات **اللازمة** للمفردة **اللاصقة** بها والتي لا تتغير بتغير السياقات والتراكيب التي ترد فيها. الوظائف الدلالية من هذه الفئة من السمات فهي تواكب الحدود الموضوعات في جميع التراكيب التي يُدرج فيها المحمول. مثال ذلك أن حدَّي الإطار الحملي (51) يحملان الوظيفتين المنفذ والمتقبل في جميع العبارات التي يشكل هذا الإطار الحملي مصدر اشتقاق لها. أمَّا الوظائف الوجهيّة والتداولية فإنها مربوطة سياقيًا بحيث لا يمكن أن يتم تحديدها إلا في سياق معيَّن. فالموضوعان المنفذ والمتقبل في الإطار الحملي (51) قد

يكونان فاعلاً ومفعولاً فنحصل على الجملة (52) وقد تتغيّر الوجهة ويُسند الفاعل إلى الموضوع المتقبل فيكون ناتجُ ذلك الجملة (52 ب):

(52) أ – شرب خالد الشاي
ب – شُرِب الشاي

ويتحكم السياق (أي العلاقة بين مخزوني المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب) في إلحاق وظيفتي المحور والبؤرة حيث يمكن أن يُمَحور الموضوع الأول ويبأر الثاني أو العكس:

(53) أ – شرب خالد **الشاي** (بنبر «الشاي»)
ب – شرب الشاي **خالد** (بنبر «خالد») «

نستخلص مما سبق أن الوظائف، من حيث مسطرة إلحاقها، فئتان: وظائف مواكبة تلحق بالحدود الموضوعات في مستوى المدخل المعجمي نفسه ووظائف مسندة يُرجأ الحاقها إلى مراحل اشتقاقية متأخرة نسبياً.

ونخلص الآن إلى السؤال التالي: هل يحكم إسنادَ الوظائف، بوجه عام، ترتيبٌ معيّن؟ وإذا كان ذلك كذلك فماهو الترتيب الوارد؟

1.3.3.3.2. مراحل الإسناد

لا يتم إلحاق الفئات الثلاث من الوظائف (الدلالية والوجهية والتداولية) دفعة واحدة وإنما يتم ذلك في مراحل، أي أن إسناد هذه الوظائف يخضع لترتيب معيّن.

(أ) مرّ بنا، في الفقرة السابقة، أن الوظائف الدلالية المواكبة للحدود الموضوعات تتحدّد، بدءاً، في الإطار الحملي مصدر الاشتقاق. مفاد هذا أن الوظائف الأخرى، الوجهية والتداولية، تُسنَد إلى حدود حاملة أصلاً لوظائف دلالية.

(ب) إذا قطعنا النظر عن الوظائف الدلالية التي هي بطبيعتها وظائف مواكبة، يظل السؤال وارداً حين يتعلق الأمر بالوظائف الوجهيّة و التداولية أيها أسبق في الإسناد. بعبارة أوضح، هل تُسند الوظائف التداولية قبل الوظائف الوجهيّة أم هل تُسنَد بعدها؟

أثارَ ويُثير ترتيبُ إسنادها بين الفئتين من الوظائف نقاشاً وجدلاً خارج نظرية النحو الوظيفي وداخلها دون أن يُفضي ذلك إلى اتفاق قار ونهائي. ولا يمكن، في الواقع، إلا الإدلاء بالملاحظات التالية علها تكون عناصر تُوَجّه البحث نحو جواب معقول للسؤال المتعلق بترتيب إسناد الوظائف الوجهية والوظائف التداولية :

(١) مرّ بنا أن الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول ليستا واردتين ورود ضرورة في أنحاء جميع اللغات الطبيعيَّة و أن من اللغات الطبيعيَّة ما يستغني عن المفعول ومنها ما يستغني عن الفاعل والمفعول معاً. مثال الفئة الأولى من اللغات اللغةُ الفرنسية ومثال الفئة الثانية اللغة الهنغارية (خروت 1980).

فيما يخص اللغات التي لا وجود للفاعل والمفعول في أنحائها، يُصبح إشكالُ ترتيب الإسناد غير وارد حيث إن الوظائف التداولية تُسنَد مباشرة إلى الحدود الحاملة أصلاً لوظائف دلالية.

ترتيب الإسناد، إذن، لا يثير إشكالاً إلاّ حين يتعلق الأمر باللغات التي يتطلب نحوها استخدامَ وظيفتي الفاعل والمفعول أو وظيفة الفاعل.

(٢) حين تتوارد في لغة ما فئتا الوظائف كلتاهما يبدو أن الترتيب الأورد هو أن تسندَ الوظائفُ الوجهيّةُ إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية ثم بعد ذلك الوظائف التداولية، ومما يبرّر هذا الترتيب أمران: **أولاً**، يتحدّد إسناد الوظيفتين الوجهيتين وفقاً لسلمية الوظائف الدلالية التالية (ديك 1997 ج 1: 266):

(54) **سلمية الوظائف الدلالية**

	منف	> متق	> مستق	> مستف	> أد	> ملك	> زم
فا	+	+	+	+	+	+	+
مف		+	+	+	+	+	+

مفاد السلمية (54) أن وظيفتي الفاعل والمفعول لا يتم إسنادهما بكيفية اعتباطية و انما يتم ذلك حسب سلمية تبدأ بالحد المنفذ وتنتهي بالحد الزمان بالنسبة إلى الفاعل وتبدأ بالحد المتقبل وتنتهي بالحد الزمان بالنسبة إلى المفعول. إذا صحّ ورود هذه السلمية كان من الطبيعي أن يتقدم إسناد الفاعل والمفعول على إسناد الوظائف التداولية لإتاحة علاقة المباشرة بين الوظيفتين الوجهيتين والوظائف الدلالية. **ثانياً**، ثمة نزوع عام إلى أن تُسند الوظيفة التداولية المحور المعطى، في اللغات التي تستخدم الوظائف الوجهيّة، إلى الحد الفاعل قبل غيره. وقد وَضعْنا في أبحاث سابقة (المتوكل 1985 مثلا)، لرصد هذا النزوع، سلميةً لاسناد المحور يمكن إعادة صوغها كالتالي:

(55) **سلمية إسناد المحور**

	الفاعل	>	غير الفاعل
محور معطى	+		—

تؤشر السلمية (55) إلى أن إسناد الوظيفتين الوجهيتين يجب أن يسبق إسناد الوظائف التداوليّة.

(٣) إذا قارنا بين السلميتين (54) و (55) وجدنا بينهما ترابطاً يكمن في أن وظيفة المحور تسند بالأسبقية إلى الفاعل وأن وظيفة الفاعل تُسند، بالأسبقية، إلى المنفذ. إن هذا الترابط يعكس نزوعاً عاماً يجعل الوظائف الثلاث، المنفذ والفاعل والمحور، تجتمع في حدٍّ واحد، يطلق عليه أحياناً، مصطلح «**الفاعل النموذجي**». ويُقصَد بالفاعل النموذجي الحدُّ الذي يستقطب الوظيفة الدلالية المنفذ و الوظيفة الوجهيّة الفاعل والوظيفة التداولية المحور كماهو شأن الحدِّ «**خالد**» في الجملة (53أ) المكررة للتذكير:

(53 أ) شرب خالد **الشاي** (بنبر «الشاي»)

(٤) من الملاحَظ أن وظيفتي الفاعل والمحور (خاصة المحور المعطى)، يجمع بينهما، على تباينهما، سماتٌ مشتركة أهمها أنهما تُسندان إلى الحد الذي يُتخذ **نقطة انطلاق** في تقديم الواقعة وفي توزيع الحمولة الإخبارية للعبارة (ديك 1997 ج 1 :266). وقد اعتمد بعض الباحثين (كومري 1981، جيفون 1979 و 1983) هذا التقارب بين الوظيفتين تبريراً للقول بأن الفاعل ليس إلاّ مجردَ «**محورٍ متحجّر**».

هذا الطرح يؤشر إلى شدة التقارب بين الفاعل والمحور ولكنه لا يمكن أن يعدّ دليلاً على أن هاتين الوظيفتين وظيفة واحدة.

(٥) ثمة اتجاه، في النحو الوظيفي، يرى أصحابه (بولكستاين 1998 على الخصوص) أن الوظائف التداولية، نظراً لطبيعتها السياقية، يجب أن تُرصد في قالب آخر غير القالب النحوي، و ليكن "**القالب التداولي**" وقد أشرنا (المتوكل 1998) في هذا الاتجاه وأسهمنا في رسم طريقة التمثيل للسمات التداولية (وضمنها الوظائف التداولية) في قالب مستقل. سنعود لنفصل في هذا الاقتراح في مبحث لاحق.

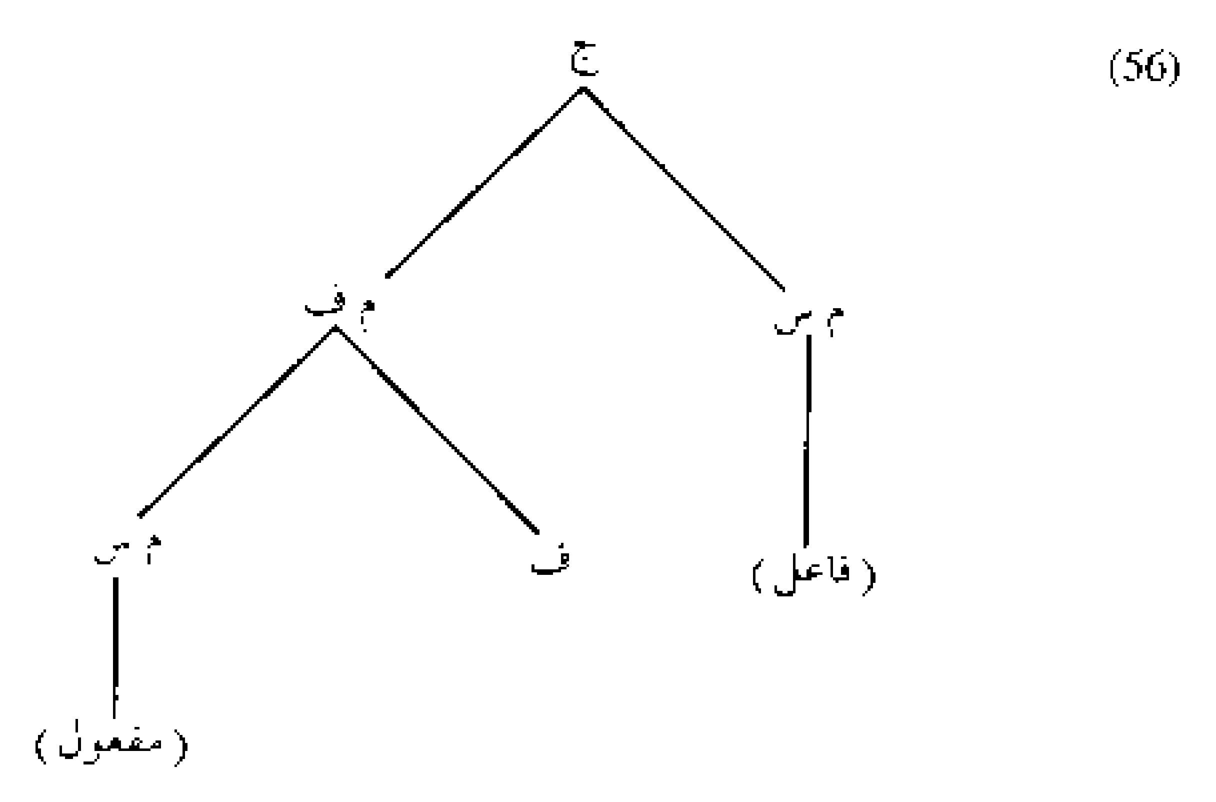
1.3.3.3.3. الأولوية / المُشتقَيَة

كما هو معلوم، أثارت طبيعة الوظائف في نظريات لسانية مختلفة (النحو التوليدي التحويلي، النحو المعجمي الوظيفي، النحو الوظيفي) نقاشاً حول ما إذا كانت هذه الوظائف مفاهيم « أولى » أم مفاهيم مشتقة.

تعدُ الوظائف مفاهيمَ مشتقة حين يتم تحديدها انطلاقاً من بنية صرفية - تركيبية معيَّنة.

فوظيفتا الفاعل والمفعول مفهومان مشتقان إذا ما عُرفت الأولى بأنها المكون الذي تعلوه مباشرة مقولة الجملة والثانية بأنها المكون الذي تعلوه مباشرة مقولة المركب الفعلي في تركيبة شجرية من قبيل (56):

(56)



وتُعَدُّ البؤرة مفهوما مشتقاً حين تعرَّف بأنها تُسنَد إلى المكون الذي يحمل النبر الرئيسي في الجملة أو الذي يتصدَّر الجملة أو الذي يرد في التراكيب "المفصولة" أو التراكيب "شبه المفعولة" مثلاً. فالبؤرة حسب هذا المنظور، في الجمل التالية هي «**هند**» لأنها المكون المنبور (57 أ) والمكون المتصدر (57 ب) والمكون المفصول (57 ج):

(57) أ – عاتب بكر **هنداً**
ب – **هنداً** عاتب بكر
ج – التي عاتبها بكر **هندٌ**

يتضح إذن، أن الوظائف في هذا المنظور تُسند إلى عناصر بنية صرفية تركيبية تامة التحديد على أنها وليدة هذه البنية.

في مقابل ذلك، ثمة نظريات لسانية(كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو الوظيفي) تُعَدُّ فيها الوظائف مفاهيم «أولي»، أي مفاهيم أصلية يتم تحديدها في استقلال عن أي بنية صرفية – تركيبية . فيما يخص النحو الوظيفي، تعد الفئات الثلاث من الوظائف مفاهيم أولي إذ يتم تحديدها جميعها (ولو في مراحل متلاحقة كما رأينا) في مستوى البنية التحتية، أي في مرحلة سابقة عن قواعد التعبير التي تنقل هذه البنية إلى بنية صرفية – تركيبية . بل إن العلاقة بين الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية تسير في اتجاه عكس الاتجاه الذي تسيرفيه في الأنحاء (كالنحو التوليدي التحويلي) التي تُعَدُّ فيها الوظائف مفاهيم مشتقة. مثال ذلك أن وظيفة البؤرة هي التي تحدِّد الخصائص الصورية التي تَسِم المكون الحامل لها لا العكس. فالمكون «هند» في الجمل (57 أ – ج) منبور ومتصدر ومفصول لكونه اسندت اليه وظيفة البؤرة في البنية التحتية وليس بؤرة لكونه منبوراً أو متصدراً أو مفصولاً .

إن استقلال إسناد الوظائف عن البنية الصرفية – التركيبية كان من المبررات التي احتج بها من يرى (بولكستاين 1998) أن رصد الوظائف التداولية يجب أن يتم في قالب تداولي مستقل عن القالب النحوي . ويُعدُّ استقلال اسناد الوظائف في النحو الوظيفي من الافتراضات النظرية التي تُمكِّن هذا النحو من تبني أطروحة التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب إذ إن المشترك البنيوي بين هذه الأقسام يكمن في مستوى البنية التحتية اكثرمما يكمن في البنية الصرفية – التركيبية .

4.3.3.1 . دور الوظائف

تقوم الوظائف، باعتبارها علاقات، بدور أساسي هو دور الربط . والربط الذي تقوم به الوظائف ربطان :(أ) ربط البنية التحتية بالبنية المكوَنية (الصرفية – التركيبيّة) و (ب) ربط عناصر البنية التحتية بعضها ببعض .

1.4.3.3.1. ربط البنية التحتية بالبنية المكونية

يكمن دور الربط بين البنية التحتية والبنية المكونية الذي تقوم به فئات الوظائف الثلاث، الدلالية والوجهية والتداولية، في كون عدد من قواعد التعبير يتضمن دَخلها سمات وظيفية.

في مستوى معين من التعميم، يمكن رصد دور الوظائف بالنظر إلى قواعد التعبير حسب التوزيع التالي حين يتعلق الأمر باللغة العربية:

(أ) تشكّل الوظائف الدلالية الدخلَ الرئيسي للقواعد المسؤولة عن إدماج الحروف من أمثلة هذه القواعد، قاعدة الحاق «الباء» بالحدّ الحامل للوظيفة الدلالية «الأداة»:

(58) أد [حدّ] = ب — حدّ

(ب) يكمن دور الوظائف الوجهية، أساساً في تحديد الحالات الإعرابية التي تُسند إلى الحدود الحاملة لهذه الوظائف. ويمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن إسناد الحالة الإعرابية الرفع للحد الفاعل كالتالي:

(59) فا [حدّ] = حدّ — رفع

(ج) أمّا الوظائف التداولية فتحدّد رتبة المكونات كما يتبين ذلك من القاعدة (60) المسؤولة عن مَوقعة المكون الحامل للوظيفة "بؤرة الانتقاء":

(60) بؤنق ⟵ م Φ

التي مفادها أن المكون المبأر تبئير انتقاء يتموقع في الموقع الصدر الثاني في الجملة.

بالإضافة إلى الرتبة، تحدّد الوظائف التداولية إسناد النبر المركزي الذي يستقطبه، كما هو معلوم، المكون الحامل لوظيفة البؤرة.

من الملحوظات التي ينبغي إيرادها في هذا الباب الملحوظتان التاليتان :

(١) إن التوزيع الذي عرضنا له هنا لا يمكن ان يعدّ وارداً بالنسبة إلى اللغات الطبيعيّة إلا إذا أُخذ في عمومه. فمن اللغات ما تحدّد فيها الوظائف الدلالية الحالات الإعرابية (كاللغة اليابانية مثلاً) ومنها ما تتولّى فيها الوظائف التداولية هذه الحالات الإعرابية.

(٢) فيما يخص ترتيب المكونات، يمكن أن تسهم فيه الفئات الثلاث من الوظائف، إلاّ أنه في حالة توارد وظيفة دلالية ووظيفية وجهيّة ووظيفة تداولية على نفس المكون، يأخذ هذا المكون الرتبة التي تخولها له وظيفته التداولية، حيث إن عمل هذه الوظيفة« يحجب »عمل الوظيفتين الأخريين .وقد اقترحنا في كتابات سابقة (المتوكل 1987 مثلاً)أن يُرصَد التنافس بين الوظائف الثلاث في شكل السلمية التالية :

(61) **سلمية تحديد رتبة المكونات**

وظائف تداولية > وظائف وجهيّة > وظائف دلالية .

من الأمثلة التي يتضح فيها ورود السلمية (61) الجمل الثلاث التالية :

(62) أ – أعطى خالد باقة الورد **لهند**

ب – اعطى خالد **هندا** باقة الورد

ج – **هندا** أعطى خالد باقة الورد.

يحتل المكون « **هند** » في الجملة الأولى الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية(المستقبل) إذ لا وظيفة وجهيّة له ولا وظيفة تداولية ويحتل في الجملة الثانية الموقع الذي تقتضيه وظيفته الوجهيّة (المفعول) التي تحجب عمل الوظيفة الدلالية .أمّا في الجملة الثالثة فإنه يتصدّر الجملة طبقاً لما تخوله له وظيفته التداولية (بؤرة الانتقاء) .

في نفس السياق، سياق الدور الذي تقوم به الوظائف في الربط بين البنية التحتية والبنية المكونيّة، يمكن إدراج مجموعة الظواهر التي ترتبط بالفئات الثلاث من الوظائف . في هذا الباب، يقترح ديك (1997 ج2 :365) تلخيص ما يسميه « القيود الوظيفية » في الصيغة التالية :

(63) ع [ح] ظ

"لا تجرى العملية ع على الحدح إلاّ إذا كان حاملاً للوظيفة **ظ**"

وبما أن الوظائف فئات ثلاث، دلالية ووجهيّة وتداولية يقترح ديك تدقيق القيد الوظيفي (63) بإضافة ثلاث سلميات وظيفية يصوغها كالتالي :

(64) أ- **سلمية الوظائف الدلالية**

موضوع 1 > متقبل > مستقبِل> مستفيد>أداة > مكان

ب- سلمية الوظائف الوجهيّة

فاعل > مفعول> غير الفاعل، غير المفعول

ج – سلمية الوظائف التداولية

محوري > غير محوري

بؤري > غير بؤري

ويمكن ورود السلميات الوظيفية (64 أ – ج) في كونها تتحكم في مجموعة من العمليات الصرفية والتركيبية كعملية الإضمار الموصولي، مثلا، التي ثبت أن الحدّ الذي يستقطبها، بالدرجة الأولى (أي الحد الذي يمكن أن يصبح ضميراً موصولاً)، هو الحد الحامل لوظيفة الفاعل أو وظيفة المحور.

2.4.3.3.1. الربط داخل البنية التحتية

نقصد بالربط الداخلي الربط الذي تضطلع به الوظائف بين عناصر البنية التحتية ذاتها.

ويمكن التمييز، في هذا الباب، بين نوعين من الربط، ربط محلي(أو جزئي) وربط كلّي. ونقصد بالربط المحلي الربط الذي يتم داخل وحدة خطابيّة واحدة وبالربط الكلي الربط الذي يتم بين وحدتين خطابيتين أو وحدات خطابية متعدّدة.

تربط الوظائفُ ربطاً محلّيّاً برصد العلاقات التي تقوم بين عناصر الوحدة الخطابية وعلى الخصوص بين رأس الوحدة وتوابعه موضوعاته ولواحقه. ويتم الربط، في هذا المجال، أساساً بواسطة الوظائف الدلالية والوظائف الوجهيّة سواء أتعلق الأمر بالمركّب الإسمي أم بالجملة.

اما الربط الكلّي، أي الربط بين وحدات خطابية متعددة(وحدات نص)، فتضطلع به الوظائف الدلالية والتداولية .ويهم الربط الكلّي العلاقات التي تخلق « الاتساق » وتضمن استمراره.

4.3.1 . قيود التوارد

يخضع التوارد داخل كلّ مجال لقيود تتمثل في سمات يفرضها رأس المجال على توابعه الموضوعات . وتتخذ هذه السمات طابع القيود لكون خرقها يؤدّي إلى **لحن** . مثال ذلك ما يتبيّن من الإطار الحملي (51) حيث إن المحمول «**شرب**» يستوجب أن يتسم موضوعاه المنفذ والمتقبل **بسمتي** «حي» و«سائل» على التوالي، ويؤدّي عدم الاستجابة لهذا القيد إلى تراكيب لاحنة كما يتبين من المقارنة بين الجملة (65 أ) والجمل (65 ب – د) :

(65) أ – شرب الطفل لبناً
ب – * شرب الطفل خبزاً
ج – * شرب الكرسي لبناً
د - شرب الكرسي خبزاً

يثير ديك (1997 ج 1 : 91 - 94) إشكال طبيعية قيود التوارد (أو قيود الانتقاء) . ويمكن إرجاع هذا الإشكال إلى السؤال التالي : هل قيود التوارد سمات لغوية، تندرج في معرفتنا اللغوية الصّرف للغة موضوع الدرس ويتوجّبُ رصدها في البنية اللغوية ذاتها (الإطار الحملي، مثلاً) أم هل هي سمات غير لغوية تنتمي إلى معارفنا العامة عن العالم الخارجي بحيث لا يرد رصدها في البنية اللغوية؟

يُقصي ديك الافتراض **الثاني** ويستدل على صحة الافتراض الأوّل . أمّا نحن فقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1995 و 1996)،في شأن هذا الإشكال، أن نميّز بين الحالتين التاليتين :

(أ) ثمة تراكيب لاحنة يكون مصدر لحنها، دون التباس، خرقاً لسمات لغوية صرف كالتراكيب التي من قبيل (65 ب – د) مثلاً. في هذه الحالة، يكون من الأورد التمثيل للسمات المعنية بالأمر (أي السمات المخروقة) في البنية اللغوية ذاتها كماهو الشأن في الإطار الحملي (51).

(ب) وثمة تراكيب لاحنة يكمن لحنها لا في خرق سمات لغوية بل في مناقضة معارفنا عن العالم الخارجي. مثال ذلك الجملة (66):

(66) * تزوّج الراهب أمسِ

من البيّن أن توارد مكونات هذه الجملة يُرضي جميع القيود اللغوية الصِّرف، خاصة القيْد «إنسان» الذي يستوجبه المحمول «تزوّج» في حدّه المنفذ كما يتنبأ بذلك إطاره الحملي (67):

(67) ز.و.ج [تفعّل] ف (س ي : < إنسان >) منف

مفاد هذا أن التراكيب التي تستجيب لهذا القيد سلمية لغوياً بإمكان القالب النحوي أن ينتجها (أو يؤولها) دون إشكال.

القيد المخروق، إذن، في التراكيب التي من قبيل (66) ينتمي إلى قالب آخر غير القالب النحوي، ولعله بالتحديد القالب المعرفي. إذا صح هذا الافتراض، يصبح تعامل النحو الوظيفي مع التراكيب التي من قبيل (65 ب – د) والتراكيب التي من قبيل (66) كالتالي:

(١) يُمنع اشتقاق التراكيب أمثال (65 ب - د) داخل القالب النحوي نفسه ويتم ذلك بواسطة منع إدماج الوحدات المعجمية غير الملائمة (التي لا تستجيب لقيدي « حي » و « سائل »).

(٢) أمّا التراكيب التي من قبيل (66) فإن التعامل معها، في إطار النحو الوظيفي، يمكن أن يتخذ أحد النهجين التاليين : **أولاً**، يتم اشتقاق هذه التراكيب بطريقة عادية عبر إوليات القالب النحوي على أن يُترك رصد « غرابتها » للقالب المعرفي؛ **ثانياً**، يُمنع اشتقاقها أصلاً على أساس أن نصوغ قواعد الاشتقاق بحيث يكون دخلها متضمنا لمعلومات القالب المعرفي كذلك، أي بحيث تكون هذه القواعد « مفتوحة » على القالب المعرفي.

عرضنا في فقرة سابقة من هذا المبحث للمهمة التي تقوم بها الوظائف ورأينا أن دورها الأساسي يكمن في أمرين : رصدها للعلاقات القائمة بين عناصر المجال، رأسه وموضوعاته، وخلقها لاتساق الخطاب وضمان استمراره. فيما يتعلق الآن بقيود التوارد، يتبين من تعريفها وطبيعتها (لغوية / معرفيّة) أن دورها الأساسي هو ضمان التناسب (اللغوي / المعرفي) بين العناصر المتواردة في وحدة خطابية معينة.

بهذا المعنى، يكون دور قيود التوارد لا ضمان اتساق الخطاب فحسب بل كذلك، وعلى الخصوص، ضمان سلامته، إذ بخرقها نحصل على خطاب لاحن إمّا لغوياً أو معرفياً.

5.3.1. الإحالة

ليس من المألوف أن تُدرَج الإحالة ضمن العلاقات البنيوية إلى جانب الوظائف وقيود التوارد وغيرها. ولعل مردّ ذلك أن الإحالة ليست علاقة داخلية (تقوم بين عناصر البنية نفسها) وإنما هي علاقة تربط البنية بالعالم الخارجي (بتمثيل ذهني للعالم الخارجي على الأصح). إلا أن «خارجيتها» لا تنزع عنها كونها علاقة خاصة إذا علمنا أن لهذه العلاقة تأثيراً (صرفيا وتركيبياً) في البنية.

نالت الإحالة حظاً غير قليل من الدراسة في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1978 و 1989 و1997 ج 1؛ بويدج 1990، رايكوف 1992، كايزر 1992، المتوكل 1995 و 1996). للاطلاع على المقاربة الوظيفية لظاهرة الإحالة نحيل القارىء على هذه الكتابات ونكتفي في هذا المبحث بالتذكير بأهم ملامح هذه المقاربة وبماهو عام تشترك فيه مختلف أقسام الخطاب.

1.5.3.1. تعريف الإحالة

لنأخذ كتعريف عامٍ للإحالة ماورد في ديك (1997 ج 1 ;127) :

(68) "انطلاقاً من المنظور العام الذي تعتمده للتفاعل اللغوي، نفهم الإحالة هنا على أنها فعل تداولي تعاوني بين متكلم ومخاطب في بنية تواصلية معيّنة وفقاً للنموذج التالي :

«يحيل المتكلم المخاطَب على ذات بواسطة حدّ»"

يُستنتج من التعريف (68) أن الإحالة تتسم بسمتين أساسيتين : كونها فعلاً تداولياً وكونها عملية تعاونيّة.

(أ) الإحالة في النحو الوظيفي فعل تداولي لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين أي لأنها ترتبط، بعبارة أدق، بمخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم أثناء التخاطب. دليل ذلك أن الإحالة على ذات ما يمكن أن تتم بواسطة ضمير أو اسم أو مركب اسمي معقَّد وفقاً لتقدير المتكلم للإمكانات المتوافرة لدى المخاطَب للتعرف على الذات المعنية بالإحالة :

(69) أ – قابلته أمس.
ب – قابلت **الرجل** أمس.
ج – قابلت **الرجل الذي يبحث عن وظيفة** أمس.

(ب) والإحالة عملية تعاونية (نسبة لمبدأ التعاون كما يحدّده جرايس 1975) لأنها تستهدف تمكين المخاطَب من التعرف على الذات المقصودة ويتم ذلك عن طريق إمداد المخاطب بكل المعلومات التي يملكها المتكلم عن الذات المقصودة والتي تمكّن المخاطَب من انتقائها من بين مجموعة من الذوات.

من خصائص هذه العملية التعاونية أنها محكومة بقواعد الحوار (جرايس 1975) وعلى الخصوص بقاعدة «الكمّ» التي تقتضي، في هذا الباب، ألاّ تفوق المعلومات التي يُمَدُّ بها المخاطَبُ المطلوبَ، أي ما يكفيه للتعرف على الذات المقصودة، وألاّ تكونَ دُونَه. فإذا كانت دُونَه فشلت عملية الإحالة وإذا فاقته عُلِم أن المقصود ليس مجرّد الإحالة بل معنى آخر كالاستخفاف بالمخاطَب مثلاً.

2.5.3.1. أنماط الإحالة

يميز ديك (1989، 1997 ج 1: 130) بين إحالتين: «إحالة بناء» و«إحالة تعيين».

(أ) يعرف ديك إحالة البناء كالتالي:

(70) **إحالة البناء**:

« يستعمل المتكلم الحد (ح) لتمكين المخاطب من بناء محال عليه للحد (ح) وإدراجه في نموذجه الذهني».

(ب) ويعرف إحالة التعيين على النحو التالي:

(71) **إحالة التعيين**

« يستعمل المتكلم الحد (ح) لتمكين المخاطَب من تعيين محال عليه للحد (ح) متوافر في مخزون المخاطَب»

يتضح من المقارنة بين التعريفين (70) و (71) أن الإحالة في الحالة الأولى تتعلق بذات لا يعرفها المخاطب ويُطلَب منه أن يبنيها بناءً وأن يضيفها إلى مخزونه الذهني، في حين أن المحال عليه في الحالة الثانيةُ متوافر في مخزون المخاطَب ضمن ذوات أخرى ويطلب منه تعيينه بانتقائه من بين هذه الذوات.

ويتضح كذلك من هذين التعريفين أن ثمة التقاءً بين الإحالتين وبين وظيفتي المحور الجديد والمحور المعطى حيث أن إحالة البناء تكون، عادة، إلى ذات تشكّل المحور الجديد في الخطاب في حين أن إحالة التعيين تكون إلى الذات التي تشكل المحور المعطى. ولعل مردَّ التلاقي بين الإحالتين

ووظيفتي المحور، في الواقع، كامنٌ في مفهومي الجدة وغير الجدة (بالنظر إلى مخزون المخاطَب الذهني) أكثر مماهو كامن في هاتين الوظيفتين من حيث هما وظيفتان وهذا ما يمكننا من تعميم هذا التلاقي بحيث يشمل أيضاً وظيفتي بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة فيكون المحال عليه إحالة بناء بؤرة جديد والمحال عليه إحالة تعيين بؤرة مقابلة. ويمكن توضيح التلاقي بين الإحالتين والوظائف التداولية بالشكل التالي :

(72)

إحالة	محور جديد	محور معطى	بؤرة جديد	بؤرة مقابلة
بناء	+	–	+	–
تعيين	–	+		+

يقوم تعريف إحالة التعيين (71) على فكرة أن المحال عليه متوافر في مخزون المخاطب. ويمكن أن يندرج المحال عليه في هذه الحالة (ديك 1997 ج1 :131) ، في أحد أقسام مخزون المخاطب التالية :(أ) المعارف العامة و (ب) المعارف السياقية و (ج) المعارف المقامية (الإدراكية) . من أمثلة ذلك ما يلي :

(73) أ – فوائد **الشمس** (معارف عامة) لا تُحصى

ب – بلغني أنك اقتنيت كتابا جديداً. هل بإمكانك أن تعيرنيه (معارف سياقية)؟

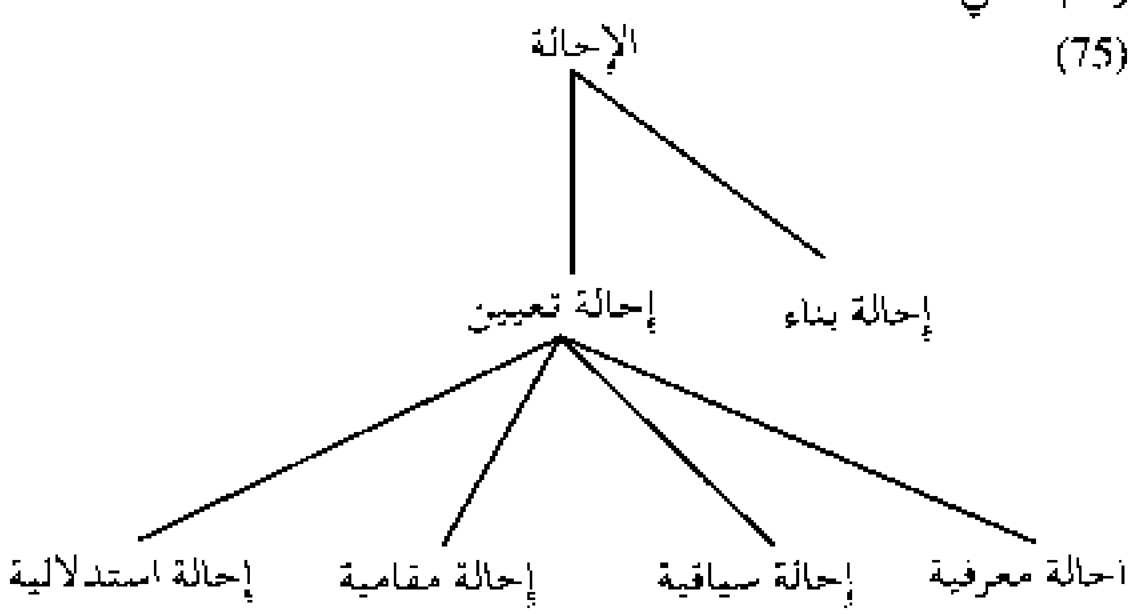
ج – ناولني **الكتاب الذي فوق المكتب** (معارف مقامية) .

كما يمكن أن يُستدلّ على المحال عليه انطلاقاً من أحد الانماط المعرفية الثلاثة كماهو شأن مايحيل عليه المركب الاسمي "**المفتاح**" في الجملة (74) المستنبط مما يحيل عليه المركب الاسمي «**الباب**»:

(74) وددت فتحَ **الباب** لكن لم يكن لدي **مفتاح**(ديك 1997 ج 1: 131).

إذا اعتمدنا هذا التقسيم لمخزون المخاطَب أمكن أن نميِّز بين أربعة أنماط من إحالة التعيين هي: الإحالة المعرفية والإحالة السياقية والإحالة المقامية والإحالة الاستدلاليَّة. بذلك يصبح تنميط الإحالات كما يوضحه الرسم التالي:

(75)



فيما يخص الإحالة السياقية، يجدر أن نشير إلى أنها الإحالة التي دُرج على تسميتها «**الإحالة العائدية**» أو «**الربط**» أو «**التحاول**». في هذا النمط الإحالي، تقوم علاقة «عائديَة» بين «عائد» (ضمير أو غيره) و «**معود عليه**» أو «مقدَّم» كما هو شأن العلاقة الرابطة بين ضمير الغائب في «تعيرنيه» والمركب الاسمي «كتاباً جديداً» في الجملة (73ب).

3.5.3.1. طبيعة المحال عليه.

يقول ديك (1997 ج 1 : 129) عن «العالم» الذي تحيل عليه (أو داخله) العبارات اللغوية إنه " ليس «عالم الواقع» وإنما هو عالم ذهني، تمثيل ذهني أو «نموذج»".

ويسوق ديك ثلاث ملاحظات تدعم أن ما تحيل عليه العبارات اللغوية نموذج ذهني هي :

(أ) يمكن أن نحيل، بواسطة عبارات لغوية، على أشياء أو وقائع لا وجودَ لها في الواقع، أشياء أو وقائع من نسج الخيال لكنها تشكّل تمثيلات ذهنية لدى المتخاطبين. مثال ذلك ما يرد في الخرافات والأساطير.

(ب) لا تتسنى الإحالة على بعض الذوات الموجودة في عالم الواقع إلا إذا توافر في مخزون المخاطب صور ذهنية لهذه الذوات. فإذا أراد المتكلم أن يحيل على «المنارة» (منارة مراكش) مثلاً، استوجب ذلك أن تكون لدى المخاطب صورة ذهنية (أو تمثل ذهني) لهذا الأثر. مفاد هذا أن ما تحيل عليه العبارات اللغوية في الواقع ذاته ليس هذا الواقع بل تصورات المتخاطبين له، أي الصور الذهنية التي يختزنها له المتخاطبان.

(ج) يمكن للمتخاطبين أن يحيلا على ذوات «واقعية» دون أن تكون هذه الذوات خاضعة للإدراك المباشر أثناء عملية التخاطب. معنى هذا، أيضاً، أن ما يتيح الإحالة هي الصُّور الذهنية للموجودات لا الموجودات نفسها.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الملاحظات الثلاث ملاحظة رابعة تدعم نفس الأطروحة، أطروحة «ذهنية» المحال عليه :

(د) يلاحظ أن العبارات المتقابلة في لغات مختلفة لا تحمل نفس المفهوم وإن دلّت كلها على نفس الذات أو الواقعة. مثال ذلك الفرق بين كلمة «**حامل**» في اللغة العربية ومقابلتها الفرنسية «**enceinte**»اللتين تحملان معنيين مختلفين، الحمل من جهة وعدم التمنطق من جهة أخرى، وإن دلّتا على نفس الواقع (مرحلة ماقبل الوضع). ما يُستنتَج من هذه الملاحظة هو أن ما تحيل عليه عبارات اللغات الطبيعية الصورُ الذهنية التي يكوّنها المتكلمون بها عن عالم الواقع لا عالم الواقع نفسه.

ممّا تجدر الإشارة اليه في باب طبيعة المحال عليه الذهنية أن بعض الباحثين يرون أن الوظيفة الإحالية أو المرجعيّة (بالمعنى الذي يعطيه ياكوبسون (1966) لهذا المفهوم) تكاد تنعدم في بعض أنماط الخطاب، كالخطاب الشعري، مثلاً. إلاّ أن هذا الرأي لا يمكن أن يقوم إلاّ في المنظور التقليدي للإحالة، أي العملية الرابطة بين اللغة والواقع كما سنرى في مبحث لاحق.

4.5.3.1. أنماط المحال عليه

درجَ المهتمون بقضايا الإحالة، بما فيهم المشتغلون في إطار نظرية النحو الوظيفي، على قصر هذه العملية على **الحدود** باعتبارها عبارات تحيل على ذوات إمّا «جديدة» (إحالة بناء) أو «معطاة» (إحالة تعيين). حسب هذا المنظور، تكون العبارات المحيلة في الجملة (76)، مثلاً، هي العبارات «**سعاد**» و «**هند**» و«**سواراً**» التي تحيل (إحالة تعيين وإحالة بناء على التوالي) على الذوات المشاركة (كمنفذ ومستقبِل ومتقبَّل) في واقعة «الإهداء»:

(76) أهدت سعاد هنداً سواراً

في إطار هذا التصوّر للإحالة لم تكن تُعدُّ المحمولاتُ والحمول والقضايا والجمل عبارات محيلة وإنما كانت تعدّ عباراتٍ دورها أن «**تحمل**» خاصية أو علاقة على ذات تمت الإحالة عليها. ففي الجملة (76)، مثلاً، لا يُعدُّ الفعل «**أهدى**» عبارة محيلة وإنما يُفهم على أنه دال على علاقة معينة يتم «حملها» على الذوات المحال عليها بالحدود الثلاثة «**سعاد**» و«**هند**» و«**سوار**».

إلاّ أنه من الممكن أن يُوسَّع مفهوم المحال عليه (ومفهوم الإحالة بالتالي) ليشمل **ماتحيل** عليه العبارات غير الحدود. في هذا الاتجاه، يقترح ديك (1997 ج 1 : 136-137) تبني تصنيف لاينز (1977) الذي يميِّز بين درجات ثلاث من المحالات عليها، مضيفاً درجتين اثنتين فيكون الحاصل تصنيفاً تضمن خمس وحدات إحالية هي : (أ) الخاصية / العلاقة و(ب) الذات و(ج) الواقعة و (د) الفحوى القضوي و (هـ) الفعل اللغوي. وتطابق هذه الوحدات الإحاليّة المحمولَ والحدَّ والحملَ والقضية والانجاز على التوالي كما يوضح ذلك الرسمُ التالي :

(77)

درجة المحال عليه	نمط المحال عليه	العبارة المحيلة	المتغيِّر
0	خاصية / علاقة	محمول	ح
1	ذات	حد	س
2	واقعة	حمل	ذ
3	فحوى قضوي	قضية	س
4	فعل لغوي	إنجاز	ذ

في نفس الإطار، إطار توسيع مفهومي المحال عليه والإحالة، نرى أنه من الممكن ومن الوارد أن تضاف وحدة إحالية تشكّل محط إحالة نص بكامله.

5.5.3.1. دور الإحالة

تقدّم أن للخطاب نموذجاً ذهنيّاً يشكّل مرجعيّته سواء أكان لهذا النموذج الذهني علاقة بعالم الواقع أم لا و سواء أقويت هذه العلاقة أم ضعفت كما تقدم أن روافد هذا النموذج الذهني أربعة روافد :

(أ) المعارف العامة و (ب)المعارف المقامية و (ج) المعارف السياقية و(د) المعارف المستقاة عن طريق الاستدلال من إحدى فئات المعارف الثلاث.

هذا المخزون الذهني هو الذي يشكّل محط الإحالة بنمطيها إحالة البناء وإحالة التعيين.

الآن يمكن أن نتساءل عن دور الإحالة بوجه عام وعن ضرورة أن يكون للخطاب نموذج ذهني يحيل داخله.

يمكن أن نلخص الدور الذي تقوم به الإحالة في عملية التخاطب في ما يلي :

(أ) تُسهم الإحالة، مع العناصر الأخرى كما رأينا(الوظائف، قيود التوارد)، في خلق اتساق الخطاب وضمان استمراره ويتم ذلك بربط الخطاب بنموذج ذهني واحد متماسك من بداية الخطاب إلى نهايته.

بهذا الاعتبار، يمكن القول إن اتساق الخطاب اتساقان :اتساق « داخلي » تتضافر في خلقه وضمان استمراره العلاقات القائمة بين عناصر بنية الخطاب نفسها (أي الوظائف وقيود التوارد وغيرها) واتساق يمكن أن نعدُّه، مجازاً،

« خارجياً » يحصل بالإحالة،أي بربط الخطاب بالعالم الذهني الذي يواكبه ويشكل مرجعيّته(أيّاً كانت طبيعة هذا العالم الذهني) . هذان الضربان من الاتساق ضروريّان كلاهما لضمان اتساق الخطاب بوجه عام إذ يشترط أن يحصلا معاً لقيام خطاب متسق .

(ب) إضافةً إلى دورها في خلق اتساق الخطاب والحفاظ على استمراره، تُسهم الإحالة في ضمان عملية التواصل ذاتها . فمن شروط التواصل « الناجح » أن يكون المتخاطبان متفقين صراحةً (في التخاطب المباشر) أو ضمنا (في التخاطب غير المباشر) على مجال واحد للخطاب . وتتبيّن أهمية الإحالة في ضمان التواصل حين يختل هذا الشرط ونكون أمام خطاب مرجعيّة المتكلّم فيه غير مرجعيَة المخاطَب .

أهم ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا المبحث أن للخطاب في اللغات الطبيعية بنية عامة قوامها مكونات وعلاقات . أمّا المكونات فمستويان، مستوى تمثيلي ومستوى علاقي، يتضمنان طبقات تتكوّن كل طبقة منها من نواة وهامشين،هامش نحوي(مخصّص) وهامش معجمي (لواحق) . وامّا العلاقات فهي خمس فئات : علاقات تربط بين الطبقات وعلاقات تكامل بين المخصّصات واللواحق داخل الطبقة الواحدة ووظائف وقيود توارد وعلاقات إحالية تسهمُ كلها في خلق خطاب متّسق تتناسق مكوناته بعضها مع بعض وتتناسق بنيته ككل مع العالم الذهني الذي يشكّل مرجعيّته .

إذا اعتمدنا افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب(من الجملة إلى النص) ، توجّبَ أن نجيب على الأسئلة التالية :

(١) هل تتحقق هذه البنية، كما حددناها في هذا المبحث، في كل أقسام الخطاب، الجملة البسيطة والمركّب الاسمي والجملة المعقدة والنص؟
(٢) ما الذي يظل ثابتاً في تحقق هذه البنية في مختلف أقسام الخطاب و ما الذي يتغير وما هي عوامل التغيُّر؟

(٣) بما أن المركب الاسمي يتحيّز في الجملة والجملة في النص، فماهي العلاقات التي تربط «المتحيِّز فيه» بالمتحيز وماهي القيود التي يفرضها الأوّل على الثاني؟

(٤) ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من بنية الخطاب التحتية إلى بنيته السطحيّة؟ بتعبير آخر هل يظل التماثل البنيوي المفترض في البنية التحتيّة وارداً حين تنقل هذه البنية إلى بنية سطحية؟

2 . التماثل البنيوي من الجملة إلى النص:

موضوع هذا المبحث استكشاف مدى تحقق البنية العامة كما حدِّدت معالمها الأساسية في مختلف أقسام الخطاب، مركباً اسمياً وجملةً ونصاً.

2 .1. افتراض التماثل البنيوي:

سبق أن بينّا، في الفصل السابق، أن اللسانيين الوظيفيين مختلفون اختلافاً بيّناً فيما يخص مقاربة الخطاب الذي يفوق الجملة، أي مقاربة ما اصطلحنا على تسميته هنا «النص». ويكمن هذا الاختلاف بالتحديد، في طبيعة نحو النص وعلاقته بنحو الجملة. ويمكن صياغة الإشكال مصدر هذا الخلاف في السؤال التالي: هل بنية النص هي نفس بنية الجملة أم هل هي بنية مختلفة؟ ويُترجَم هذا السؤال إلى السؤال المنهجي التالي: هل يمكن توسيعُ نحو الجملة، أي الجهاز الواصف المعتمد حاليا في النحو الوظيفي،

بحيث يشمل النّص كذلك أم هل يتوجّب بناء نحو آخر (أو على الأقل قالباً آخر) يفي برصد ووصف خصائص الخطاب الذي يجاوز الجملة؟

وسبق أن أشرنا ، بنفس المناسبة، إلى أن هذا الإشكال كان وراء بروز اتجاهين داخل نظرية النحو الوظيفي : يتبنى الاتجاه الأول ما يمكن أن نصطلح على تسميته «**افتراض التباين**» القائم على فكرة أن للخطاب المجاوز للجملة (أي النصّ) خصائص تُباين خصائصَ الجملة وأنه من المتوجّب، بالتالي، إفرادُ قالب مستقل(قالب نصي) لرصد خصائص هذا الخطاب. وأشرنا كذلك إلى أن حجاج متزعمي هذا الاتجاه (كرون 1997 على الخصوص) يقوم بالأساس على عدم التطابق بين الفعل اللغوي بوصفه أعلى طبقات الجملة (= الطبقة الأعلى من المستوى العلاقي في البنيتين (13) و(14) والفعل النصّي بوصفه أدنى طبقات النص والذي يمكن أن يصادق الجملة كما يمكن أن يتمثل في وحدات تعلو الجملة أو تسفُلها.

يستدعي هذا الطرح لعلاقة الجملة بالنص، في رأينا، ملاحظتين أساسيتين اثنتين :

(أ) يترتب، في نظرنا، طرح التباين عن تصور معين لبنية النص، تصور النموذج السويسري الذي يقسّم النصَّ إلى خمس وحدات(ثلاث وحدات على الأخص) تقوم بينها علاقة سلميّة. ما يتسم به هذا التصوّر خاصيتان : **أولاً**، ينطبق التقسيم الخماسي المقترح، خاصة، على نمط واحد من أنماط النصوص وهو « المحادثة » سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة. ولا ينطبق هذا التقسيم بالضرورة على أنماط النصوص الأخرى كالنص السردي وغيره. **ثانياً**، يعتمد التقسيم الخماسي هذا معايير محورية صرف (معايير تتعلق بفحوى النص وموضوعه فقط) ويترتب عن ذلك أن الوحدات الناتجة عنه لا تطابق الوحدات الصورية المعروفة (كالجملة مثلاً) إلا من باب الصدفة المحضة. لذلك يلاحظ أصحاب هذا التصور لبنية الخطاب أن الوحدة الدنيا من التقسيم

الخماسي (أي «الفعل النصّي») لا تطابق الجملة ويستنتجون من ذلك أن على النص أن يُتناول في قالب مستقل غير القالب الذي يُعنى بالجملة.

ما يمكن استخلاصه من هاتين الملاحظتين هو أن التباين بين بنية الجملة وبنية النص لا يكمُن في طبيعة هاتين البنيتين في حد ذاتهما وإنما هو وليد طبيعة التصور الذي يَثوي خلفَ تقسيم النص إلى وحدات. التباين بين البنيتين ناتج، إذن، عن قصر التقسيم على نمط نصي واحد، من جهة، وبناء هذا التقسيم على معايير تتسم بسمتين: سمة الأحادية إذ إنها تتعلق بفحوى النص فقط، وسمة النسبيَة بكونها واردة بالنظر إلى بنية نمط نصي واحد، نمط المحادثة. مُفاد هذا أن افتراض التباين هذا غير مُلزِم أنه لا مانع يمنع نظرياً على الأقل- من اقتراح الافتراض المناقض، افتراض التماثل بين بنيتي الجملة والنص.

(ب) فيما يخص القالب النصّي في هذا التصور، يلاحَظ أن ثمة لَبساً يكتنف المفهوم الذي يحيل عليه المصطلح «Discours Module». يُستعمل هذا المصطلح تارة للدلالة على القالب الذي يُنتظر منه أن يضطلع بوصف ما نسميه نحن، هنا، «نصاً» أي ما يفوق الجملة (كرون 1997) فيكون بذلك مقابلاً لمصطلح «Sentence module». ويستعمل تارة أخرى في معرض الحديث عن القالب الذي يجب أن يتكفّل بالخصائص التداولية للخطاب أياً كان حجم الخطاب (بلكستاين 1998 و ڤيت 1998). في هذا الإطار تقترح بلكستاين أن تُرصدَ الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) في قالب تداولي ويرى ڤيت أن مجال رصد القوة الإنجازية هو القالب التداولي. رفعاً لهذا الالتباس، نقترح أن نحتفظ بمصطلح «القالب التداولي» للدلالة على القالب الذي يتكفّل بالخصائص التداولية للخطاب سواء أكان الخطاب جملة أم نصاً.

هذا الاقتراح يندرج، طبعاً، في إطار تبني افتراض التماثل البنيوي الذي يقضي بعدم إفراد قالب مستقل للنص في مقابل قالب الجملة.

فيما يخصنا نرى (المتوكل 1998و(قيد الإنجاز))أن أورد الافتراضين بالنسبة للغة العربية وغيرها من اللغات، هو افتراض التماثل البنيوي. ويقوم هذا الافتراض، كما سبق أن بينّا، على الفكرتين المرتبطتين التاليتين:

(أ) للخطاب في اللغات الطبيعية بنية عامة تتوزع عناصرها في مستويين، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، يتضمنان عدداً معيّناً من الطبقات وتقوم بين هذه العناصر مجموعة من العلاقات الوظيفية و الإحالية وغيرها التي تقوم بدورين أساسيين، ربط العناصر بعضها ببعض من جهة وربط البنية ككل بالعالم الذهني الذي يحيل داخله من جهة أخرى. نموذج هذه البنية العامة هو التمثيل (13) الآنف إيراده.

ونفترض أن هذه البنية العامة تتحقق في مختلف أقسام الخطاب إلا أن تحققها، كما بينّا آنفاً، قد يختلف من قسم إلى قسم ومن نمط إلى نمط. لذلك نقترح أن يُميَّز بين البنية العامة (13) من حيث هي بنية مجرّدة وبين مختلف تحققاتها في مختلف أقسام الخطاب وأنماطه حيث تتكيَّف تلك البنيةُ العامةُ وخصائصَ كل قسم وكل نمط. سنعود إلى إشكال الثابت والمتغير في تحقق البنية (13) في مبحث لاحق.

(ب) بما أن لمختلف أقسام الخطاب، من الجملة إلى النص، بنية عامة واحدة، يُصبح من الممكن رصد خصائص هذه الأقسام جميعها بما فيها النص باعتباره وحدة خطابية (فوق الجملة) بنفس الإواليات أي داخل نحو

واحد (أو قالب واحد) . بتعبير آخر ، إذا صحّ أن لأطروحة التماثل البنيوي بين الجملة والنص قدراً معقولاً من الورود، نصبح في غنىً عن إفراد نحوٍ أو قالبٍ قائم الذات للنص يخالف نحوَ أو قالبَ الجملة .

2.2 . البنية النموذجُ والجملة

البنية (13) ناتجة، في الواقع، عن عملية تجريد لبنية الجملة البسيطة في تصوّر آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي . وقد حاول الباحثون الوظيفيون نقل هذه البنية إلى المركب الاسمي (رايكوف 1992،المتوكل 1996) ثم إلى النص (ديك 1997 ; المتوكل 1998) .موضوع هذا المبحث هو استكشاف مدى تحقق البنية النموذجية (13) وكيفية تحققها في الجملة البسيطة والمركب الاسمي والجملة المعقدة ثم النص .

1.2.2 . الجملة البسيطة :

1.1.2.2 . تعريف :

اجتهد اللغويون، قدماء ومحدثين، في تحديد الجملة البسيطة لكنهم لم يتوصلوا إلى تعريف قار لهذا المفهوم . ما يمكن فعله، إذن، هو تحديد الجملة البسيطة، شأنها في ذلك شأن المفاهيم جميعها، داخل إطار نظري معين، أي داخل نسق من المفاهيم يتحدّد بعضها في مقابل البعض، دون أن تنتظر أن يأخذ هذا المفهوم نفسَ التعريف في مختلف الأطر النظرية . على هذا الأساس، يمكن القول إن الجملة البسيطة في النحو الوظيفي يمكن حدّها بسمتين اثنتين هما :

(أ) لا تتضمن الجملة البسيطة أكثرَ من حمل واحد في مقابل الجملة المركّبة التي تتضمن حملين فأكثر،

(ب) محمول الجملة البسيطة محمول أصل (محمول غير مشتق) في مقابل الجملة المشتقة.

إذا اعتمدنا المعيارين (أ) و (ب) عُدّت الجملة (78) من الجمل البسيطة:
(78) بصراحة، فعلاً قد صفع خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع.

2.1.2.2. المكونات:

مرّ بنا أن البنية النموذج (13) تتألف من مستويين اثنين، مستوى تمثيلي ومستوى علاقي يتضمنان عدداً معيّناً من الطبقات، طبقتين في المستوى العلاقي هما طبقة الإنجاز وطبقة الوجه، وثلاث طبقات في المستوى التمثيلي، طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير. ما يهُمنا، هنا، هو كيفية تحقق هذه المكونات في الجمل البسيطة التي من قبيل (78).

1.2.1.2.2. المستويات

يُشكِّل المستوى التمثيلي، حين يتعلق الأمر بالجملة، محطّ رصد الواقعة والمشاركين فيها، سواء أكانوا مشاركين أساسيّين أم مشاركين ثانويين.

وترصد الواقعة بواسطة محمول (فعل أو اسم أو صفة أو ظرف) وعدد معين من الحدود تنقسم إلى حدود موضوعات دورها الإحالة على الذوات المشاركة الأساسية وحدود لواحق تؤشر إلى الذوات المشاركة الثانوية.

أمّا المستوى العلاقي فإنه يرصد: (أ) العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب و (ب) العلاقة القائمة بين المتكلم وفحوى خطابه. بتعبير أدق، يرصد المستوى العلاقي القوة الإنجازية التي تواكب الجملة من جهة والوَجه الذي يأخذه الخطاب من جهة ثانية.

إذا اقتصرنا على المستويين العلاقي والتمثيلي أمكننا التمثيل لبنية الجملة (78) العامة كما يلي :

(79) [بصراحة، فعلاً، [قد صفع خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع]

محمول موضوعان لواحق

مستوى علاقي مستوى تمثيلي

2.2.1.2.2. الطبقات

الطبقات، في البنية العامة، خمس طبقات، ثلاث طبقات في المستوى التمثيلي وطبقتان في المستوى العلاقي . وتتحقق هذه الطبقات الخمس في بنية الجملة على الشكل التالي :

(أ) تتوزعُ المستوى التمثيليَّ ثلاثُ طبقات، طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير، كما يتضح من التمثيل الجزئي التالي للجملة (78) :

(80) [Π 3 و : [Π 2 ر : [Π 1 ك :[ح ي ص. ف .ع. { فَـعَل } ف
(س 1: خـالد) منف (س 2 : بكر) مستق]] (ن 2 ص1: صفعة)
حد](ص2 .بارحة) زم (ص3 :شارع) ملك] .

يتبين من التمثيل (80) أن كل بنية من البنيات الثلاث تتكون من مخصِّص ولاحق يتقاسمان الدلالة على سمات الطبقة كما يلي :

(١) يؤشر مخصِّصُ الطبقة الوصفية Π 1 لفئة من السمات الجهية هي السمات « المرحلية » التي ترصد المراحل الداخلية لتحقق الواقعة الدال عليها المحمول، كسمتي الثنائية « تام / غير تام » وسمتي « التدرج » و« الاسترسال ».

ويمكن أن ترصد نفس السمات الجهيّة لواحقُ من قبيل اللواحق الواردة في الجملتين التاليتين:

(81) أ أقلع خالد عن التدخين **تدريجياً**

ب – غاب خالد **طويلاً** عن البلد

(٢) يؤشر مخصِّصُ الطبقة التسويرية Π 2 إلى السمات السورية التي يمكن أن تكون سمات كمّيّة أو سمات عددية كالسمات « متكرِّر » و « معتاد » و« متجدد ». هذه السمات السورية يمكن أيضاً أن تتحقق في لواحق:

(82) أ زارني خالد **مراراً** في بيتي

ب – يسافر خالد **كثيرا** إلى مصر

ج – زار خالد هنداً **مرة أخرى**

د – تستقبلني هند **دائماً** بابتسامة مشرقة.

ومن اللواحق السورية في اللغة العربية، المفعول المطلق الدال على العدد كما هو شأن اللاحق « **صفعتين** » في الجملة (80).

(٣) أمّا المخصِّص Π 3 فإنه يؤشر للسّمات التأطيرية. وتقاسمه في الدلالة على هذه السمات لواحقُ الزمن والمكان والوَجه (الموضوعي) والاثبات / النفي والعلة والغاية وغيرها.

وتتحقق هذه السمات ، كماهو معلوم، إما صرفياً [3] (صيغة المحمول ذاته، أفعال مساعدة، أدوات) أو معجمياً (في شكل لواحق ظرفية) .

يمكن الآن أن ندقق التمثيل الجزئي (80) للجملة (78) ليصبح كالتالي :

(83)[ثب مض وي :[Φ ري : [تا ك ي : ي.ص.ف.ع. { فـــــعَــل }ف (س1 : خالد) منف(س2 : بكر)متق]](ن20 ص 1 : صفعة)حد](ص2: بارحة) زم (ص3: شارع) ملك] .

حيث : ثب = اثبات؛ مض : مُضِي ؛ تا = تام

(ب) تشكُل طبقتا المستوى العلاقي محَلُ رصد العلاقات القائمة بين المتكلم والمخاطَب والعلاقة التي تربط المتكلم بفحوى الخطاب . ويمكن تلخيص ما تتضمنه هاتان الطبقتان حين يتعلق الأمر بالجملة كالتالي :

(١) يقسِّم ديك (1997 ج 1 : 296) السمات الوجهية التي تنتمي إلى هذه الطبقة، أي السمات الوجهيُة القضويُة، إلى فئتين من السمات :« السمات الوجهيَة الذاتية » و« السمات الوَجهية المرجعيَة » . ويُدرج في الفئة الأولى نوعين من السمات : « السمات المعرفيّة و « السمات الإرادية » وفي الفئة الثانية ثلاثة أنواع : « السمات التجريبية » و « السمات الاستدلالية » و « السمات السماعيُة » . ويعرّف هذه الأصناف من الوجُوه القضوية كالتالي :

(84) **الوجوه القضوية :**

(أ) **الذاتية :**

(3) لمزيد من التفصيل عن قواعد صياغة المحمول، انظر (المتوكل 1996).

(١) **المعرفية** : « يعتقد المتكلم أن القضية **س ي** مؤكدة / ممكنة / محتملة .

(٢) **الإرادية** : يأمل المتكلم أن تتحقق القضية **س ي** .

(ب) – المرجعية :

(١) **التجريبية** : يخلص المتكلم إلى أن القضية س ي صادقة بحكم تجربته الشخصية .

(٢) **الاستدلالية** : يستدل المتكلم، بناءاً على حجج متوافرة لديه على أن القضية **س ي** صادقة .

(٣) سماعية : يُشير المتكلم إلى أن مصدر علمه بالقضية **س ي** شخص آخر . »

وقد بينّا في مكان آخر (المتوكل (قيد الطبع)) أن قائمة السمات الوجهيّة الذاتية قائمة مفتوحة بحيث يمكن اغناؤها بسمات ذاتية أخرى . في هذا الباب ، اقترحنا أن نضيف إلى السمات الذاتية المعرفية والإرادية السمات « التعجبيّة » على أساس أن التعجب، بخلاف ما يذهب إليه ديك (1989 و 1997) ، ليس قوة إنجازية وانما هو وجه قضوي ذاتي وهي الأطروحة التي دافعنا عنها واستدللنا على صحتها في كتابات سابقة (المتوكل 1995و 1996) .

على أساس هذا الاقتراح، يصبح التصنيف بالنسبة إلى السمات الوجهية الذاتية كالتالي :

(85) **الوجوه القضوية**

(أ) الذاتية

(١) **المعرفية** : (انظر (84))
(٢)**الإرادية** : (انظر (84))
(٣) **التعجبية** : يَعُدُّ المتكلمُ ما تحيل «عليه القضية **س ي** مغايراً للمألوف»

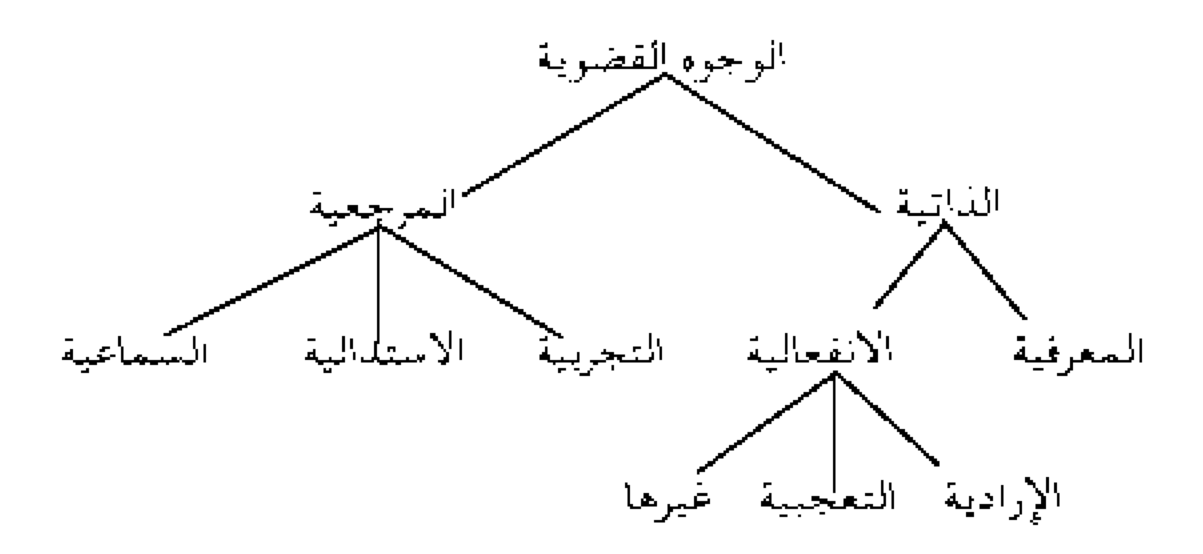
(ب) **المرجعية** (انظر (84))

ويمكن أن نقترح، في نفس الاتجاه، أن تُدرَج السماتُ التعجبيَة والسمات الإدارية في فئة واحدة تشمل إلى جانب هذه السمات، كل ما يتعلق بمواقف المتكلم الانفعالية تجاه واقعة ما (حزن، فرح، رعب . . .) .
ويمكن تسمية هذه الفئة العامة من السمات «السمات الانفعالية»، مثلاً، على أساس أن تُفرَّع هذه الفئة إلى سمات إرادية وتعجبية وغيرها .

إذا أخذنا بهذا الاقتراح، أصبح تصنيف الوجوه القضوية الذاتية هو التصنيف (86) :

(86) **الوجوه القضوية**
(أ) **الذاتية**
(١) **المعرفية** : (انظر (84))
(٢)**الانفعالية** :
(1) **الإرادية** : (انظر (84))
(2) **التعجبية** : (انظر (85))
(3) . . . : . . .
(ب) **المرجعية** :(انظر (84))

وكان التبويب العام للوجوه القضوية ما هو موضح في الرسم التالي :



تتحقق السمات الوَجهية القضوية صرفياً أو تركيبياً أو تنغيمياً. ويتم التحقق الصّرفي لهذه السمات بواسطة صيغة المحمول ذاته كماهو شأن المحمولات التعجبية :

(88) أ . ما أجمل عيونَ هندا!
ب – أَعْظِم بخالدٍ حين يخطب في الناس!

أو بواسطة أدوات مخصوصة كالأداتين «**ليت**» و «**لعل**» الدّالتين على سمات إرادية والأداة «**إنَّ**» التي تؤشر للسمة المعرفية «**مؤكَّد**» :

(89) أ – **ليت** الشباب يعود!
ب – **لعل** هندا تزورنا اليوم !

(90) **إنَّ** بكراً في البيت.

وقد تتحقق هذه السمات بواسطة وسائل تركيبية، كالرتبة، كما يحصل في بعض دوارج العربية كالعربية المغربية حيث يُتعجَّب بتقديم المكون المتعجَّب منه:

((91) عشا كلينا(بنبر « عشا »)

أمّا التنغيم فيمكن أن ينضاف إلى وسيلة صرفية أو وسيلة تركيبية للتأشير لنفس السمة ((88 أ –ب) و (89 أ – ب) و (91) مثلاً) كما يمكن أن يضطلع وحده بالدلالة على نفس السمة:

(92) كلينا عشا (بنبر « عشا »)

في حالة تحقق السمات الوّجهية القضوية صرفيًا أو تركيبيًا أو تنغيميًا، يُمثَّل لهذه السمات في بنية الجملة، على أساس أنها قيمٌ للمخصّص 411.
وتتحقق السمات الوّجهية المعنية بالأمر معجميًا بواسطة لواحق قضوية كاللواحق الواردة في الجمل التالية:

(93) أ – **حقاً**، خالد نعم الصديق.
ب – **عجباً**، رسبت هند في الامتحان لرابع مرة.
ج – **حسب تجربتي**، لا تتحقق الأماني إلا بالعمل.

ملحــوظة: بينّا في مكان آخــر(المــتــوكل 1993و 1996 و1998) أن التراكيب التي من قبيل (94 أ – ج) و (95 أ – ج) :

(94) أ – أظن أن خالداً في الدار
ب – أتمنى أن ينجح خالد
ج – أعجب من أن يهاجمني خالد

(95) أ – من المحتمل أن يكون خالد في الدار
ب – من العجب أن يهاجمني خالد
ج – يبدو أن خالداً سينجح في مهمته

ليست جملاً مركّبة تتألف من جملة رئيسيّة وجملة مُدْمَجة رغم ما توحي به بنيتها الصرفية – التركيبية السطحيّة. وكان رأينا أن هذه التراكيب جملٌ بسيطة (تتضمن حملاً واحداً) على اعتبار أن العبارات التي تتصدرها ليست محمولات حقيقية وإنما هي أفعال أو صفات دورها التأشير إلى وجه قضوي. على هذا الأساس اقترحنا أن يمثل لهذه الفئة من العبارات في مستوى المخصص القضوي 3Π. و تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يقوم بالنسبة إلى التراكيب التي من قبيل (94 أ – ج) إلا إذا توافر في الأفعال التي تتصدرها شرطان: (أ) كونها منسوبة إلى المتكلم و (ب) كونها متصرفة في الزمن الحاضر. أمّا إذا اختل هذان الشرطان أو أحدهما فإننا نكون اذّاك أمام جمل مركبة عادية كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(96) أ – ظَنَنْتُ أن خالداً في الدار
ب – يَظُن بكرٌ أن خالداً في الدار.

لنعُد إلى الجملة (78) ولنتمّم التمثيل لبنيتها الجزئية بإضافة الطبقة الوَجهية:

(97) [كـــد س ي : [تـب مض و ي : [Φ ر ي :[تاك : [ح ي ص. ف.ع { فَعَلَ} ف (س ^{1}: خـالد) منف (س^2: بكر) متق]] (ن 2 ص ^{1} : صـفـعـة) حد] (ص^2: بارحة) زم (ص^3:شارع) ملك] (ص ^{4} : فعلاً)].

يتضح من التمثيل (97) أن الطبقة الوَجهيَة في الجملة (78) تتضمن لاحقاً وجهياً («**فعلاً**») ومخصّصاً وَجهياً(«**كد**» = مؤكّد) يتحقق سطحاً بواسطة الصّرفة «**قد**».

(٢) الطبقة الثانية من المستوى العلاقي والتي تعلو سلّمياً الطبقة الوَجهيّة هي طبقة الإنجاز. وتتكون هذه الطبقة، كباقي الطبقات، بالإضافة إلى نواة (القضية التي تتضمن بدورها حملاً) ، من مخصّص ولاحق انجازيين يؤشران للقوة الإنجازية التي تواكب الجملة.

مرّ التأشير للقوة الإنجازية، في نظرية النحو الوظيفي، بأربع مراحل يمكن العرض لها بإيجاز كما يلي :

1 - في المرحلة الأولى ، اقترحنا (المتوكل 1986 و 1988)، في إطار مناقشة يونگ (1981)، أن يؤشّر للقوة الإنجازية بواسطة ما أسميناه آنذاك «مخصّص الحمل» وفقاً للبنية العامة التالية :

(98) [قو [حمل]]
حيث قو = قوة إنجازية .

ويقوم هذا الاقتراح على فكرة أن المخصّص المعني بالأمر يمكن أن

يؤشر بواسطته للقوة الإنجازية الحرفية فيكون بذلك مخصّصاً بسيطاً وللقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة معاً فيكون آنذاك مخصّصاً مركّباً.

أمّا بالنسبة للجملة التي تتضمن فعلاً انجازيا من زمرة «قال / سأل / أمر / وعد...» فلا حاجة للمخصّص إذ إن المؤشر للقوة الإنجازية في هذه الحالة هو الفعل الإنجازي نفسه. وقد عدنا إلى نفس هذا التحليل في دراسة لاحقة (المتوكل 1993 و 1998) حيث بيّنا أن العبارات الإنجازية التي تتصدّر الجمل التي من قبيل (99):

(99) أسألك هل زرت أخاك كالعادة؟

تحل، في البنية التحتية، محلَّ المخصّص الإنجازي شأنها في ذلك شأن العبارات الوجهيّة الواردة في جمل من قبيل (94 - ج) التي اقترحنا، كما مرّ بنا، التمثيل لها في مستوى المخصّص القضوي.

2 - اعتمد ديك (ديك 1989 و 1997) هذا الاقتراح، من حيث جوهرُه، وأعاد صياغته كالتالي:

- يميِّز بين قوتين إنجازيتين اثنتين: قوة إنجازية "**أصل**" وقوة إنجازية «**مشتقة**» (أو «فرعية»). وتقابل هذه الثنائية ثنائية القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزمة دون فرق يذكر.

- يؤشر للقوة الإنجازية الحرفية بواسطة مخصّص الإنجاز، أي مخصّص الطبقة العليا في الجملة (الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي). ويحصر ديك القوى الإنجازية الحرفية في أربع هي «الخبر» و «الاستفهام» و «الأمر» و «التعجب».

– تُعدُّ القوة الإنجازية المشتقة ناتجة عن عملية « نقل إنجازي » تحيل الاستفهام إلى خبر أو الخبر إلى استفهام أو الاستفهام إلى أمر أو إلى تعجب . . . ويميز ديك بين ثلاثة أصناف من النقل الإنجازي : النقل المعجمي الذي يتم بواسطة فعل إنجازي « صريح » كماهو الشأن في الجملة (99) ، مثلاً ، والنقل النحوي الذي يستعمل وسائل صرفية أو تركيبية أو تنغيمية و« النقل التداولي » الذي يحدّده السياق وحده .من أمثلة النقل الإنجازي التداولي الجملة (100) :

(100) هل تصاحبني إلى المسرح هذا المساء؟

التي تحمل قوتين انجازيتين (سؤال ودعوة) لا يمكن أن يُحدَّد ايتهما المقصودة إلا بواسطة السياق (إمّا سياق سؤال أو سياق دعوة) . ويقترح ديك أن يمثل للقوة الإنجازية المنقولة نحوياً في البنية التحتيّة ذاتها بواسطة مخصّص انجازي ينضاف الى مخصص القوة الأصل كما يتبيّن من التمثيل العام (102) للجملة (101):

(101) هل تستطيع أن تناولني الملح ، من فضلك؟

(102) [من فضلك [سهـ] > مس [تستطيع أن تناولني الملح]]

حيث يؤشر المخصّصان **سهـ** و **مس** للقوتين الاصل (الاستفهام) و المشتقة (الالتماس) على أساس أن الثانية منقولة عن الأولى وهو ما يؤشر له الرمز > . ويتضح من التمثيل (102) أن العبارة "من فضلك" هي التي تُعَدّ هنا « الناقل الانجازي » الذي يحمل الاستفهام إلى التماس .

أمّا القوة الإنجازية المشتقة الناتجة عن نقل تداولي صرف فلا يؤشر لها

حسب ديك، في البنية التحتيّة بل يُترك رصدها لما يسميه «نظرية تداولية أوسع».

3 – اقترحنا (المتوكل 1991 و 1993 و1998) بعض التعديلات لهذه المقاربة نذكر منها على الخصوص تعديلين اثنين:

– **أولاً** ، رأينا أن نميّز بين القوة الإنجازية من جهة وبين النمط الجملي (باعتباره الصورة الصرفية – التركيبية السطحية للجملة) من جهة ثانية. وكان استدلالنا على ورود هذا التمييز قائماً، أساساً، على أن نفس النمط الجملي يمكن أن يحمل قوى إنجازية مختلفة (كالاستفهام الوارد للدلالة على الخبر أو الأمر) وأن نفس القوة الإنجازية، يمكن، في المقابل، أن تُصاغ في أنماط جملية مختلفة كما هو شأن القوة الإنجازية «الالتماس» في الجمل الثلاث التالية:

(103) أ – ساعدني في حل هذه المشكلة، من فضلك

ب – هل تساعدني في حل هذه المشكلة، من فضلك؟

ج – حبذا لو ساعدتني في حل هذه المشكلة، من فضلك.

واقترحنا، على أساس هذا التمييز، أن يفرد للنمط الجملي مخصّص خاص مستقل عن مخصّص القوة الإنجازية الحرفية (الأصل) ومخصّص القوة الإنجازية المستلزمة (المشتقة). بهذا، يكون التمثيل العام لبنية الجملة (101) هو (104).

(104) [سهـ [سؤ> مس [تستطيع أن تناولني الملح]]]

حيث سهـ = استفهام، سؤ= سؤال؛ مس = التماس.

ثانياً: فيما يتعلق برصد القوة الإنجازية المستلزمة، اقترحنا أن يمثل لها في البنية التحتية ذاتها إلى جانب القوة الإنجازية الحرفية (كما في التمثيل (104) إذا كانت مدلولاً عليها صرفياً أو تركيبياً أو تنغيمياً؛ أمّا إذا كانت ناتجة عن نقل تداولي صرف، فقد رأينا أن يضطلع بهذا النقل القالبُ المنطقي، عوضاً عن «النظرية التداولية الأوسع» غير محددة المعالم.

حسب هذا الاقتراح، يتم رصد الحمولة الإنجازية للجملة (100) على النحو التالي: يؤشر لكل من النمط الجملي (استفهام) والقوة الإنجازية الحرفية (السؤال) في بنية القالب المنطقي:

(105) [سهـ [سؤ [تصاحبني إلى المسرح هذا المساء]]].

أمّا القوة الإنجازية المستلزمة مقامياً، أي الدعوة، فيؤشرها لها في البنية المشتقة التي يمثل لها في القالب المنطقي:

(106) [دع [تصاحبني إلى المسرح هذا المساء]].

ويتم اشتقاق هذه البنية، أي نقل القوة الحرفية إلى قوة مستلزمة (نقل السؤال إلى الدعوة)، بواسطة عملية استدلالية يمكن أن تُصاغ صياغة تقريبية كالتالي:

(107) (أ) يسأل المتكلم المخاطَب عمّا إذا كان سيصاحبه إلى المسرح هذا المساء

(ب) يعلم المتكلم أن المخاطَب بإمكانه أن يصاحبه إلى المسرح هذا المساء.

(ج) إذن، يدعو المتكلم المخاطَب إلى مصاحبته إلى المسرح هذا المساء.

4 – تتمثل آخر مرحلة من مراحل تطور الإوليات المقترحة لرصد القوة الإنجازية في النحو الوظيفي في مقاربة ڤيت (1998) الأخيرة لهذه الظاهرة يذهب ڤيت إلى أن الخصائص التداولية، خاصة منها القوة الإنجازية، لا يسوغ التمثيل لها في القالب النحوي وإنما ينبغي أن يُفْرَدَ لرصدها قالب مستقل يمكن تسميته القالب التداولي. في هذا الإطار، يقترح ڤيت أن يمثل للقوة الإنجازية في بنية أخرى غير البنية التحتية النحوية، بنية يوفرها القالب التداولي على أن يتم الربط بين البنيتين، بحيث يتسنى الانتقال من البنية التداولية الى البنية النحوية.

وقد بينّا إمكان ورود هذا المنحى في مقاربتنا لظاهرة التعجب (المتوكل (قيد الطبع)) وسنعود لفحص مدى إمكان تعميمه في مبحث لاحق.

أمّا اللواحق الإنجازية فهي عبارات ظروف تقوم بدور تدقيق أو تبيين أوتعديل القوة الإنجازية التي تواكب الجملة. وتضم هذه الزمرة من اللواحق عبارات من قبيل « **بصراحة** »، « **بصدق** »، « **بإيجاز** »، « **باختصار شديد** » وغيرها.

ويمكن أن تتعالق هذه اللواحق والقوةُ الإنجازية الحرفية كما في الجمل التالية.

(108) أ – **بصدق**، لن أعاشر ذلك الرجل بعد اليوم.

ب – **بإيجاز**، أصبح الحابل نابلاً والنابل حابلاً.

ج – **باختصار شديد**، لم يعد خالد يطيق رؤية بكر.

كما يمكن أن تتعالق و القوة الإنجازية المستلزمة. مثال ذلك أن اللاحق «**من فضلك**» في الجملة (101) يتعالق والقوة الإنجازية المستلزمة «**الالتماس**» دون القوة الحرفية «**السؤال**». وقد أفردنا لهذه الزمرة من اللواحق دراسة خاصة (المتوكل 1993ب) حاولنا فيها الإلمام بمختلف خصائصها وبما يميزها عن لواحق الطبقات الأخرى.

نستطيع الآن، بعد أن عرضنا للمستويين التمثيلي والعلاقي والطبقات التي يتضمنانها أن نمثل للبنية التامة للجملة (78) كالآتي:

(109) [خب و ي: [كـــد س ي : [تب مض و ي: [ϕ ري : [تالث ي
[ح ي ص. ف ع [فــعل] ف (س^{1}: خــالد) منف (س^{2}:بكر)
متق]] (ن ^{2}س ^{1}: صفعة) حد] (ص^{2}:بارحة) زم (ص^{3}: شارع)
مث] (ص^{4}:فعلا)] (ص^{5}: صراحة)حا].

3.1.2.2. العلاقات

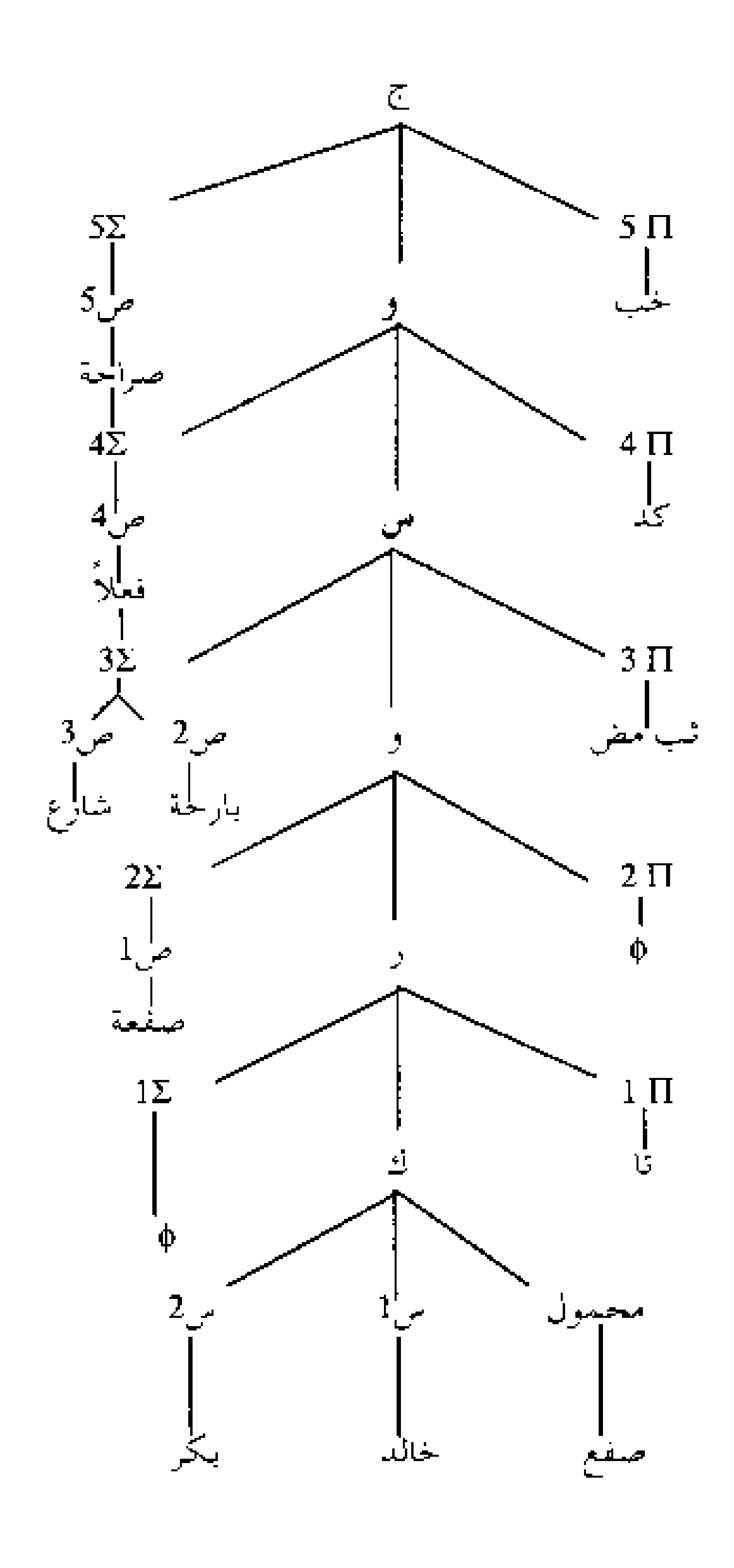
البنية، كما سبق أن بينّا، مجموعة من العناصر تربط بينها علاقات معينة. وقد رأينا أن بنية الخطاب، ككل بنية، مكونات وعلاقات وأن أهم هذه العلاقات علاقات خمس: علاقات السلمية وعلاقات اللواحق بالمخصِّصات وعلاقات الانتقاء والوظائف والعلاقات الإحالية.

وقد عرضنا بالتفصيل، في مبحث سابق، لهذه العلاقات من حيث طبيعتها وأصنافها والدور الذي تقوم به في ربط مكونات الخطاب بعضها ببعض أو في ربط الخطاب ككل بالعالم (الذهني) الذي يُشكّل مرجعيته. ما يهمنا هنا هو كيفية تحقق هذه الأنواع الخمسة من العلاقات في الجملة البسيطة.

2.2.1.3.1 . العلاقات السلمية

تتكون الجملة البسيطة من خمس مجالات هي : مجال الوصف ومجال التسوير ومجال التأطير ومجال الوجه ومجال الإنجاز . وتشكل هذه المجالات الخمسة **طبقات** من حيث إن بعضها يعلو بعضاً . وتقوم السلميّة بين الطبقات الخمس على النحو التالي : تُشكِّل طبقةُ الوصف أدنى طبقة تعلوها طبقة التسوير التي تعلوها طبقة التأطير التي تعلوها الطبقة الوَجهية التي تعلوها طبقة الإنجاز .

لنوضِّح العلاقات السلّمية القائمة بين مكوّنات الجملة بالمُشجَّر التالي لبنية الجملة (78) الذي هو مجرّد بديل للتمثيل (109) :


ج
5Σ
5 Π
ص5
و
خب
صراحة
4Σ
4 Π
ص4
س
كد
فعلاً
3Σ
3 Π
ص3
ص2
و
ثب مض
شارع
بارحة
2Σ
2 Π
ص1
ر
ϕ
صفعة
1Σ
1 Π
ك
تا
ϕ
س2
س1
محمول
بكر
خالد
صفع

2.2.1.3.2. **المخصِّص / اللاحق**

توحي المعطيات – بالنسبة للغة العربية على الأخص – بأن بالإمكان إرجاع العلاقات القائمة بين لاحق ومخصِّص الطبقة الواحدة إلى أربعة أصناف: علاقة **تعويض** وعلاقة تكامل وعلاقة تخصيص وعلاقة تبيين.

(أ) من السمات ما لا يتحقق، كما رأينا، بواسطة الصرف. في هذه الحالة يضطلع المعجم بالدلالة على هذه السمات ويتم ذلك عن طريق اللواحق. مثال ذلك سمة التأطير المكاني التي وردت في الجملة (78) معبراً عنها باللاحق المكاني «**في الشارع**».

(ب) ليس من النادر أن يتضافر المخصِّصُ واللاحقُ في التأشير لنفس السمة. ويبدو أن هذه العلاقة، علاقة التكامل بين اللاحق والمخصِّص، تقوم خاصة بين لاحق الوَجه ومخصِّصه كماهو الشأن بالنسبة للاحق «**فعلاً**» و الصُرفة «**قد**» في الجملة (78) حيث يدلان معاً على نفس السمة الوَجهيَّة «**التأكيد**».

(ج) يقوم اللاحق بدور التخصيص حين يشير إلى سمة أدق من السمة التي يمكن أن يؤشر إليها مخصِّص نفس الطبقة. من أمثلة ذلك، دورُ التخصيص الزمني الذي يقوم به اللاحق «**البارحة**» بالنظر إلى السمة الزمنية العامة (المُضِي) التي يؤشر إليها المخصِّص والتي تتحقق في صيغة المحمول.

(د) أمّا العلاقة الرابعة، علاقة التبيين، فإنها تقوم، خاصة، بين اللاحق الإنجازي والمخصِّص الدال على القوة الإنجازية. مثال ذلك أن اللواحق الواردة

في الجمل (78) و (108 أ-ج) تؤشر إلى الكيفية التي يتم بها إنجاز الفعل اللغوي الإخبار. حيث إن مرادفات هذه الجمل هي الجمل:

(111) أقول لك بصراحة، أن خالداً قد صفع بكراً صفعتين البارحة في الشارع فعلاً.

(112) أ - أقول لك بصدق إني لن أعاشر ذلك الرجل بعد اليوم.
ب - أقول لك بإيجاز إن الحابل أصبح نابلاً والنابل حابلاً.
ج - أقول لك باختصار شديدإن خالداً لم يعد يطيق رؤية بكر.

3.3.1.2.2. قيود التوارد

من العلاقات التي تقوم بين المحمول وحدوده الموضوعات مايُسمّى «قيود التوارد» التي بمقتضاها يتم انتقاء الموضوعات الملائمة. ويتم رصد هذه القيود، كماهو معلوم، في مستوى الإطار الحملي.

ينتقي محمولُ الجملة (78)، أي الفعل «**صفع**» موضوعيه الأول والثاني على أساس أنهما يتضمنان سمة «إنسان» كما تبين من الإطار الحملي (113):

(113) ص.ف.ع [فَعَل] ف (س 1 : < إنسان >) منف
(س 2 : < إنسان >) متق

هذا القيد هو ما يتيح إنتاج الجمل التي من قبيل (78) ويمنع إنتاج جمل كالجملتين التاليتين:

(114) أ – صفع خالد { * الطاولة / * الضفدعة }
ب – صفع { * الكرسي / * الذئب } بكراً

4.3.1.2.2. **الوظائف**:

الوظائف التي تأخذها الحدود في الجملة البسيطة بالنظر إلى المحمول ثلاثة أنماط: وظائف دلالية ووظائف وِجهيّة ووظائف تداولية.

(أ) تحمل الحدود وظائفها الدلالية منذ مصدر اشتقاق الجملة ذاته، أي الإطار الحملي. مثال ذلك، وظيفتا «المنفذ» و«المتقبل» اللتان يحملهما موضوعا الفعل «**صفع**» في الإطار الحملي (113).

(ب) ويتم، في مرحلة لاحقة، إسناد النمطين الآخرين من الوظائف الوجهية ثم الوظائف التداولية.

(١) تُسنَد الوظيفة الفاعل إلى الحدِّ الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة والوظيفة المفعول إلى الحدِّ الذي يمثل منظورها الثانوي. حسب هذه المسطرة، تُسندُ هاتان الوظيفتان، في الجملة (78)، إلى الموضوع المنفذ ($س^1$) والموضوع المتقبل ($س^2$) على التوالي.

(٢) من خصائص الوظائف الدلالية والوظائف الوجهيّة أنه بالإمكان أن يقال عنها إنها علاقات «محلية». وتكمن محلّيتها في كون إسنادها يتم في إطار المجال الذي تنتمي إليه لا يجاوزه. ففي مجال الجملة تتضح محليّة هاتين الفئتين من الوظائف في أمرين: (أ) أنها تُسند إلى عناصر تنتمي إلى

الجملة و(ب) أن إسنادها يتم وَفقاً للعلاقات القائمة داخل الجملة.

في مقابل ذلك، يمكن أن نقول عن الوظائف التداولية، سواء أكانت محورية أم بؤريَة، إنها وظائف محلية باعتبار وغير محلّية باعتبار آخر. فهي محلّية من حيث إنها تسند إلى عناصر المجال الذي تنتمي إليه، كمجال الجملة مثلاً، وهي غير محلّيَة لأن إسنادها يتم في إطار علاقات تجاوز المجال المعني بالأمر. فوظيفتا المحور والبؤرة (وفروعهما) تُسنَدان إلى مكونين من مكونات الجملة الواحدة غير أن إسنادهما يتوقف على العلاقات القائمة بين هذه الجملة وجمل أخرى، أي على علاقات نصّية.

فيما يخص الجملة (78)، تحمل حدودها الوظائفَ الدلالية المنفذ والمتقبل والحدث(ما يقابل « المفعول المطلق » في النحو القديم) والزمان والمكان والحال كما يتبيّن من البنية (109) . ويتم التخصيص الوظيفي الكامل لهذه الجملة بإسناد الوظيفتين الوجهيّتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين المنفذ والمتقبل على التوالي ثم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور المعطى للموضوع المنفذ الفاعل وبؤرة الجديد إلى الحمل بكامله :

(115)[خب وي :[كـد س ي :[ثب مض وي :[ϕ ري :[تاك ي : [ح ي ص . ف . ع {فَعَل} ف (ع I س^1 : خالد) منف فا مح عط (ع I س^2 : بكر) متق مف]] (ن2 ص^1 : صفعة) حد] (ص^2:البارحة) زم (ع I ص^3: شارع) ملك] بؤجد (ص^4:فعلاً)] (ص^5:صراحة)حا] .

فيما يتعلق بإسناد الوظيفتين التداوليتين، المحور والبؤرة، يتحتم، وَفقاً لما ورد أعلاهُ، أن توضع الجملة (78) في سياق معيّن لمعرفة نوع المحور ونوع

البؤرة المناسبين من جهة ومعرفة المكوّنين اللذين يستقطبان هاتين الوظيفتين من جهة أخرى. بما أننا لسنا أمام سياق معيّن، هنا، افترضنا في التحديد الوظيفي الناتجة عنه البنيةُ (115) أن الجملة (78) جواب تأكيدي للجملة (116) مثلا:

(116) هل أساء خالد إلى بكر؟

5.3.1.2.2. الإحالة:

المحال عليه في الجملة ما ترمز إليه مختلف المتغيرات حيث يرمز (ح ي) إلى علاقة / خاصّية و (س ي) إلى ذات و (و ي) إلى واقعة و (**س ي**) إلى قضية و (**و ي**) إلى فعل لغوي كماهو مبيّن في الرسم (77).

ويمكن أن تكون الإحالة إحالة بناء أو إحالة تعيين. من أمثلة إحالة البناء اللاحق السوري ص^1 (صفعة) ومن أمثلة إحالة التعيين الموضوعان س^1 و س^2 (خالد وبكر) واللاحقان التأطيريان ص^2 و ص^3 (البارحة والشارع) في الجملة (78). ويمكن أن تصبَّ عمليةُ الإحالة التعيينية إمّا في مخزون المتكلم المعرفي أو في مخزونه السياقي أو في مخزونه المقامي كما يمكن أن تكون نتيجة استدلال انطلاقاً من أحد هذه المخازن الثلاثة فنكون أمام إحالة معرفية أو إحالة سياقيّة أو إحالة مقاميّة أو إحالة استدلالية.

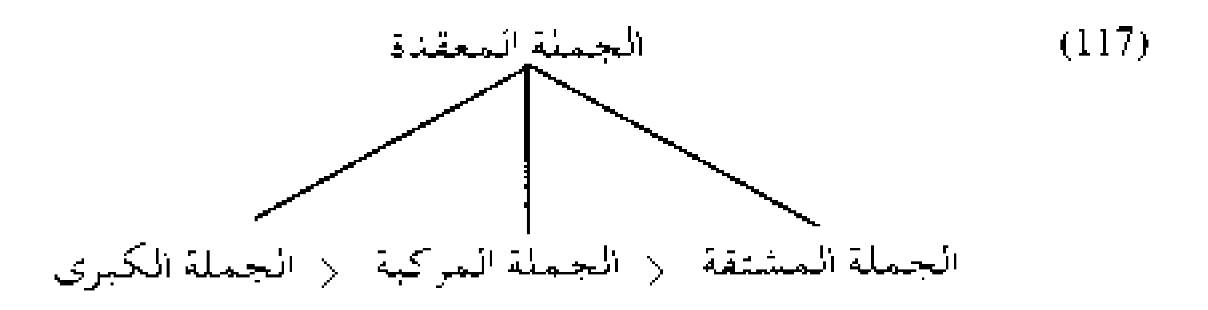
فيما يخص أنماط الإحالة الواردة في الجملة (78)، نجد أن الموضوعين (**خالد وبكر**) والحدين اللاحقين (**البارحة والشارع**) يحيلان إحالة تعيين معرفية إذ يؤشران إلى ذوات متوافرة في المخزون المعرفي الذي يتقاسمه المتكلم والمخاطب.

وينعكس نمط الإحالة (إحالة بناء / إحالة تعيين) في البنية الصورية للجملة إما بواسطة صرفات أو بواسطة التركيب (رتبة مكونات الجملة). فيما يخص اللغة العربية، يتحقق هذان النمطان من الإحالة، كماهو معلوم، بواسطة أداة تنكير (= التنوين عامة) أو أداة تعريف. ففي البنية (115)، مثلاً، يأخذ اللاحق السوري(ص^{1}) المخصص المؤشر للتنكير (ن) للدلالة على أن هذا الحد يحيل إحالة بناء في حين يأخذ الموضوعان ((س^{1}) و(س^{2})) واللاحقان التأطيريان ((ص^{2}) و(ص^{3})) مخصص التعريف (ع) دلالة على أن هذه الحدود الثلاثة تحيل إحالة تعيين.

2.2.2. الجملة المعقدة :

اقترحنا في الفصل السابق أن ندرج في الوحدة التي اسميناها « الجملة المعقدة » ثلاثة أنماط جملية تتسم جميعها بالتعقيد النسبي إذا ما قورنت بالجملة البسيطة: الجملة المشتقة والجملة المركبة والجملة الكبرى كما يتضح من السلمية التالية (المكررة هنا للتذكير):

(117)



كرس ديك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك1997 ج 2) للجملة المعقدة بفروعها مع التركيز على الجملة المشتقة والجملة المركبة على الخصوص. وإن كان اهتمام النحو الوظيفي قد انصب

أساساً على الجملة البسيطة فإن عدداً غير يسير من البحوث (ديك وهنخفلد 1990، هنخفلد 1996 مثلاً) أفردت لتناول خصائص هذا النمط من التراكيب في لغات مختلفة (لاتينية ،انجليزية، فرنسية). أمّا فيما يخص اللغة العربية، فقد عُنينا في دراسات سابقة (المتوكل1985 و 1986 و 1988 أو 1988 ب) بقضايا تراكيب هذه اللغة التي تُجاوز الجملة البسيطة(وإن كان قد تم ذلك في إطار النموذج الأوّل للنحو الوظيفي).

ما يهمُّنا في هذا المبحث ليس دراسة الجملة المشتقة والجملة المركّبة والجملة الكبرى بقدر ماهو استكشاف مدى ورود افتراض **التماثل** البنيوي بالنسبة لهذه الأنماط الثلاثة من التراكيب والوقوف على كيفية تحقق بنية الخطاب النموذجية فيها.

2.2.2.1. الجملة المشتقة :

2.2.2.1.1. تعريف الجملة المشتقة

يرد كتاب ديك الأخير (ديك 1997)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في جزئين اثنين خصّص أولهما للجملة البسيطة و أُفردَ ثانيهما لنوعين من الجمل غير البسيطة :(أ) الجمل المشتقة (Derived) و (ب) الجمل المركّبة (Complex).

ويُطلق مصطلح التراكيب المشتقة، في هذا السياق، على التراكيب التي يُعَدُّ محمولها محمولاً فرعياً مشتقاً من محمول أصل. ويندرج في ما صدق هذا المفهوم الجُملُ الجعلية (أو العلّيّة) والجمل المبنية للمجهول والجمل

الضلبية وجمل المطاوعة وجمل المشاركة وغيرها . ويعد من ما صدق نفس المفهوم كذلك الجمل التي يكون محمولُها مصدراً أو اسم فاعل أو اسم مفعول.
يمكن، إذن، اقتراح التعريف (118) باعتباره تعريفاً عاماً ومؤقتاً للجمل المشتقة:

(118) «الجملة المشتقة جملة محمولها محمول فرع مشتق من أحد المحمولات الأصول».

من التعريف (118)، يمكن استخلاص أن من الخصائص المعرِّفة للجملة البسيطة أنها، في المقابل، الجملة التي يكون محمولها من المحمولات الأصول.

ولنأخذ للتمثيل الجمل (119) و (120 أ — ز):

(119) **كَتَبَ** خالد رسالة
(120) أ — **كُتِبت** الرسالة
ب — **أَكْتَبَ** عمرو خالداً رسالة
ج — **استكتب** عمرو خالداً رسالة
د — **كاتَبَ** خالد هنداً
هـ — ينوي خالد **كتابة** رواية
و — خالد **كاتبُ** هذه الرواية
ز — التعاقد بيننا **مكتوب**

فالجملة (119)، حسب التعريف (118)، جملة بسيطة في حين أن الجمل (120 أ – ز) جمل مشتقة على اعتبار أن محمولاتها أفعال مشتقة دالة على البناء للمجهول والجعل والطلب والمشاركة (130أ – د) ومصدر واسم فاعل واسم مفعول (120 هـ – ز).

2.2.2.1.2. المحمولات الأصول / المحمولات المشتقة

يُفترَض أن في كلّ لغة من اللغات الطبيعية مجموعة متناهية من المحمولات يمكن أن تعدّ محمولات أصولاً. وتكمن أصلية هذه المجموعة من المحمولات في السمات الأساسية التالية:

(أ) تدل هذه المحمولات على خصائص أو علاقات «أولى» (أصلية) يمكن أن تعد منطلقا لاشتقاق خصائص وعلاقات أخرى؛

(ب) تتميز هذه الخصائص والعلاقات بكونها أبسط الخصائص والعلاقات المدلول عليها داخل اللغة موضوع الوصف؛

(ج) توازي بساطةُ هذه الخصائص والعلاقات بساطةَ المحمولات الدالة عليها بحيث تكون هذه المحمولاتُ أبسط المحمولات المتوافرة في اللغة موضوع الوصف؛

(د) تتكون قدرةُ مستعملي اللغة الطبيعية المعجمية **من مفردات يتعلمونها تعلّماً قبل استعمالها** ومن قواعد تمكّنهم من اشتقاق مفردات جديدة من المفردات التي تعلموها. المفردات الأصول، حسب هذا التصور، هي المفردات التي تُتعلّم تعلماً قبل أي استعمال و تكون دخْلاً لقواعد اشتقاق مفردات جديدة.

تختلف طبيعة المحمولات الأصول باختلاف انماط اللغات بين لغات سلسليّة ولغات غير سلسليّة. فيما يخص اللغة العربية: من المعلوم أن تكوين المفردات فيها يتم، بوجه عام، عن طريق التزويج بين جذر (ثلاثي على الأغلب) ووزن معين كما يتبين من التمثيل التالي:

(121) س س س {α} β

حيث س.س.س= جذر؛ α = وزن؛ β – مقولة معجمية (فعل، اسم، صفة...)

امّا المحمولات الأصول في هذه اللغة، فقد افترضنا في دراسات سابقة (المتوكل 1988 أ على الأخص) أنها المحمولات الفعلية الثلاثية المصوغة على الأوزان: «فَعَل» و «فعِل» و «فَعُل» مستدلين على ذلك بأنها المحمولات الأقل تعقيداً لفظاً ومعنى بالنظر الى باقي انواع المحمولات(افعالاً، ومصادر وأسماء وصفات.).

ينقسم مَخزَن المفردات في النحو الوظيفي إلى **معجم** و**قواعد تكوين المحمولات** ويضطلع المعجم بالتمثيل للمحمولات الاصول ويتم ذلك في شكل مداخل معجمية تتضمن «إطاراً حملياً» يحدّد الخصائص البنيوية (محلاّتية المحمول، وظائف الموضوعات الدلالية، قيود التوارد) و« تعريفاً دلالياً» يحدّد معنى المحمول. مثال ذلك مدخل المحمول الفعلي «لطَمَ»:

(122) ل.ط.م {فَعَلَ} ف (س^1: <إنسان>) منف (س^2: <إنسان>) متق

ت= ض.ر.ب {فَـــعَلَ} ف (س^1) منف (س^2) مـــتق (ص1: كف) أد (ص2 :خد) منك

أمّا قواعد تكوين المحمولات فدورها اشتقاق محمولات فرعية من المحمولات الأصول. من أمثلة هذه القواعد قاعدة تكوين المحمولات الجعلية التي يمكن صوغها، حسب اقتراح ديك الأخير (ديك 1997 ج 1 :9) كما يلي :

(123) **تكوين المحمولات العليّة**

دَخْل : محمول [ف] (س1) . . . (س ن) [ن > 1]
خَرْج :{عل – محمول} [ف](س0) معلَّل (س1) معلَّل . .(س ن)
معنى : «يعمَل س0 على أن يحقق س1 الواقعة الدالّ عليها الإطار الحملي الدَّخل».

نلاحظ، انطلاقاً من القاعدة (123) أن صياغة قواعد تكوين المحمولات تناظر صياغة المداخل المعجمية التي تمثّل للمحمولات الأصول وفي ذلك توحيد بين مكوّنَي مخزن المفردات وتبسيط للنحو بوجه عام.

3.1.2.2.2. الاشتقاق / الصَّرف.

من المعلوم أن تعريف مفهومي الاشتقاق والصرف يظل رهيناً بالنظرية التي تفرزه، وأنّه، بالتالي، يختلف من نظرية إلى أخرى شأنه في ذلك شأن تعريف باقي المفاهيم. فيما يخص النحو الوظيفي، يُميَّز بين القواعد التي تضطلع باشتقاق مفردات من مفردات أخرى، كالقاعدة (6) مثلاً، وهي قواعد تكوين المحمولات وتشكل كما أسلفنا أحد مكوني مخزن المفردات (مع المعجم) وبين القواعد التي تتكفّل بتحديد صيغة المفردات (الأصلي منها والمشتق) طبقاً لسمات سياقية معينة كالسمات الجهيّة والزمنية بالنسبة للمحمول الفعلي مثلاً.

كانت قواعد تكوين المحمولات، قبل ظهور كتاب ديك (1997)، تضطلع وحدها بالاشتقاق التام، أي بتكوين المحمولات الفرعية من المحمولات الأصول شاملة كلَّ مراحل هذا التكوين. بعبارة أدق، كانت قواعد تكوين المحمولات تقوم بمهمة تحديد صورة المحمول (المجرّدة) أيضاً، بالإضافة إلى تحديد السمات البنيوية والدلالية الأخرى. أمّا في المقاربة المقترحة في ديك (1997)، فإن هذه المهمة تُترك لقواعد الصرف، التي هي جزء من قواعد التعبير كما تقدم. ويتم تحديد صورة المحمول حسب المسطرة التالية:

(١) يؤشَّر للصورة التي يأخذها المحمول المشتق بمخصِّصٍ مجرَّد في قاعدة تكوين المحمول ذاتها. مثال ذلك المخصِّص المجرَّد «عل» (عَلّة) في قاعدة تكوين المحمولات العلية (123).

(٢) تتكفَّل قاعدة صرفية بتحقيق هذا المخصِّص المجرَّد ويكون ذلك عن طريق إعطاء المحمول المشتق صورتَه الصرفية (بمساهمة مخصّصات أخرى سياقية).

طبقاً لهذه المقاربة، يمكن صوغ القاعدة الصرفية المسؤولة عن تحديد صورة المحمول العلّي، انطلاقاً من خرْج قاعدة التكوين (6)، على النحو التالي:

(124) عل [محمول ف] = [محمول علّي] ف

من أهم مزايا هذه المقاربة مزيتان:

أولاً، أنها تتيح التمييز بين الخصائص الاشتقاقية المحضة والخصائص الصّرفية وتموضع كلاً من هاتين الفئتين من السمات في نسق القواعد المخصّص لتحديدها؛

ثانياً، أنها تمكّن من رصد السمات الاشتقاقية التي تتقاسمها اللغات على اختلافها بواسطة قواعد تكوين المحمولات وترك السمات الخاصة بكل لغة (أو بكل نمط من اللغات) لقواعد الصرف فتمكن بذلك من الاستجابة للمبدإ العام المعتمد في النحو الوظيفي الذي تُعدُّ بمقتضاه السماتُ الصرفية والتركيبية سمات خاصة تختلف من لغة إلى لغة أو نمط من اللغات إلى آخر.

رغم هاتين المزيتين النظريتين الهامّتين، ينبغي أن يتجه البحث إلى تمحيص مدى ملاءمة هذه المقاربة للنسق الاشتقاقي الذي يميّز اللغات غير السّلسلية كاللغة العربية وفروعها.

2.2.2.1.4. تنميطٌ لقواعد تكوين المحمولات

يمكن أن ينتج عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات تغيير في (أ) مقولة المحمول المعجمية، و(ب) محلاّتيته الكمية (توسيعاً أو تقليصاً) أو الكيفية (إمّا في مستوى الوظائف الدلالية أوفي مستوى قيود التوارد).

2.2.2.1.4.1. مقولة المحمول:

ثمة قواعد تكوين تُبقي على مقولة المحمول الدخل فلا تُحدث فيها أي تغيير. من أمثلة ذلك القواعد التي تحافظ على فعليّة المحمول الدخل أو اسميته كما يتبين من الاشتقاقات التالية:

(125) أ - خَرَجَ (ف) ⟵ خرَّج (ف) / أخرج (ف)
ب - ضَرَبَ (ف) ⟵ ضرب (ف)
ج - كَتَب (ف) ⟵ كاتَب (ف)
د - كَسَر (ف) ⟵ انكسر (ف)

(126) أ - رَجُل (س) ⟵ رُجَيْل (س)
ب - كِتاب (س) ⟵ كُتَيِّب (س)

ومن قواعد تكوين المحمولات ما يحدث تغييراً في مقولة المحمول الدّخل. أبرز امثلة هذا الصنف من القواعد قواعد تكوين المصدر واسمي الفاعل والمفعول التي تنقل المحمول دَخْلها من فعل إلى اسم كما تبيّن ذلك الأمثلةُ التالية:

(127) أ - كَتَب (ف) ⟵ كتابة (س)
ب - كَتَب (ف) ⟵ كاتب (س)
ج - كَتَب (ف) ⟵ مكتوب (س)

وتندرج في نفس الزُّمرة، القواعد التي تشتق الصفات من الأسماء:

(128) أ - عِلْم (س) ⟵ عِلْمي (ص)
ب - وجدان (س) ⟵ وجداني (ص)

أو الأفعال من الأسماء:

(129) أ – شَجرَ (س) ⟵ شجَّر (ف)
ب – شَرْف (س) ⟵ شرَّق (ف)
ج – صباح (س) ⟵ أصبح (ف)

من الممكن ، كما هو معلوم، أن يُشكِّل المحمولُ المشتق دخلاً لقاعدة اشتقاق تفرِّع عنه محمولاً آخر : وذلك ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل 1988 أ) «الاشتقاق المتسلسل». من أمثلة ذلك السلسلة الاشتقاقية التالية :

(130) لزم (ف) ⟵ ألزم (ف) ⟵ إلزاماً (س) ⟵ إلزامي (ص)

يتبيَّن من السلسلة الاشتقاقية (130) أن قواعد تكوين المحمولات يمكن أن تنقل محمولاً ما إلى مقولة معجمية معيَّنة ثم إلى مقولة معجمية أخرى وهكذا دواليك.

2.2.2.1.4.2. **محلاتية المحمول :**

لنذكر بأن المقصود بالمحلاتية (من «مَحَلّ») الحدودُ الموضوعاتُ التي يأخذها محمول ما. وتنقسم المحلاتية إلى «كمية» و«كيفية». المحلاتية الكمية هي عدد الموضوعات التي يستلزمها المحمول فيكون بذلك محمولاً أحادياً، (ذا محل واحد) أو «ثنائياً» (ذا محلين) أو «ثلاثياً» (ذا محلات ثلاثة)، كما هو شأن المحمولات «**قام**» و«**شرب**» و«**أعطى**»:

(131) أ – قام الطفل
ب – شرب الطفل لبناً
ج – أعطى خالد هنداً كتاباً

أمّا المحلاّتية الكيفية فهي السمات الدلالية التي يجب أن تتوافر في الحدود الموضوعات التي يأخذها المحمول وهي، بالأساس، سمتان: (أ) الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل...) و (ب) قيود التوارد (حي، إنسان...). ولنمثل للمحلاّتية (الكمية والكيفية) بالأطر الحملية للأفعال «**قام**» و «**شرب**» و«**أعطى**» التالية:

(132) ق.و.م.[فَعل] ف (س¹: <حي>) منف
(133) ش.ر.ب .[فَعل] ف (س¹: <حي>) منف (س²: <سائل>) متق
(134) ع.ط. و[أ فعل] ف (س¹: <إنسان>) منف
(س²) متق
(س³: <حي>) مستق

ما يهمنا هنا هو ما ينجم عن تطبيق قواعد التكوين بالنظر إلى محلاّتية المحمول الدخل. فمن القواعد ما يحافظ على المحلاّتية كمّاً و كيفاً ومنها ما يحدث تغييراً في المحلاّتية إمّا كمّاً أو كيفاً.

2.2.2.1.4.2.1. القواعد المحافظة على المحلاّتية:

ثمة قواعد تكوين (لا يشير إليها ديك (1997)) تحدث تغييراً في معنى المحمول الدّخل لكنّها تبقي على محلاّتيته كمّاً وكيفا. وقد مثّلنا لهذه الفئة من القواعد في مكان آخر (المتوكل 1988أ) بما سميناه «قاعدة تكوين المحمولات التكثيرية» المسؤولة عن اشتقاق التركيبين (135ب) و (136ب) من التركيبين (135أ) و (136أ) مثلاً:

(135) أ – قطعت هند الشريط
ب – قطّعت هند الشريط

(136) أ – كسر خالد الزجاج
ب – كسّر خالد الزجاج

من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين (135 أ – ب) و (136 أ – ب) يتبين أن هذه القاعدة، وإن أحدثت تغييراً في معنى المحمول بإضافة سمة «التكثير»، لا تؤثر في محلاّتيته بحيث يظل للمحمول الخرج («قطّع» و «كسّر») نفسُ عدد الموضوعات (موضوعان) ونفسُ الوظائف الدلالية (منفذ ومتقبل) ونفس قيود التوارد.

إلا أنه من الملاحظ أن هذه الفئة من القواعد يمكن أن تعد استثنائيّة إذا قيست بالقواعد التي لها تأثير في المحلاّتية كالقواعد التي نعرض لها في الفقرات الموالية.

2.2.2.1.4.2.2. القواعد الموسّعة للمحلاّتية

تندرج في هذه الزمرة من قواعد التكوين كلُّ القواعد التي تغير عدد موضوعات المحمول الدخل بإضافة موضوعات أخرى.

أشهر قواعد هذه الزمرة وأكثرها استقطاباً لاهتمام اللسانيين على اختلاف مشاربهم قاعدة تكوين المحمولات العلّية. وتأخذ هذه القاعدة، في النحو الوظيفي، حسب مقترح ديك (1997) : الصياغة (123) السالفة. ويمكن تلخيص أهم ملامح هذه القاعدة في مايلي :

(أ) ينضاف إلى موضوعات المحمول الدخل موضوع يحمل الوظيفة الدلالية « معلِّل » (بكسر اللام) وهو الموضوع (س) في الصياغة (123)،

(ب) تُلحق بالموضوع الأوَّل الأصلي وظيفة « المعلَّل » (بفتح اللاَم) إضافة إلى وظيفته الدلالية الأصلية؛

(ج) يلحق بالمحمول الخرج مخصِّص مجرَّد (علّ) يؤشر إلى علّية هذا المحمول ويتحقق، عبر قواعد التعبير (قواعد الصرف خاصة)، في مرحلة لاحقة، ويتم تحقق هذا المخصِّص، حسب اللغات، في شكل لاصقة (سابقة أو لاحقة) أو في شكل فعل مساعد. ولنُشر، بهذا الصدد، إلى أن من اللغات ما يستخدم الوسيلة الأولى (الوسيلة « التأليفية ») ومنها ما يستخدم الوسيلة الثانية (الوسيلة « التحليلية ») ومنها ما يستخدم الوسيلتين معاً.

أمّا العربية فإنها تستخدم الوسيلة الأولى وتلجأ إلى الوسيلة الثانية حين تتعذر الوسيلة الأولى، أي حين يكون الفعل الدخل غير ثلاثي :

(137) أ – خرج خالد
ب – أخرج عمرو خالداً
ج – خرَّج عمرو خالداً

(138) أ – كَاتَبَ خالد أخاه
ب – * أكاتب عمرو خالداً أخاه
ج – **جعل** عمرو خالداً يكاتب أخاه

أو حين تكون علاقة العلّية علاقة «غير مباشرة» كما هو الشأن في المثال التالي :

(139) جعل كلام عمر خالداً يخرج من القاعة .

وتستخدم دوارج العربية هذه الوسائل استخدامات مختلفة رصدنا أهمها في دراسة سابقة (المتوكل 1988أ) نحيل القارىء إليها للاطلاع على المزيد من التفصيل .

قاعدة تكوين المحمولات العلّية هي، كما تقدم، ابرز قواعد توسيع المحلاتية إلا أنها ليست القاعدة الوحيدة . وقد أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1988أ) إلى أن اللغة العربية (ويحتمل أن يصدق هذا على غيرها من اللغات) تملك قواعد اشتقاقية أخرى لها نفس الخاصيّة خاصية توسيع المحلاتية من هذه القواعد قاعدتا تكوين المحمولات «الظنية» و المحمولات «الاعتقادية» . تشتق القاعدة الأولى محمولات من قبيل محمول الجملة (140 ب) من المحمولات التي من قبيل محمول الجملة (140أ) وينتج عن القاعدة الثانية محمولات من قبيل محمولي الجملتين (141 ب و ج) باعتبارهما فرعين عن محمول الجملة (141 أ) :

(140) أ – قَدِمَ خالد
ب – استقدمت هند خالداً

(141) أ – بَخُلَ عمرو
ب – استبخل خالد عمراً
ج – بَخَّل خالد عمراً

ويمكن صياغة هاتين القاعدتين على النحو التالي:

(142) **قاعدة تكوين المحمولات الطلبية**

دخل: محمول [ف] (س^{1}) ... (س ن)[ن>1]
خرج: {طل – محمول} [ف] (س^{0}) طالب (س^{1})
مطلوب منه (س ن)
معنى: «يطلب (س^{0}) أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدّخل»

(143) **قاعدة تكوين المحمولات الاعتقادية**

دخل: محمول [ف] (س 1) ... (س ن) [ن>1]
خرج: {عق – محمول}[ف] (س^{0} معتقِد (س^{1})
معتقَد فيه (س ن)
معنى: «يعتقد (س^{0}) أن الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل واردة».

يتبين من الصياغتين (142) و (143) أن قاعدتي تكوين المحمولات الطلبية والاعتقادية تتسمان بنفس الخصائص التي تتسم بها قاعدة تكوين المحمولات العلية إلا فيما يتعلق بالمعنى. فهاتان القاعدتان تضيفان موضوعا واحداً إلى موضوعات المحمول الدّخل يحمل الوظيفة الدلالية «طالب» أو «معتقِد» (بكسر القاف) كما تسندان إلى الموضوع الأوّل الأصلي الوظيفة الدلالية «مطلوب منه» أو «معتقَد فيه».

2.2.2.1.4.2.3. القواعد المقلصة للمحلاّتية

خاصية هذه الزمرة من القواعد أن تطبيقها يؤدّي إلى تقليص في محلاّتية المحمول الدّاخل. وينتج تقليص المحلاّتية، بصفة عامة، عن طريق إحدى العمليتين التاليتين: (أ) انصهار أحد الموضوعات في المحمول و (ب) نزع أحد الموضوعات.

2.2.2.1.4.2.3.1. التقليص بالصّهر.

من قواعد الاشتقاق في اللغات الطبيعيّة القاعدة التي تكوّن محمولاً فرعاً انطلاقاً من محمول أصل عن طريق صَهْر أحد حدود المحمول الأصل.

فيما يخص اللغة العربية، يمكن عَدُّ محمولات الجمل (144 ب و 145ب و146 و 147 ب) مشتقة من الجمل مقابلاتها (144 أو 145 أو143 أو 147أ) عند طريق انصهار أحد الحدود :

(144) أ – لبس خالد جلباباً
ب – تجلبب خالد

(145) أ – دخل خالد العراق
ب – عرَّق خالد

(146) أ – دهنت هند شعرها
ب – زيَّتت هند شعرها

(147) أ – دخل خالد الرباط في الصباح ومراكش في المساء

ب – أصبح خالد في الرباط و أمسى في مراكش

يتبين من هذه الأمثلة أن الحدود القابلة للانصهار يمكن أن تكون موضوعات (144ب) أو لواحق مكانية (145 ب) أو لواحق أداتية (146ب) أو لواحق زمانية (147ب) وقد يكون العنصر المنصهر محمولاً كماهو الشأن في الجملتين (148ب) و (149ب):

(148) أ – صار البغاث نسراً

ب – استنسر البغاث

(149) أ – صار الجمل ناقة

ب – استنوق الجمل

ويمكن التمثيل للقواعد المسؤولة عن صهر الحدود بقاعدة صهر الحد المتقبل التي يمكن صوغها كالتالي:

(150) **قاعدة صهر الحد المتقبل:**

دخل : ϕ ف (س^1) منف (س^2: {αس}) متق

خرج : صهـα [افتعل / استفعل / تفعلل] ف (س^1) متض

معنى : « يأخذ س1 الوضع الذي تدل عليه مادة المحمول الخرج ».

2.3.2.4.1.2.2.2. التقليص بالنزع

يتم تقليص محلاّتية المحمول، كذلك، عند طريق نزع أحد موضوعاته. ويكون الموضوعُ المنزوع إمّا الموضوعَ الأول أو الموضوع الثاني.

ينزع الموضوع الأوّل في تكوين المحمولات المبنية للمجهول ومحمولات المطاوعة كما يتبين من الجمل التالية:

(151) أ – شرب خالد اللبن

ب – شُرِب اللبنُ

(152) أ – كَسَر الطفل الإناء

ب – انكسر الإناء

وتؤول القاعدتان المسؤولتان عن تكوين هذين الضربين من المحمولات إلى قاعدة عامة، قاعدة نزع الموضوع الأوّل، التي يقترح ديك (1997 ج1: 12) صوغها كالتالي:

(153) **قاعدة نزع الموضوع الأوّل:**

دخل: محمول [ف] (س^1) (س^2) ...(س ن) [ن>1]

خرج: نز– محمول [ف] (...) (س^2)... (س ن)

معنى: «يُحمَل المحمول على (س2) و (س ن) فقط»

عن القاعدة (153)، يمكن أن تُفَرَّع قاعدتا المبني للمجهول و المطاوَعة وغيرهما من القواعد التي ينتج عنها نزعُ الموضوع الأوّل.

أمّا القواعد المؤدّية إلى تقليص المحلاّتية عن طريق نزع الموضوع الثاني فمن أشهرها قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسيّة المسؤولة عن اشتقاق التراكيب التالية :

(154) أ – انعزل بكر

ب - اغتسلت زينب

ج – تزينت هند

ويمكن صوغ القاعدة العامة التي تضطلع بنزع الموضوع الثاني، تبعاً لديك (1997 ج2: 13) :

(155) **قاعدة نزع الموضوع الثاني :**

دخل : محمول [ف] (س^1) (س^2) ... (س ن) [ن>1]

خرج : نز - محمول [ف] (س^1) (...) ... (س ن)

معنى : « يُحمَل المحمول على (س^1) ... (س3) ... (س ن) »

ويمكن تخصيص القاعدة العامة (155) لجعلها تفي باشتقاق محمولات معيّنة كمحمولات الانعكاس وغيرها.

4.2.4.1.2.2.2. قواعد تغيير الوظائف :

يُمكن القول إن قواعد الاشتقاق التي نحن بصددها، إذا ما نُظر إليها من زاوية الوظائف الدلالية، أربع فئات: (أ) قواعد لا تؤثر في عدد الموضوعات ولا في الوظائف و(ب) قواعد تغير عدد الموضوعات و الوظائف في نفس الوقت و (ج) قواعد تُغيِّر عدد الموضوعات ولا تحدث تغييراً في الوظائف و (د) قواعد لا تأثير لها في عدد الموضوعات وإنما تحدث تغييرا في الوظائف. تنتمي إلى الفئة الأولى القواعد المسؤولة عن اشتقاق المحمولات العَرَضيَة والمحمولات التكثيرية والمحمولات التدرجية والمحمولات التحوليَة كما يستنتج من الأمثلة التالية:

(156) أ – باع خالد منزله
ب – أباع خالد منزله

(157) أ – قطع بكر الحبل
ب – قطَّع بكر الحبل

(158) أ – دنا خالد من بكر
ب – تداني خالد من بكر

(159) أ – عَسُرَ الحلُّ
ب – استعسر الحلُّ

يتبين من هذه الأمثلة جميعها أن التغيير الذي يطرأ على الجُمل(156 ب) و (157ب) و (158ب) و (159 ب)، بمقارنتها بمقابلاتها، منحصر في صيغة المحمول لا يتعداها إلى المحلاَّتية ولا إلى الوظائف الدلالية.

و من أمثلة الفئة الثانية، فئة القواعد التي ينتج عنها تغيير في عدد الموضوعات وفي الوظائف الدلالية، قواعد تكوين المحمولات العلّية والمحمولات المبنية للمجهول ومحمولات المطاوعة. فالقاعدة الأولى تضيف موضوعاً إلى موضوعات المحمول الدّخل حاملاً لوظيفة جديدة، وظيفة المعلّل كما يتبيّن من القاعدة (123). أمّا قاعدتا المبني للمجهول والمطاوع فإنهما، بالاضافة إلى نزعهما للموضوع الاول، تُسندان إلى الموضوع غير المنزوع (الموضوع الثاني) الوظيفة الدلالية التي تناسب وضعه الجديد، أي تواكب نقله إلى محلّ الموضوع الأوّل. ويمكن إدراج قواعد تكوين المحمولات الدالّة على التظاهر والتكلف والاجتهاد في زمرة القواعد المحافظة على عدد الموضوعات المحدثة تغييراً في الوظائف الدلالية. يتضح ذلك من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية التالية:

(160) أ – نسي خالد (متض) الموعد (متق)

ب – تناسى خالد (منف) الموعد (متق)

(161) أ – عَظُم الرجل (متض)

ب – استعظم الرجل (منف)

(162) أ – شمّت هند (متض) رائحة الطّبيخ (متق)

ب – تشمّمت هند (منف) رائحة الطبيخ (متق)

حيث تنقلب وظيفة الموضوع الأول من « متموضع » إلى « منفذ » . ويكمن سبب هذا التغيير الوظيفي ، كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1988أ)، في كون المحمولات خُروج هذه القواعد الثلاث تستلزم أن يكون موضوعها الأوّل « مراقباً » للواقعة التي تدل عليها، بخلاف المحمولات الأصول مقابلاتها .

أمّا الفئة الرابعة فإنها لا تتضمن قواعد كثيرة لكون التغيير الحاصل في عدد الموضوعات يستتبع عادة تغييراً في الوظائف سواء أكان التغيير بالتوسيع أم بالتقليص . ولعل من الأمثلة القليلة لهذه الفئة، قاعدة الانعكاس التي يبدو أنها، رغم نزعها للموضوع الثاني، لا تحدث تغييراً ظاهراً في وظيفة الموضوع الأوّل . قارن :

(163) أ – غسل خالد (1) (منف) خالداً (1) (متق) .

ب – اغتسل خالد (منف) .

ملحوظة: يشير ديك (1997 ج2 :15) الانتباه إلى الأزواج الجملية التي من قبيل (164) :

(164) a- John planted willows in his garden

b-John planted his garden with willows.

ويَرصُد الفرق بين طرفيها على أساس أنه كامن في أن الطرف الثاني (164ب) يدل على معنى لا يوجد في الطرف الأوّل (164أ) وهو معنى « الاستغراق » . فالجملة (164 ب)، مثلاً، بخلاف مقابلتها (164 أ)، تفيد أن عملية الزرع استغرقت الحديقة بكاملها . ويقترح ديك أن تدرج التراكيب التي من قبيل (164ب) في زمرة التراكيب المولَّدة عن قاعدة اشتقاق يمكن أن تسمّى « قاعدة تكوين المحمولات الاستغراقية »وأن تصاغ بالشكل التالي :

(165) قاعدة تكوين المحمولات الاستغراقية

دخل: محمول [ف] (س1) منف (س2) متق (س3) مك .
خرج: { غ ظ د – محمول } [ف] (س1) منف (س3) متق (س2) أد .
معنى: « تستغرق س3 الواقعةُ الدال عليها المحمول » .

يتبين من الصياغة (165) أن هذه القاعدة من قواعد الاشتقاق التي تحدث تغييراً في الوظائف الدلالية (وذلك ما يؤشر إليه الرمز غ ظ د (تغيير الوظيفة الدلالية) إذ ينتقل الموضوع الثالث من الوظيفة المكان إلى الوظيفة المتقبل وينتقل الموضوع الثاني من وظيفة المتقبل إلى وظيفة الأداة . وهي بهذه الخاصيَّة تؤاسر قواعد التكوين المغيِّرة للوظائف المحافظة على المحلاتية (كقواعد التظاهر والتكلف والاجتهاد) . غير أن ديك لم يُشر إلى خصوصيَة هذه القاعدة وهي أنها لاتحدث تغييراً في عدد الموضوعات (إذ يظل المحمول محمولاً ثنائياً)ولكنها تؤدي إلى عملية نقل داخل هذه المحلاتية الثنائية إذ يُصبح اللاحق المكان موضوعاً ثانياً والموضوع الثاني لاحقاً أداتياً .

ممَّا يدعونا إلى الاهتمام بالقاعدة (165) أنه من الممكن أن نعدها القاعدة المسؤولة عن اشتقاق فئة من التراكيب « التمييزية » ، التراكيب التي تتضمن « تمييزاً محوَّلاً عن فاعل أو مفعول » (أو « تمييز جملة »)كماهو الشأن في الأزواج الجملية التالية :

(166) أ – تصبب العرق من الجبين
ب – تصبب الجبين **عرقا**
(167) أ – فجرنا عيون الأرض
ب – فجرنا الأرض **عيوناً**

(168) أ - زرعت الورود في الحديقة

ب - زرعت الحديقة وروداً

5.2.4.1.2.2.2. **تغيير قواعد التوارد :**

المقصود هنا القواعد الاشتقاقية التي تحدث تغييراً في قيود التوارد التي يفرضها المحمول الدّخل على محلات موضوعاته. ويمكن أن نقسّم القواعد التي تتسم بهذه الخاصّيّة إلى فئتين : القواعد التي تغيّر قيود التوارد إلى جانب إحداث تغييرات أخرى (في مقولة المحمول أو في محلاّتيته) والقواعد التي يقتصر تأثيرها على تغيير قيود التوارد.

(أ) يمكن أن نُدرج في الفئة الأولى قواعد تكوين المحمولات الطلبيّة والاعتقادية والمحمولات الدّالّة على التكلف والتظاهر والمحمولات العَرضيّة. ويجمع بين هذه القواعد أنها تستلزم أن يكون الموضوع الأوّل في الإطار الحملي - الخرْج حاملاً للسمة «**إنسان**» (أن يكون دالاً على «عاقل») أيّاً كانت السمة التي يحملها الموضوع الأوّل في الإطار الحملي - الدّخل. دليل ذلك ما نستنتجه من المقارنة بين طرفي الأزواج التالية :

(169) أ - استقدم خالد بكراً

ب - *استقدم الهرُّ بكراً

(170) أ - استحسنت هند مقال بكر

ب - * استحسن الهرُّ مقال بكر

(171) أ - تعاظمت زينب

ب - * تعاظم كلب الجيران

(172) أ - أباع بكر قفص الطائر

ب - * أباع الطائر قفصه

(ب) يثير ديك (1997 ج 2 :18) الانتباه إلى أن بعض اللغات تتوافر فيها قواعد اشتقاق تتميز بأنها لا تغيِّر من عدد موضوعات المحمول الأصل ولكنها تحدث تغييراً في قيود التوارد المفروضة على هذه الموضوعات كأن تنقل سمة الموضوع الأول أو الثاني، مثلاً، من «**حي**» إلى «**جامد**» أو من «**جامد**» إلى «**حي**». من أمثلة هذه الفئة من القواعد، في اللغة العربية، القاعدة التي تشتق المحمول «**اعتقل**» من المحمول «**عقل**» حيث تنقلب سمة الموضوع الثاني من «حي غير عاقل» إلى «حي عاقل»:

(173) أ - عقل الراعي الدابة

ب - اعتقلت الشرطة إبراهيم

ج -* اعتقلت الشرطة الدابة.

5.1.2.2.2. بنية الجملة المشتقة

لم يكن هذا العرض المقتضب للاشتقاق في اللغة العربية ومختلف قواعده، في الواقع، إلا توطئة للإشكال الذي يعنينا هنا بالدرجة الأولى والذي يمكن صوغه كما يلي: إذا كانت أغلبُ قواعد تكوين المحمولات، بما تحدثه من تغيير في بنية المحمول الأصل كمّاً أو كيفاً، تُنتج تراكيب «**شاردة**» لا تخضع للنسق كالتراكيب التي من قبيل (174 ب) التي تشكل الخرج المباشر لقاعدة المبني للمجهول:

(174) أ - صفع خالد بكراً
ب - * صُفِع بكراً
ج - صُفِع بكرٌ

فكيف يتم استرجاع هذه التراكيب الشاردة و إدماجها في النسق لتصبح تراكيب سليمة كالتراكيب (174 ج) مثلاً؟

2.2.2.1.5.1. الشرود البنيوي

ليس ثمة اشكال ، كما يمكن أن نتوقع، حين يتعلق الأمر بالقواعد الاشتقاقية التي لا تحدث تغييراً في البنية أصل الاشتقاق لا من حيث مقولة المحمول ولا من حيث محلاّتيته. ناتج إجراء هذه القواعد المحافظة تراكيب مشتقّة لكنّها تظل مطابقة للنموذج البنيوي للتراكيب البسيطة، أي للبنية النموذج المتحققة في الجملة البسيطة كما رأينا في مبحث سابق (1.2.2.) . وإنما تثير الإشكال الذي نحن بصدده القواعدُ الاشتقاقية المغيّرة لبنية المحمول الأصل. ويكمن الإشكال في أن التطبيق الآلي لهذه القواعد يؤدّي إلى إنتاج تراكيب خارجة عن النسق كالتراكيب التي مثّلنا لها بالجملة اللاحنة (174ب). ويصدق هذا، بوجه عام، على الفئات الثلاث من القواعد : القواعد المغيرة لمقولة المحمول والقواعد الموسّعة للمحلاّتية والقواعد المقلصة للمحلاّتية.

(أ) لنأخذ، بالنسبة للفئة الأولى، مثال قاعدة اشتقاق المصدر. يمكن صوغ هذه القاعدة، حين يتعلق الأمر بمصدر الفعل الرباعي المتعدي الوارد على وزن «**أفْعَل**»، على النحو التالي :

(175) **قاعدة تكوين مصدر الرباعي**

دخل : س.س.س. { أفْعَل} ف (س^1) منف (س^2) متق
خرج : س.س.س.{ إفعال} س (س^1)منف (س^2) متق
معنى : « تُنسب إلى(س^1)الواقعةُ الدال عليها الإطار الحملي الداخلَ في عمومها »

يتبيّن من الصياغة (175) أن قاعدة مصدر الرباعي المتعدي تنقل المحمول من مقولة الفعل إلى مقولة الإسم لكنها تبقي على محلاتيته الكمية منها (نفس عدد الموضوعات) والكيفية (نفس الوظائف الدلالية) . إذا طبقت القاعدة (175) تطبيقاً آليا كان ناتجها المباشر تراكيبَ لاحنة من قبيل (176) :

(176) * سرّني إكرامٌ خالدٌ هنداً (بتنوين 'إكرام')

(ب) الجامع بين قواعد تكوين المحمولات العلّية والمحمولات الطلبية و المحمولات الاعتقادية أنها، كما مرّ بنا، توسّع محلاتية المحمول بإضافة موضوع يأخذ محلّ الموضوع الأول ويحمل وظيفة دلالية إضافية كما يتبين من خروج القواعد (123) و (142) و(143) .

إن إجراء هذه القواعد إجراءً آليّاً ينتهي إلى توليد تراكيب غير سليمة من قبيل :

(177) أ ــ* أخرجَ عمروٌ خالدٌ
ب ــ * استقدمت هند خالدٌ
ج ــ * استبخل خالد عمرو

وتكمن عدم سلامة (177أ – ج) في أنها تتضمن موضوعين أولين اثنين، الموضوع الأول الأصلي والموضوع الأول المضاف وهو ما لا يجيزه نسق اللغة.

(ج) يصدق ما قلناه عن قواعد التوسيع على قواعد التقليص من حيث إنها تؤدي، بإجرائها الآلي، إلى تراكيب لاحنة كذلك. ويرجع لحن هذه التراكيب إلى نزع أحد موضوعات المحمول الأصل مع الإبقاء على خصائص الموضوع غير المنزوع الأصلية. مثال هذه الفئة من التراكيب الجملة (174ب) بالنسبة لاشتقاق المحمولات المبنية للمجهول و الجملة (178) بالنسبة لاشتقاق محمولات المطاوعة:

(178) * انكسر الإناءَ (بنصب "الإناء")

2.2.2.1.5.2. من الشرود إلى الاندماج

ما نجده في اللغة ليست التراكيب اللاحنة (174ب) و (176) و(177أ – ج) و (178) وإنما مقابلاتها التامة السلامة (174ج) و (179) و (137ب) و (140ب) و (141ب) (المكررة هنا للتذكير):

(174ج) صُفِعَ بكرٌ.
(179) سرَّني إكرامُ خالد هنداً
(137ب) أخرج عمرٌ خالداً
(140ب) استقدمت هند خالداً
(141ب) استبخل خالد عمراً

من التفسيرات الأكثر طبيعيّة التي يمكن أن نقترح لهذه الظاهرة أن للغات قدرة داخليّة تمكّنها من استيعاب التراكيب الشاردة كالتي تعنينا هنا وإرجاعها إلى النسق بإعادة صهرها في القوالب النسقيّة المتوافرة فيها إذا كانت عملية الصهر هذه ممكنة وإلا رُفضت هذه التراكيب و أقصيت نهائيا.

هذه الفكرة هي التي نجدها وراء أطروحة « التكييف الصوري والدلالي » (ديك 1985، المتوكل 1988، ديك 1997 ج 2) المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي لرصد وتبرير ورود التراكيب المشتقة سليمة رغم ما تحدثه القواعد المسؤولة عن اشتقاقها من تغيير في التراكيب الأصليّة.

ويمكن تلخيص هذه الأطروحة من حيث معالمها الكبرى كالتالي :

(أ) ترجع مختلف التراكيب الأصلية (غير المشتقة) إلى أربعة نماذج صورية هي (ديك 1985 : 3، المتوكل 1988 : 29) :

(180) **النماذج الصورية** :

(أ) **المحمول الأحادي** : محمول وموضوع واحد يحمل إحدى وظائف الموضوع الأول (منفذ، قوة، متموضع معاين، حائل).

(ب) **المحمول الثنائي** : محمول وموضوعان، موضوع – منفذ وموضوع – متقبل.

(ج) **المحمول الثلاثي** : محمول وموضوعات ثلاثة، موضوع منفذ وموضوع – متقبل وموضوع – مستقبل.

(د) **الحدّ** : رأس اسمي غير مشتق ومخصّص وفضلة (نعت، مضاف إليه . . .) .

من امثلة التراكيب التي تحكمها هذه النماذج الصورية الأربعة .

(181) أ – فرحت هند
ب – عاقب الأب ابنه
ج – أعطى خالد زينب

ملحوظة :لايوجد نموذج صوري للتراكيب ذات المحمول الصّفري(المحمول الذي لا موضوع له) كما لايوجد نموذج صوري للمحمولات الرباعيّة (المحمولات التي تأخذ اكثر من ثلاثة موضوعات) . فيما يخصّ هذه الفئة من المحمولات يمكن إرجاعها إلى نموذج المحمولات الثلاثية باعتبار أن ما يبدو موضوعاً رابعاً في التراكيب التي من قبيل :

(183) أعلَم خالد بكراً عليّاً مسافراً

إن هو إلاّ محمول يكوّن مع الاسم السابق (« عليّاً ») جملة واحدة تحل محل الموضوع الثالث كما يتبيّن من التمثيل التالي :

(184) [أعلم (خالد) منف(مسافر(علي)منف)متق(بكر)مستق]

حسب هذا التحليل، تكون المحمولات المعدودة رباعية التي من زمرة «**أعلَمَ**»(الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل في النحو القديم) محمولات ثلاثية .

(ب) يتم إرجاع التراكيب المشتقة إلى النماذج الصورية الأربعة (180 أ – د) وفقاً لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي المقترح صوغهما (ديك 1985 : 3؛ المتوكل 1988أ : 28، ديك 1997ج 2 : 20) كالتالي :

(185) **مبدأ التكيف الصوري :**

« تنزع التراكيب المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب ط إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذج الصوري للتراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب ط »

(186) **مبدأ التكيف الدلالي :**

« إذا خضع تركيب مشتق لمبدإ التكيف الصوري، فإنه ينزع إلى تكييف خصائصه الدلالية والنموذج الصوري للتركيب غير المشتق الذي يناظره » .

يتحكم هذان المبدآن في تكيُّف التراكيب المشتقة الناتجة عن قواعد تكوين المحمولات المغيرة لمقولة المحمول وللقواعد التي تحدث تغييراً في محلاّتيته توسيعاً أو تقليصاً . وهذه بعض الأمثلة :

(١) بخضوع التراكيب الناتجة عن قاعدة « التسمية » للنموذج الصوري للحد (180د)، نحصل على جمل من قبيل (179) عوضاً عن الجمل اللاحنة التي من قبيل (176) .

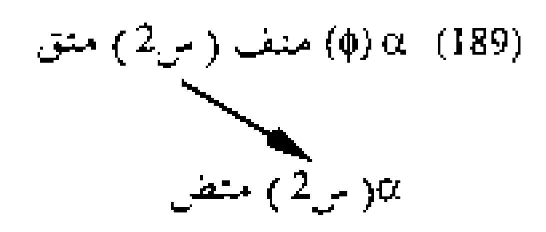
(٢) بخضوعها للمبدأين (185) و (186)، تتكيف التراكيب الناتجة عن القواعد الموسّعة للمحلاّتية (قواعد العلّية والطلب والاعتقاد) و النموذج الصوري (180ب) إذا كان المحمول الأصل أحادياً والنموذج الصوري (180ج) إذ كان هذا المحمول ثنائياً. في الحالة الأولى تنقلب التراكيب التي من قبيل (177 أ –ج) الى التراكيب التي من قبيل (137ب) و (140ب) و (141ب) على التوالي. وفي الحالة الثانية، نحصل على تراكيب من قبيل (188أ –ب) عوضاً عن التراكيب غير المكيَّفة التي من قبيل(187 أ –ب) مثلاً :

(187) أ – شرِبت الأمُ الرضيعُ (بالرفع) اللبن
ب – استكتب خالد هندٌ رسالةً

(188) أ – شربت الأم الرضيعَ (بالنصب) اللبن
ب – استكتب خالد هنداً رسالة.

(٣) أمّا التراكيب الناتجة عن قواعد تقليص المحلاّتية عن طريق الصهر أو نزع أحد موضوعي المحمول الأصل، فإنها بخضوعها لنفس المبدأين، تتكيف والنموذج الصوري (180أ) إذا كان المحمول الأصل ثنائياً أو النموذج الصوري (180ب) إذ كان المحمول الأصل ثلاثياً. ويتم هذا التكيف، بالنسبة للتراكيب الناتجة عن نزع الموضوع الأول مثلاً (التراكيب المبنية للمجهول وتراكيب المطاوعة) عبر عمليتي نقل اثنتين: عملية « نقل الموضوع » وعملية « نقل الوظيفة الدلالية » طبقاً للتمثيل التالي :

(189) α (φ) منف (س2) متق



يفيد التمثيل (189) أن الموضوع الثاني ينقل إلى محلّ الموضوع الأوّل وبانتقاله إلى هذا المحلّ يأخذ الوظيفة التي تناسبه. هاتان العمليتان هما المسؤولتان عن نقل التركيب المشتق المباشر (174ب) إلى التركيب المكيّف (174ج)، مثلاً.

من خصائص بعض قواعد تقليص المحلاّتية إمكان اتخاذها دخلاً لها تراكيب أصلية أحادية كما هو شأن قاعدة المبني للمجهول في اللغة العربية. تطبيق هذه القاعدة على تراكيب أحادية يؤدّي إلى تراكيب لاحنة يكون محمولها محمولاً صفرياً لا موضوع له من قبيل:

(190) أ - * صيم
ب - * حُزِنَ
ج - * صُلِّيَ

في هذه الحالة يُلجأ إلى عملية «امتصاص اللاحق» التي تنقل لاحقاً إلى محلّ الموضوع الأوّل طبقاً للتمثيل التالي:

(191) α (س1) (ص1) حد / زم / ملث

α (ص1) حد / زم / ملث.

ناتج هذه العملية تراكيب سليمة من قبيل (192أ) و (192ب) و (192ج) في مقابل (190أ) و (190 ب) و (190ج).

(192) أ - صيم يومُ فاتح شعبان
ب - حُزِنَ حزنٌ شديدٌ
ج - صُلِّي في المسجد الحرام.

(ج) يورد ديك (1997 ج2: 19) في معرض الدعم المعرفي الوظيفي لأطروحة التكيّف ما يلي: تشكل المحمولات الأصول وسائل التعبير عن الخصائص / العلاقات الأساسية. ويختزن مستعمل اللغة الطبيعية هذه المحمولات مع خصائصها البنيوية الممثل لها بواسطة أطر حمليّة عن طريق التعلّم أي أنه يتعلم هذه الأطر الحملية تعلّماً قبل استعمالها. وبما أن ثمة قيوداً نفسيّة تحدُّ من عدد المحمولات الأصول التي يمكن أن تتضمنها لغة ما في مرحلة ما من تطورها، فإن قواعد الاشتقاق تمكّن من تكوين محمولات أخرى. ويكون ذلك عبر **إسقاط** الخصائص / العلاقات الأساسية على خصائص / علاقات أخرى، أي عبر **إسقاط** أطر حملية أصول على أطر حملية جديدة. عملية الإسقاط هذه هي في رأينا التي تفسر رجوع التراكيب المشتقة إلى النماذج الصورية للتراكيب الأصول التي تنامطها.

ما نريد إضافته في باب التكيف البنيوي هو أن هذه العملية لا تتم وَفقاً للنماذج الصورية (180 أ – د) بقدر ما تتم وفقاً لنموذج أعَمَّ هو بالذات البنية النموذجية للخطاب كما وصفناها في المبحث الأوّل من هذا الفصل ورصدنا مكوناتها في التمثيل (13).

تبرير ذلك هو أن التكيّف لا يتم والبنيةَ النواة (المحمول وموضوعه أو موضوعاه أوموضوعاته الثلاثة مع الوظائف الدلالية المفروضة عليها) فحسب بل يتعداها إلى الطبقات الأخرى بدءاً بالطبقة الدنيا (الحمل المركزي) وانتهاءاً بالطبقة العليا (الإنجاز).

بعبارة أخرى، تتكيف التراكيب المشتقة والبنيةَ المتحققة في التراكيب الأصلية التي تنامطها على أساس أن النموذج الصوري المقيس عليه بنية كاملة لا جزء من بنية. فالتركيبان المشتقان (188 أ – ب)، مثلاً، ناتجان عن التكيّف والتركيبَ الأصلَ (181 ج) لا من حيث نواته فحسب بل كذلك من حيث بنيته العامة ككل. والمقصود ب التكيف، هنا، بالطبع التماثل من

حيث البنية العامة باعتبارها بنية مجرّدة (مستويات و طبقات وعلاقات) وليس المقصود به التطابق من حيث القيم الخاصة لهذه البنية(قيم المخصصات الإنجازية والوجهية والتأطير والسورية ...) .

ثمة إمكان آخر وهو أن يُقال إن النموذج المقيس عليه بالنسبة للتراكيب المشتقة هو نموذج الجملة البسيطة، وأن يقال بالتالي إن عملية الاسقاط التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة تتم انطلاقا من بنية الجملة البسيطة نحو الجملة المشتقة على أساس أن مستعمل اللغة الطبيعيّة يُنتج جملاً مشتقة انطلاقاً من جمل بسيطة بإسقاط بنية الجمل البسيطة على الجمل المشتقة . ويمكن، في هذا الاتجاه ذاته، أن تعَدّ بنية الجملة البسيطة مسقطة على باقي وحدات الخطاب من الجملة المعقدة . إلى النص إلا أنه من الممكن أيضا، إذا اعتمدنا افتراض أن مستعملي اللغة الطبيعية يتواصلون بواسطة نصوص لا بواسطة جُمل ، أن نقول بأن الاتجاه المعاكس هو الأورد أي أن بنية النص هي التي يتم إسقاطها على باقي وحدات الخطاب من الجملة المعقدة إلى الجملة البسيطة إلى المركب الاسمي .

ويبدو لنا أنه من الأفضل أن نفترض أن من مظاهر قدرة مستعمل اللغة الطبيعية امتلاكه لبنية مجرّدة عامة (نفترض أنها البنية (13) على وجه التقريب) يُنظِّم على أساسها خطابه سواء أكان خطابُه جملة بسيطة أم جملة معقدة أم نصاً كاملاً .

2.2.2.2. الجملة المركّبة

1.2.2.2.2. تعريف الجملة المركّبة وأنماطها

تشكل الجملة المركبة نوعاً من فروع الجملة المعقدة التي تحدَّد في مقابل الجملة البسيطة والتي تفرَّع بدورها إلى جملة مشتقة وجملة مركّبة وجملة كبرى كما يشير إلى ذلك الرسم (117) .

ويمكن حصر السمات المميِّزة للجملة المركّبة في كونها تتضمن أكثر من حمل واحد . وتتوافر هذه السمة في الجمل التي أصلها جملٌ بسيطة :

(193) أ – فرح خالد **بالساعة التي أهدته إيَّاه هند**

ب .. علمت **هند أن خالدا سافر**

أو جملٌ مشتقة :

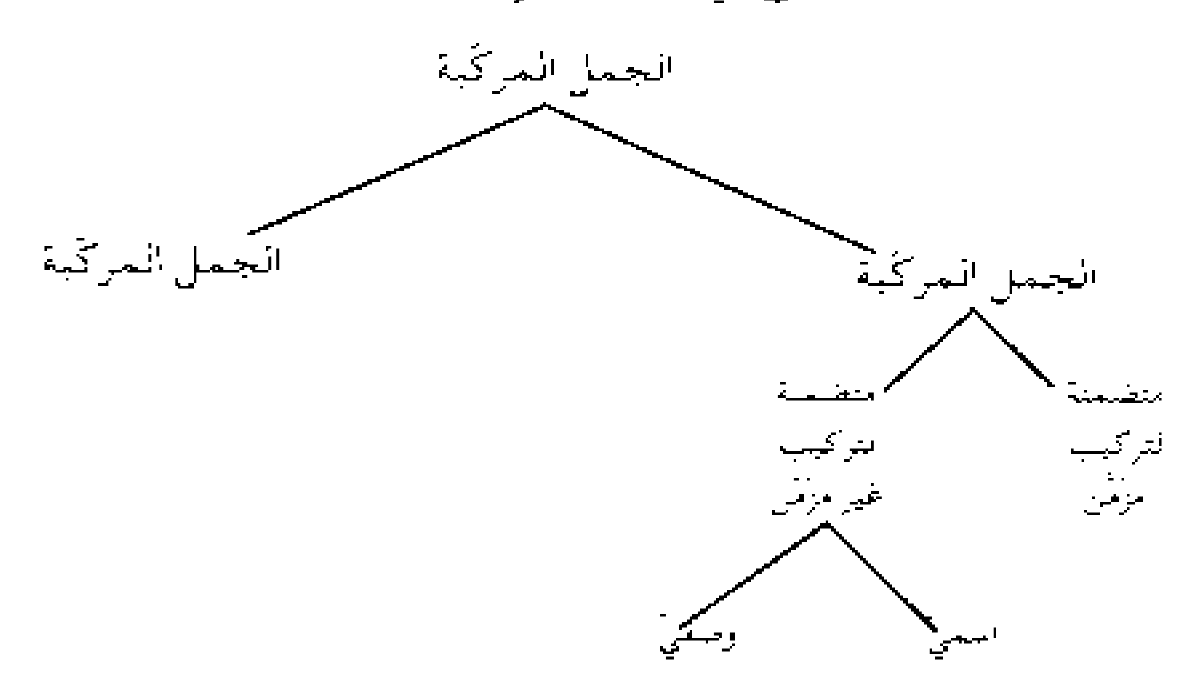
(194) أ – شرَّبت الأمُّ الطفلَ الدواء **الذي وصفه له الطبيب**

ب – أبلغت زينب هنداً **أن خالداً مسافر**

تُدرَج عادة في زمرة الجمل التي تعدُّ مركّبة (= متضمنة لأكثر من حمل واحد) الجمل التي يكون فيها الحمل الثاني حملاً مدمجاً أي التي تتضمن حملاً رئيسياً وحملاً مدمجاً كماهو الشأن في الجمل (193) و (194) والجمل التي ترد فيها الحُمُول معطوفاً بعضها على بعض كالجمل التالية مثلاً :

(195) اشترت هند سيّارة وسافرت زينب إلى الخارج .

الجمل المركّبة، إذن، صنفان : جمل مركّبة تركيبَ إدماج ((193)و(194)) وجمل مركّبة تركيب عطف (195). ويمكن تفريع جمل الفئة الأولى إلى جمل تتضمن تراكيب مُزمَّنة (تراكيب ذات محمول فعلي) وجمل تتضمن تراكيب غير مزمّنة (تراكيب ذات محمول اسمي أو صفي). بهذا يكون تنميط الجمل المركّبة كماهو موضّح في الرسم التالي :



2.2.2.2.2. بنية الجملة المركّبة

1.2.2.2.2.2. الجملة المركّبة تركيبَ إدماج

يتعين، حين نعرض لبنية الجمل المركّبة تركيبَ إدماج، أن نميّز بين بنية الجملة ككل وبين البنية الداخلية للجملة المدمَجة، بين بنية الجملة الرئيسية وبنية الجملة المدمَجة.

(أ) لا فرق بين الجملة المركّبة والجملة البسيطة من حيث تكوينهما البنيوي العام إذ تخضعان كلتاهما لبنية الخطابية العامة (13).

فللجملة المركبة، كما للجملة البسيطة، مستويان اثنان، علاقي وتمثيلي، وخمس طبقات، وصفية وتسويرية وتأطيرية ووجهية وإنجازية. ويظهر التماثل البنيوي بين الجملة المركّبة والجملة البسيطة(الناتج عن خضوعهما معاً لنفس البنية النموذج)من التمثيل (197) لبنية الجملة (193ب) مثلاً:

(197) [خب و ي: [ф س ي: [ثب مض وي: [ري:[تاك ي: [ح ي ع. ل.م. {فعل}ف (س^{1} : هند) منف فامح (س^{2}:[(سافر)ف(خالد) متف قا]) متق مف بؤجد]}]]]]

ما يميّز الجملة المركّبة عن الجملة البسيطة هو أن الجملة المركّبة تتضمن حداً هو نفسه جملة كماهو شأن الموضوع الثاني في الجملة (193) الممثّل له في البنية (197). إلاّ أن هذا الفرق لا يؤثر في البنية العامّة للجملة حيث إن الحدّ المعني بالأمر يتصرف، كمالو كان حداً مفرداً، بالنظر إلى المحمول الرئيسي، إذ يأخذ، كما يتبين من البنية (197)، نفس الوظائف(الدلالية والوجهيّة والتداولية). ويخضع بدوره لقيود التوارد كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(198) أ – وعد بكرٌ ابراهيمَ بأنه سيعطيه مالاً

ب – * وعد بكرٌ ابراهيمَ بأنه سيسلبه ماله

خلاصة القول، إذن، هي أن الحدّ المعقّد، مهما بلغ من التعقيد، يتأطر في البنية النموذجية العامة تأطرَ الحد البسيط.

(ب) لننتقل الآن، إلى بنية الحد الداخلية.

مرّ التصور الوظيفي لبنية الحدّ بثلاث مَراحل أساسية يمكن أن نرصدها بإيجاز على الشكل التالي :

١) كان يُمثَّل للحدّ في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (سايمن 1978 و 1992) على أساس أنه يتضمن متغيراً (س ي) يرمز إلى ما يحيل عليه الحد وسلسلة من المخصِّصات (Ω) ومتوالية من المقيدات التي ستصبح في مستوى البنية المكونيّة محدّداتٍ ورأساً وفضلات على التوالي :

(199) (Ω س ي :1φ: 2φ: ...x. :φ ن)

حسب هذا التصور كانت البنية التحتيّة للمركب الاسمي الوارد في الجملة (200 أ) هي البنية (200 ب) :

(200) أ– قدمت كل الفتيات الشقراوات الجميلات

ب – (∀ ع ن س ي : فتاة س : شقراء س جميلة س)

حيث : ∀ سور كلي ؛ ع = معرف؛ ن = جمع

٢) اقترح رايكوف (1992)، انطلاقاً مما توحي به معطيات عدد كبير من اللغات المتباينة نمطيّاً ، أن يماثل بين بنية الحدّ وبنية الحمل على أساس أن يتظمن الحد،على غرار الحَمْل،طبقات ثلاثاً، طبقةً وصفيةً وطبقة تسويرية و طبق تأطيرية، وفقاً للتمثيل العام التالي :

(201) ([Ω 3 [Ω 2 [Ω 1 س ي : [φ س] θ 1] θ 2] θ 3])

يُفَاد من التمثيل (201) أن الحد (البسيط)يتضمن، بالإضافة إلى نواة اسمية (φ س) هي الاسم الذي يُصبح رأساً فيما بعد، ثلاث طبقات تتكون كل منها من مخصص (Ω) ولاحق (θ).

في الطبقة الأولى، الطبقة الوصفيّة، يتم تحديد السمات الوصفية: المعدوديّة،الكميّة، المجموعية)عن طريق المخصّص Ω1(في اللغات التي تعبّر عن هذه السمات بواسطة الصرف)واللاحق (θ1 النُّعُوت على وجه الخصوص).ويُمثّل في الطبقة الثانية،طبقة التسوير لسمات السُّورية (العدد،الأسوار الكلية والبعضية، الترتيب...) عن طريق المخصّص Ω2 واللاحق θ 2.أمّا الطبقة الثالثة، فإنها محلّ رصد السمات التأطيرية (التعريف / التنكير،الإشارة...). ويتم ذلك إمابواسطةلمخصّصΩ 3 (أدواتالتعريف / التنكير،اسماءالإشار)واللاحق θ 3 (الجملة الموصولية إذاكانت تقييدية، المضاف إليه، اللواحق المكانية...).قد تبنى ديك (1997ج 1: 163) هذه المقاربة تبنياً كليّاً رغم أنه اقترح صياغة مخالفة لبنية الحد الثلاثيّة إلا أن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون خلافاً ترميزياً كما يتبين من المقارنة بين التمثيل (201) و التمثيل (202) :

(202) ω – ط2 –ω – ر2[ω–ص1[اسم (س1) ...(س ن)] θ1] θ2 θ2.

رغم الاختلاف الترميزي، يطابق التمثيل (202) التمثيل (201)من حيث إنه قائم على نفس الافتراض، افتراض أن طبقات الحد طبقات ثلاث، طبقة تأطيرية وطبقة سورية و طبقة وصفية.

٣) في اتجاه توسيع التماثل البنيوي بين الحد والجملة، استدللنا (المتوكل 1993و 1996و1998أ (قيد الطبع)) على أن معطيات لغات كثيرة (عربية فصحى، وعربيات دوراج، انجليزية، فرنسية) توحي بأن السمات الوَجهيّة، خاصة منها الانفعالية (الإرادية والتعجبية وغيرها) ليست مقصورة على الجملة ككل إذ ثمة حالات غير نادرة تكون فيها هذه السمات منصبّة على حدٍّ من حدود الجملة كماهو الشأن في التراكيب التالية:

(203) أ- تذكرت **المرحوم بكراً**

ب- **كم كتاب** قرأ خالد!

ج - **نعم الأستاذ** خالد!

على أساس هذه المعطيات، اقترحنا توسيع بنية الحد من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي بإضافة طبقة رابعة تضطلع برصد السمات الوَجهية إمّا عن طريق مخصِّص حدٍّ وَجهي Ω4 (إذا كانت هذه السمات تتحقق صرفياً)أو بواسطة لاحق حدٍّ وَجهي θ4 (في حالة تحققها معجمياً). حسب هذا الاقتراح، تُصبح بنية الحدِّ البنية الممثَّل لها على الشكل التالي:

([4 θ [3θ [2 θ [1 θ [س φ]: س ي 1Ω] 2 Ω] 3Ω]4Ω]) (204)

إذا تبنينا هذا الاقتراح، تكون بنيةُ الحد «**كم كتاب**» في الجملة (203 ب) هي البنية (205):

(205)[ع . ج كث [ك [1 [٥س ي : [كتاب] س] Φ] Φ | Φ | Φ | Φ |) متق .
حيث نرمز المخصصان ع . ج – كث و ك و1 إلى وجه التعجب التكثير وإلى التنكير والعدد بالتوالي .

وقد أشرنا بنفس المناسبة إلى إمكان الذهاب بتوسيع التماثل البنيوي بين الجملة والحد إلى أبعد من ذلك بافتراض طبقة خامسة تكون الطبقة الإنجازية إذا صحّ أن الحد البسيط يمكن أن يأخذ قوة إنجازية يتفرّد بها (غير القوة الإنجازية التي تحملها الجملة التي تتضمنه).

حين يتعلق الأمر بحدٍّ معقد فإننا نكون أمام حدٍّ هو نفسه حملة كما هو الشأن في التراكيب (193 أ-ب) و(194 أ-ب) مثلاً. ولرصد البنية الداخلية للحدود المعقدة يجب أن نقاربها من منطلق طبيعة التركيب المدمَج في هذه الحدود، وعلى الخصوص من منطلق التمييز الآنفة الإشارة إليه (196) بين التركيب المُدمَج المزمَّن والتركيب المدمَج غير المزمَّن.

(1) لا يمكن أن تتضمن بنيةُ التركيب المدمج غير المزمَّن إلاّ الطبقات التي تستقل الحمل الموسَّع، أي طبقتي الحمل المسوَّر والحمل المركزي. هذه البنية ذات الطبقتين هي بنية الحدود «المسمّاة» (الحدود ذات المحمول المصدري) والحدود التي يرد محمولها اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول:

(206) أ- سرني **إكرام** عليٍّ هنداً
ب- زارني **العاشقُ** أخوه هنداً
ج- قابلت **المجدوعَ** أنفُه

(٢) أمّا التراكيب المدمجة المزمّنة فإن بنيتها الداخلية تكون بنية على الأقل ثلاثية متضمنة لجميع طبقات المستوى التمثيلي : الحمل المركزي والحمل المسوّر والحمل الموسّع. في هذا الباب، يستدل ديك (1997 ج [2]: 28- 29) على أن الجمل الموصولية لا يتعدى مجالُها الحمل الموسّع، سواء أكانت « ذات رأس » (193 أ) أم كانت « حرّة » :

(207) وقع **ما كنّا ننتظر وقوعه**

و تتحدَّد بنية التراكيب المدمجة المزمّنة الأخرى وَفقاً لطبيعة المحمول الرئيسي :

أ) يرد التركيبُ المدمجُ حملاً موسّعاً مع المحمولات الرئيسيّة التي من قبيل « **رأى** » و « **سمع** ».

(208) أ - رأى خالد **بكراً يصافح زينب**
ب- سمعت هند **زينب تتلو القرآن**.

(ب) ويتسع مجال التركيب المدمج ليشمل الطبقة الرابعة، الطبقة الوَجهيّة، مع المحمولات الرئيسيّة التي من قبيل « **ظن** » و « **اعتقد** » و « **حسب** » وغيرها :

(209) أ. ظنت هند **أن خالداً لن يعود**
ب. يحسب بكر **أنه لن يعاقب أبداً**

(ج) ويصل التركيب المدمج إلى تمام الجملة، متضمناً الطبقات الخمس جميعها حين يكون المحمول الرئيسي من المحمولات الدالة على التواصل اللغوي(« **قال** »، « **سأل** »، « **بلغ** » ..):

(210) أ – قال خالد لبكر إن امتحان هذا الفصل سيكون صعباً .
ب– سألت زينب هنداً هل انتهت من تحرير أطروحتها .

2 . 2 . 2 . 2 . 2 . 2 . الجملة المركّبة تركيب عطف:

تُعدُّ القاعدة (211)، كما هو معلوم(ديك 1980و 1997ج 2، المتوكل 1986و 1988)، القاعدةَ المسؤولة عن اشتقاق التراكيب العطفية في النحو الوظيفي:

(211) α –> α1 ع α٢ ... ع αن (ن > 1)
حيث α = محمول ، حد ، جملة ... و ع = عاطف مجرّد .

تفيد القاعدة (211) أن عنصراً ما من عناصر البنية التحتيّة (محمول،حد، جملة..)يتم توسيعه بإضافة عنصر مماثل (محمول ، حد، جملة) .

شرط المماثلة بين العنصر المضاف و العنصر الموسَّع (المعطوف والمعطوف عليه) يضمن منع اشتقاق تراكيب لاحنة من قبيل (212)مثلا :

(212) *أريد شاباً وأن يزورني الأصدقاء

لا يكفي أن يحصل التماثل بين المتعاطفات من حيث النمط بل يُشترط أن يحصل التطابق من حيث البنية والعلاقات القائمة داخلها. وقد اقترحنا، في هذا الباب، مبدأ التناظر (213) :

(213) **مبدأ التناظر** :

« يُعطف بين المتناظرات »

حين يتعلق الأمر بعطف الجمل، وهو ما يهمنا هنا، يكون مُفاد المبدإ (213) أنه لا يسوغ العطف بين جملتين إلا إذا تماثلت الجملتان لا من حيث بنيتهما فحسب (جملة تامة وجملة تامة، قضية وقضية، حَمْل وحمل،حد معقد وحدّ معقد) بل كذلك من حيث العلاقات (الوظائف الدلالية والتداولية والوجهية)وقيم المخصِّصات (الإنجازية، الوَجهيَة...). بهذا المفهوم، يكون المبدأ (213) كفيلاً بمنع العُطُوف التي من قبيل (214 ب) حيث عُطفت قضيةٌ على حَمل و(215 ب) حيث عُطِف بين جملتين متباينتين من حيث قيمة مخصِّصهما الإنجازي (سؤال إخبار) و(216 ج) حيث تم العطف بين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة :

(214) أ- سمع خالد هنداً تبكي وزينب تواسيها

ب- * سمع خالد هنداً تبكي وأن زوجها سيغادر البلد

(215) أ- هل عادت هند من السفر وهل استقبلها خالد في المطار؟

ب -* عادت هند من السفر وهل استقبلها خالد في المطار؟

(216) أ- استعارت زينب **كتاباً** واشترت **مجلة**.
ب - **كتاباً** استعارت زينب و**مجلّة** اشترت
ج - * استعارت زينب **كتاباً** و**مجلة** اشترت.

من ملاحظة وتدبّر هذه المعطيات وشبيهاتها المتناولة بتفصيل في مكان آخر (ديك 1980 و1997 ج 2، المتوكل 1986 و1988) ومن ثبوت ورود القاعدة (211)مشفوعة بالمبدإ (213)،يمكن أن نستنتج مايلي:

(أ) بالإمكان أن يُعد العطف بصفة عامة عملية استنساخ متوالٍ لبنية واحدة يتم تكرارها عبر السلسلة العطفية؛

(ب)ليست البنية المستنسخة، في الواقع، سوى تحقق مُعيَّن لبنية الخطاب النموذجية (13) إمّا كليّاً أو جزئياً؛

(ج)يؤشّر الاستنتاجان (أ) و(ب)، إن صحّا، إلى أن الجملة المركبة تركيب عطف يحكمهابنيوياً ما يحكم الجملة بوجه عام البسيطة والمشتقة والمركّبة تركيب إدماج وإلى أن افتراض التماثل البنيوي بين هذه الأنماط الجُملية وارد.

2 . 2 . 2 . 3 . الجملة الكبرى .

2 . 2 . 2 . 3 . 1 . تعريف الجملة الكبرى .

ثمة عناصر ترد مصاحبةً للجملة لكنها لا يمكن أن تعد من مكوناتها باعتبار الجملة، كما تقدم تحديدها، حملاً تعلوه قضيةٌ تعلوها قوة إنجازية .

وتقوم هذه «المكونات الخارجيّة» بوظائف متعدّدة كرسم حدود الوحدة الخطابية (فواتح وخواتم) وتحديد مجال الخطاب (ما درجنا (المتوكل 1985) على تسميته" مبتدأ") أو تدقيق / تعديل / تصحيح ماورد في الوحدة الخطابية («الذيل ») أو استدعاء انتباه المخاطب وإشراكه في عملية التخاطب (المنادى، التّحايا . . .) وغير ذلك .

وتتموقع هذه العناصر جميعها خارج الجملة فترد إمّا قبلها :

(217) أ - **يازينب**، إن اختك تنتظرك

ب- **السلام عليكم** !محاضرةهذا اليوم في موضوع . . .

ج - **خالد**، ساعده بكر في بناء بيته .

أو بعدها :

(218) أ- ألّفه خالد السنة الماضية ، **هذا الكتاب**

ب- « . . . . » **مع السلامة**

أو في موقع اعتراض :

(219) العمر – **لو تدري** – قصير

2 . 2 . 2 . 3 . 2 . جملة أم نص ؟

ثمة إشكال فيما يخص طبيعة الوحدة الخطابية المكوّنة من الجملة (كما حدّدناها هنا) وهذه العناصر الخارجية : هل نحن أمام جملة من حجم أكبر (« جملة كبرى ») أم نحن أمام نص؟

النزوع العام في النظريات اللسانية الحديثة هو اعتبار العناصر الخارجية الممثل لها في التراكيب (217) و (218)و (219) عناصر نصّية (لاجمليّة)تقوم بوظائفها في إطار نص كامل. فيما يخص النحو الوظيفي، يتخذ ديك (ديك 1997 ج2: 379 - 407) موقفاً وسطاً. فهو لا يعرض لهذه العبارات في الفصل الذي يُفرده للمقاربة الوظيفية للنص (أي الفصل الثامن عشر)، لكنّه يحدّد وظائفها (ديك 1997ج 2 : 384) على أساس أنها وظائف نصّيّة.

أمّا الموقف الذي نراه، حالياً، الموقف الأسلم، فيمكن تلخيصه على النحو التالي:

(أ) إن جميع العبارات التي تعنينا هنا عبارات خارجية، مستقلة عن الجملة التي يمكن أن تُواردها لكن هذا الاستقلال درجات.

من هذه العبارات ما لا يمكن أن يُفهم إلا على أساس أن الوظيفة التي يقوم بها تتعلق بالنص ككل. ومن خصائص هذه الفئة من العبارات أنها مستقلة بنوياً استقلالاً تامّاً عن الجملة. ونقترح أن يدرج في هذه الفئة كل أصناف العبارات التي تفتتح أو تنهي أو تمطّط الخطاب(«**السلام عليكم**»،«**مع السلامة**»،«**دعنا نراك**»...) مثلاً. في المقابل، ثمة عبارات «خارجية» تقوم بوظائف قد تتعدّى مجال الجملة التي تواردها؛ لكنها ترتبط بهذه الجملة لا تداوليّاً فحسب بل بنيَويّاً كذلك. هذا هو شأن المكون المبتدأ والمكون الذيل، مثلاً، اللذين يتعالقان و الجملة التي يواكبانها تداوليا ودلالياً وبنيوياً . من ذلك أن «المبتدأ»، على سبيل المثال، يفرض قيوداً على الجملة الموالية :

(220) أ– **هذا الكتاب**، قرأتُه
ب– * **هذا الكتاب**، شربته

ويتطلب، في أغلب الأحوال، ضميراً عائداً داخل الجملة :

(221) أ– **خالدٌ**، صافحته اليوم
ب– * **خالدٌ**، صافحت اليوم

كما أنه من الممكن أن يمتص داخل الجملة :

(222) أ– **بكر** ، لمحتُه
ب– **بكراً** لمحته

(ب) تُترك العباراتُ التي تنتمي إلى الفئة الأولى كي تقارَب في إطار بنية الخطاب حين يكون نصّاً أمّا العبارات التي تشكّل الفئة الثانية، فيمكن أن تقارَب إنطلاقاً من منظورين اثنين:

(١) تُعامَل هذه العبارات على أساس أنها حاملة لوظائف نصّيّة (كتحديد "مجال الخطاب" مثلاً)، أي لعلاقات تتعدى مجال الجملة الواحدة. في هذه الحالة، تؤوَّل العلاقاتُ التداولية الدلالية والبنيوية التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة على أساس أنها قائمة بين المكون المعني بالأمر (ما نسميه «مبتدأ» مثلاً) وجميع الجُمَل التي تليه، أي وحدات النص الجمليّة كلها.

(٢) ويمكن أن تُعد العبارات نفسها، بحكم ارتباطها بالجملة، تشكل مع هذه الجملة وحدة خطابية أكبر، يمكن تسميتها (نظراً لعدم توافر المصطلح الملائم)« جملة كبرى». في إطار هذه المقاربة يمكن أن يُمثل لبنية الجملة الكبرى حسب مسطرتين اثنتين هما التاليتان:

(أ) يمكن تبني اقتراح كوفالي (1995) والمتوكل (1998) الذاهب إلى أن المكونات الخارجية لواحق طبقة سادسة تنضاف إلى الطبقات الخمس الواردة في البنية (13). حسب هذا الاقتراح تكون بنية الجملة الكبرى هي، في عمومها، البنية التالية:

(223) [Π 6 ج ي : [Π 5 و ي : [. . .] Σ 5] Σ 6]

حيث يرمز Σ6 إلى المكونات الخارجية.

في حالة تبني هذا الاقتراح، يتعيَّن وضع قواعد موقعة تفي بإسناد المواقع الملائمة (قبل أو بعد الجملة).

(ب) ويمكن، كذلك، أن تُعَدَّ المكونات الخارجية مكونات ذات مواقع ثابتة (قبل الجملة أو بعدها أو داخلها) كما كان الشأن في أدبيات النحو الوظيفي الأول(ديك 1978؛ المتوكل 1985وغيرهما) :

[β ، [5 Σ [. . .]: و ي 5 Π] ، α] (224)

إن لكل من هاتين المقاربتين ما يبررها نظرياً إلا أن ما يمكن أن يدعم المقاربة الثانية اكتشاف معطيات (في لغات مختلفة) تثبت أن البنية (225) :

[β ، [. . .] ؛ α] (225)

التي هي تعميم واختزال للبنيتين (223)و (224) يمكن أن تُفترض في مستويات أخرى غير الجملة كالحد حيث بالإمكان الحديث عن« ذيل الحد »في مقابل« ذيل الجملة »وذلك ما يذهب إليه ديك (ديك 1997 ج 2 : 402)حين يتعلق الأمر بالتراكيب التي من قبيل (226) :

(226) زارني أخوك، **أعني علياً**، البارحة

2 . 3 . البنية النموذج والنّص

هدفنا في هذا المبحث استكشاف مدى ورود افتراض التماثل البنيوي حين يكون الخطاب نصاً ومدى تحقق البنية النموذج المفترضة حين يتعدى الخطاب الجملة الواحدة (بسيطة أو معقدة).

2 . 3 . 1 . تعريف النص (تذكير):

تقدّم أننا نُطلق مصطلح «الخطاب» هنا على كل وحدة تواصلية، أي على كل إنتاج لغوي (شفوي أو، مكتوب) يتم بواسطته التواصل الناجح بين متخاطبين معينين في موقف معيّن كما تقدم أن الخطاب، باعتباره وحدة تواصلية، يمكن أن يكون مفردة أو مركباً اسمياً أو جملة (بسيطة أو معقدة) أو نصاً. في إطار هذا التعريف للخطاب، يصبح النص كلّ وحدة تواصلية تعدت الجملة الواحدة سواء أكانت الجملة بسيطة أم معقدة. النص، إذن، مجموعة من الجمل البسيطة أو مجموعة من الجمل البسيطة والمعقدة تشكل خطاباً أي وحدة تواصلية تامة.

2 . 3 . 2 . بنية النص:

2 . 3 . 2 . 1 . الوحدات النصّية:

حسب التعريف المعتمد هنا للنص، تكون أصغرُ وحدة نصّية هي الجملة، على أساس أن النص مجموعة من الجمل تكوّن نفس الوحدة التواصليّة (أي خطاباً).

ويمكن أن تتوسط بين الجملة (البسيطة أو المعقدة) كوحدة دنيا والنص كوحدة عليا وحدة وسطى (أو وحدات وسطى) يمكن أن نطلق عليها مصطلح « القطعة » . ويمكن أن تُقسَّم القطعة بدورها إلى وحدات تصغُرها وتكبُر الجملة يمكن تسميتها « قطعاً فرعية » أو « فقرات » مثلاً . إلاّ أننا سنقتصر هنا، قصد التبسيط، على الوحدات الثلاث الأساسية، النص والقطعة والجملة التي تتعالق وفقاً للسُّلَمية التالية :

(227) جملة > قطعة > نص

حيث تُفهم « الجملة » على أساس أنها يمكن أن تكون بسيطة أو معقدة (مشتقة، مركبة، كبرى).

النص، إذن، مجموعة قِطَع و القطعة مجموعة جُمَل . على هذا الأساس، يمكن التمثيل لبنية النص في عمومها، من حيث الوحدات المكوِّنة لها كالتالي :

(228) [Π ص ي : [(قطعة 1) (قطعة 2) . . . (قطعة ن)]]

[Π ق ي : [(جملة 1) (جملة 2) . . . (جملة ن)]]

[Π و ي : [قضية]]

[Π س ي : [حمل]]

2 . 3 . 2 . 2 . بناء النص

ماهو الأهم هنا هو أن بنية كل من الوحدات النصية، الجملة والقطعة والنص، تخضع للبنية الخطابية النموذج. فالقطعة كالجملة، تتضمن مستويين اثنين، مستوى علاقياً ومستوى تمثيلياً، على أساس أن المستوى الأول يأوي طبقتين، طبقة انجازية وطبقة وجهية، وأن المستوى الثاني يتضمن طبقات ثلاثاً: طبقة تأطير وطبقة تسوير وطبقة وصف إضافة إلى النواة. بنية القطعة إذن هي البنية التالية:

(229) [II 5 ن ق ي : [II 4 س ي : : [II 3 ظ م ي : [II 2 ر ي [II 1 ك ي : [ح ي محمول (س 1)، . . .، (س ن)]] Σ 1] Σ 2] Σ 3] Σ 4] Σ 5]

وتقوم بين مكونات البنية (229) نفس العلاقات أو على الأصح نفس أنواع العلاقات (علاقات إحالية، قيود توارد، وظائف) التي تقوم بين مكونات الجملة.

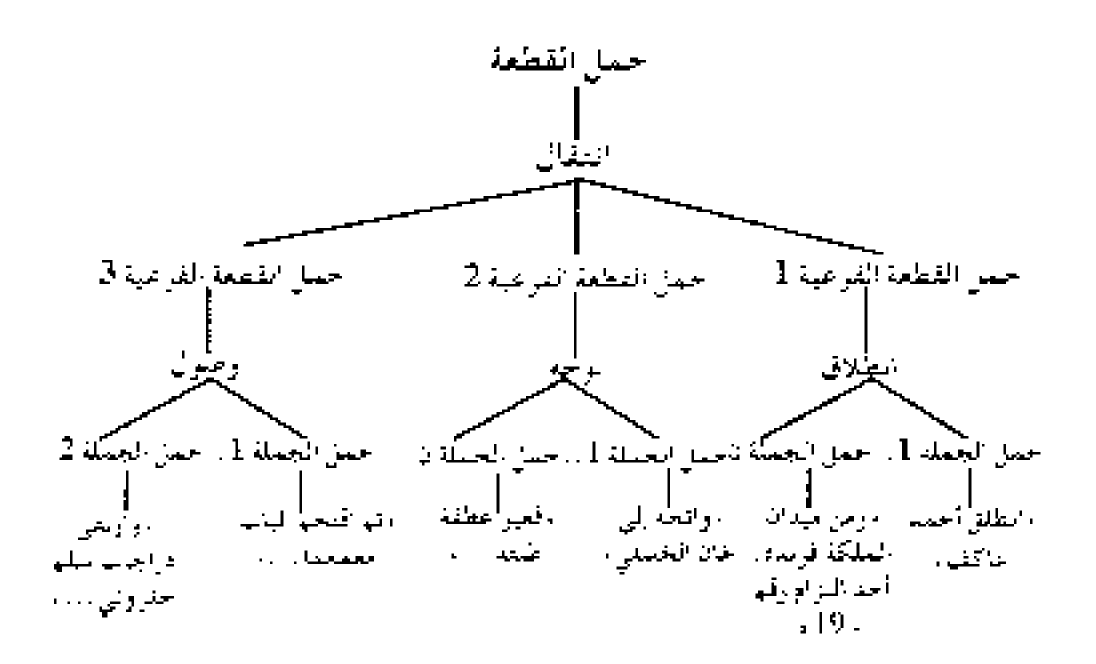
ومن الممكن افتراض أن النص باعتباره كلاً يخضع لنفس البنية النموذج مكونات وعلائق بحيث تنتظم قطعه المختلفة في حمل أكبر يمكن أن يتضمن الطبقات الثلاث، التأطيرية والسورية والوصفية وأن تواكبه الطبقتان العلاقيتان الإنجازية والوجهية.

إذا صح هذا الافتراض، أمكن القول إن نفس البنية (التي يمكن أن نسميها «البنية الخماسية») تتكرّر في مختلف الوحدات النصّية من الجملة إلى النص ككل مروراً بالقطع والقطع الفرعية والفقرات.

لنأخذ الآن، قصد التوضيح، مثالاً لذلك، رواية «**خان الخليلي**» لنجيب محفوظ. إذا نظرنا إلى هذه الرواية على أساس أنها وصف لرحلة تقوم بها أسرة أحمد عاكف من حيّها القديم، حي السكاكيني، إلى خان الخليلي ثم إلى ضاحية الزيتون كان من إمكانات تقسيمها أن تقسّم إلى ثلاث قطع كبرى هي، حسب التوالي الخطي السطحي «الانتقال إلى خان الخليلي» و«حياة الأسرة في خان الخليلي» و«الانتقال إلى ضاحية الزيتون». على أن تقسم كلّ قطعة من هذه القطع نفسها إلى قطع فرعية («حب أحمد عاكف لنوال»، «قصة حب رشدي عاكف ونوال»، «موت رشدي عاكف»... بالنسبة للقطعة الثانية مثلاً) ثم إلى فقرات (الفقرات التي ترصد مراحل قصة حب رشدي عاكف ونوال مثلاً) ثم إلى جمل.

لنَفْحَصْ بشيء من التفصيل، بنية القطعة الأولى، القطعة التي تصف انتقال أحمد عاكف من الوزارة التي يشتغل بها إلى بيته الجديد في خان الخليلي ماراً بميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر.

تتجمع حُمول الجمل التي تصف هذا الانتقال لتشكل حمولَ القطع الفرعية "الانطلاق" ثم "التوجه" ثم "الوصول". وتتجمع حمول القطع الفرعية الثلاث هذه لتشكل حَمل القطعة ككل كما يوضح ذلك الرسم التالي:



يتكون حمل القطعة من نواة وثلاث طبقات، طبقة وصفية وطبقة تسويرية وطبقة تأطيرية. مكونات النواة محمول وموضوع. أما المحمول فهو المحمول الناتج عن تجميع محمولات القطع الفرعية الثلاثة، أي «**انطلق**» و«**توجه**» و«**وصل**» التي هي ناتجة بدورها عن تجميع لمحمولات الجمل التي ترصد مختلف مراحل انتقال أحمد عاكف من باب الوزارات إلى بيته في خان الخليلي. أما الموضوع فواحد وهو المتنقل، أي أحمد عاكف على أساس أن محمول القطعة محمول أحادي. فيما يخص التمثيل لنواة القطعة فيمكن أن نقترح ثلاثة إمكانات هي التالية: **أولاً**. يُمثَّلُ للمحمول بواسطة محمول عام مجرد كالمحمول «**انتقل**»:

(231) [{انتقل} ف (س١ أحمد عاكف) منف]

ثانياً، يُمثَّلُ له في شكل متوالية من محمولات القطع الفرعية:

(232) [{ انطلق، توجه، وصل} ف (س١: أحمد عاكف) منف]

ثالثاً، كما يمكن أن يمثل له بمتوالية من جميع محمولات الجمل الدالة على الانتقال:

(233) [[انطلق، اخذ، اتجه، عبر، اقتحم]ف (س^{1}: أحمد عاكف) منف]

الفرق بين الإمكان الثالث والإمكانين الأول والثاني، أن التمثيل فيه للمحمول يتم في شكل محمولات محققة معجمياً عوضاً عن محمول عام مجرد.

يبدو لنا أن الإمكان الأول أفضل الإمكانات الثلاثة على الأقل لأنه أقل كلفة وهو الذي سنتبناه هنا.

وتتكون البنية الوصفية لحمل القطعة من المخصّص الجهي «تام (المخصّص المتحقق في الأفعال الدالة على الانتقال) واللواحق الدالة على مصدر الانتقال("أبواب الوزارة")وهدفه (بيت أسرة أحمد عاكف في خان الخليلي) ومحطاته(ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر) والمشاركين في الانطلاق («مصاحبين»). على هذا الأساس، تكون الطبقة الأولى، طبقة الوصف، هي التالية:

(234) [تا ك ي: [ح ي [انتقل]ف (س^{1}: أحمد عاكف) منف] (ص^{1}: ابواب الوزارة) مص (ص^{2}: خان الخليلي) هد (ص^{3}: ميدان الملكة فريدة) حط (ص^{4}: ميدان الازهر) حط (ص^{5}: جماعات الموظفين) صا].

الطبقة الثانية في حمل القطعة هي الطبقة التسويرية. وإن كنا لا نجد للتسوير تحققاً صورياً (صرفياً) في هذه القطعة فإن فيها عبارات تكمّم الواقعة من حيث تكرارها أو تكرار بعض مراحلها («**مضى يذرع الطوار**») أو من حيث إيقاع تحققها («**فتريث قليلاً**»، «**وكان من عادته ...**»).

(235) [ϕ ري [... [...] ....] (ص[6] : [مضى يذرع الطوار]) تاك (ص[7]: [وتريّث قليلاً]) قط]

حيث : تك = مكرر، قط = متقطع.

أمّا أعلى طبقة في حمل هذه القطعة فهي الطبقة التأطيرية التي تتكون من المخصّص الزمني «المضي» المتحقق في محمولات الجمل الدالة على واقعة الانتقال من الوزارة إلى البيت ومن لواحق زمنية ولواحق مكانية:

(236) [مض و ي :[... [... [... [...] ...] (ص[8]: [انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر سنة 1941 ...]) زم (ص[9] : [مقاهي عامرة ودكاكين ...]) مك (ص[10] :[كان الشارع طويلاً في ضيق ..]) مك]

ونشير، هنا، إلى أن ما يشكّل اللواحق المكانية في هذه القطعة قطع فرعية أو فقرات تصف الأمكنة التي تؤطّر تنقل أحمد عاكف من باب الوزارات الى خان الخليلي.

فيما يتعلق الآن بالمستوى العلاقي، فإنه بالإمكان التمييز، في القطعة التي هي موضوع الفحص هنا، بين طبقة وجهية وطبقة إنجازية.

بما أن نمط النص الذي بين أيدينا، نمطُ السرد الموضوعي (بمفهوم بنفنيست) فإن السمة الوَجهيّة الغالبة هي السمة « موضوعي ». ولأننا لا نجد في القطعة لواحق وَجهيّة، فإن الطبقة الوَجهية يمكن أن يمثل لها بالشكل التالي :

(237) [ضع س ي : [... [... [... [...] ...] ...] ...]]

حيث : ضع = موضوعي

إلا أن ثمة داخل القطعة فقرات لا تندرج في الواقعة الأساسية، واقعة الانتقال، كالفقرات غير السردية (الحوارات الواردة في القطعة) والفقرات الوصفية التي تبين عن موقف المؤلف مما يصف. السمة الوجهيّة لهذه الفقرات ليست بالضرورة سمة الموضوعية كماهو الشأن في الفقرة التي تستهل كالتالي :

(238) «**ومن عجب** أنه عُدَّ يوما ممن يعنون بحسن هندامهم وأناقتهم...»

ولنفس السبب، أي نظراً لكون القطعة تنتمي إلى نمط النصوص السردية « الموضوعية »، تكون القوة الإنجازية « الإخبار » المحض (أي الإخبار الذي لا تصاحبه أية قوة انجازية مستلزمة) باستثناء الفقرات غير السردية (الحوارات).

بنية القطعة الأولى في رواية خان الخليلي، إذن، هي البنية التي يمكن التمثيل لها كالتالي :

(239)] خب و ي :ا ضع س ي ا مض و ي :] 0 ر ي : [تاك ي :] ح ي {انتقل }ف (س[1] : احمد عاكف) منف] (ص[1] : ابواب الوزارات) مص (ص[2] :خان الخليلي) هد (ص[3] : ميدان الملكة فريدة) حظ (ص[4] : ميدان الأزهر)حظ (ص[5] : جماعات الموظفين) صا] (ص[6] : [مضى يذرع الطوار]) تك (ص[7] : [وتريث قليلاً]) قط] (ص[8] :] انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر 194] . . .]) زم (ص[9] : [. . . مقاهي عامرة ودكاكين . . .]) مك (ص[10] :] كان الشارع طويلاً في ضيق . . .])مك]]] .

تقوم بين مكونات القطعة العلاقات التي تقوم بين مكونات البنية النموذج والتي تتحقق بين مكونات الجملة . ففي إطار النواة، يخضع الموضوع المنفذ (أحمد عاكف) لقيد التوارد الذي يفرضه محمول القطعة العام (« **انتقل** »).ويحمل هذا الموضوع الوظيفة الدلالية «**المنفذ**» التي كان من الممكن أن يحملها الموضوع الأول في جملة كما تحمل لواحق الطبقات الثلاث الوظائف الدلالية("مصدر"، "هدف"، "محطة"، "زمان"، "مكان"...) التي تحملها عادة نفس هذه اللواحق حين ترد في الجملة .

وتسند الوظيفة التداولية المحور داخل القطعة على الشكل التالي : يُسند «المحور الجديد» إلى مجموعة من الذوات التي تدرج لأول مرة : «أحمد عاكف»، «تيارات من الخنق»، «بواب نوبي»، «الصنّاع»... وتظل بعض هذه الذوات «محاور جديدة» (البواب النوبي مثلا) لكونها لا يعاد لها ذكرٌ بعد إدراجها في حين تأخذ ذوات أخرى وظيفة المحور المعطى (أحمد عاكف، أمّ أحمد عاكف، ابو أحمد عاكف...). وينتقي من بين المحاور المعطاة هذه، أحمد عاكف، ليكون المحور المعطى الرئيسي في القطعة (وفي الرواية ككل) لكونه الذات التي تستقطب أكبر كم من

المعلومات والتي تشكل أطول سلسلة محورية. وتُسنَد الوظيفة التداولية « بؤرة الجديد » إلى حمل القطعة برُمَّته على اعتبار أن واقعة الانتقال ككل (مع وقائعها الفرعية) هي المعلومة الجديدة بالنسبة لهذه المرحلة من الرواية. على هذا، وبإضافة هاتين الوظيفتين التداوليتين تصبح بنية القطعة كالتالي :

(240) [خب و ي : أ ضع س ي : [. . .] . . .] . . .] ح ي {انتقل}ف (س 1 : أحمد عاكف) منف مح -عط- رس] . . .] . . .] . .] بؤجد]]

حيث : مح - عط رس = محور معطى رئيسي

أمّا العلاقات الإحالية في القطعة، فهي، كما يمكن أن نتوقع، صنفان : إحالات " خارجيّة " تربط بين مكونات بنية القطعة والعالم الذي يشكل مرجعيتها وإحالات "داخليّة" تربط مكونات البنية بعضها ببعض.

(١) تربط إحالات الفئة الأولى مكونات القطعة بالواقعة العامة (« الانتقال ») وبوقائعها الفرعيّة (« الانطلاق »، « التوجّه » . . .) كما تربطها بالذوات (أحمد عاكف، جماعات الموظفين، البواب النوبي . . .) والأمكنة (باب الوزارات، ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر، خان الخليلي . . .). ويمكن التمييز بين إحالات البناء التي تُدرج الوقائع والذوات والأمكنة لأوّل مرة وإحالات التعيين التي يتم عن طريقها الربطُ بين المكونات ووقائع أو ذوات أو أمكنة سبق أن أُدرجت.

(٢) تربط إحالات الفئة الثانية توارُدات نفس الواقعة أو نفس الذات أو نفس المكان بعضها ببعض. ويتم هذا الربط بواسطة ضمائر عائدية:

(241) «انطلق **أحمد عاكف** (ي)... وكان من عادته (ي)... كان قلبه (ي) ينازعه (ي) إلى المقام القديم الحبيب...».

أو عن طريق التكرار المعجمي:

(242) «**مضى يذرع الطوار** في انتظار ترام يوصله إلى ميدان الملكة فريدة... **مضى يذرع الطوار** لأنه لم يكن يحتمل الجمود طويلاً...».

وتتضافر الفئتان من الإحالات في خلق اتساق القطعة وضمان استمراره. يقوم اتساق القطعة على الإحالة على عالم ذهني يخلقه المؤلف ويجعل القارىء يشاطره إياه عبر مرجعية (وقائعية، مكانية...) تصبح بالتدرج مشتركة. كما يقوم الاتساق على المحافظة على استمرار محور القطعة الرئيسي عبر إنشاء سلسلة محورية وإغنائها بالتدرج كما هو الشأن، مثلاً، في المقتطف (241).

يمكن القول إن ما قلناه عن بنية هذه القطعة، من حيث المكونات ومن حيث العلاقات، يصدق على بنية القطعتين المواليتين، أي القطعة التي تصف إقامة أحمد عاكف مع أسرته في خان الخليلي والقطعة التي تروي انتقالهم من خان الخليلي إلى ضاحية الزيتون، حيث يمكن إرجاع بنية القطعة الأولى إلى البنية العامة التالية:

(243) [خب و ي :[ضع س ي : [. . .[. . .] . . .] ح ي {أقـام}ف (س 1: احمدعاكف) منظ] (ص 1: أسرة احمدعاكف) صا] . .] . .]]]

وبنية القطعة الثانية إلى :

(244) [خب و ي :[ض ع س ي : [. . .[. . .] . . .[ح ي {انتـقل} (س 1: أسرة أحمد عاكف) منف] (ص 1: خان الخليلي) مص (ص 2: الزيتون) هد] . . .] . . .]]].

على أساس أخذ ماورد في إطار السرد وحده بعين الاعتبار(أي باستثناء الفقرات الحوارية وفقرات «الحوار الداخلي»... حيث تختلف قيم المخصّصين الإنجازي والوَجهي).

وتشكل البنيتان (243)و (244)، بالطبع، تجميعاً لبنيات جمل وفقرات وقطع فرعية تماماً كما كان الشأن بالنسبة للقطعة الأولى. فالقطعة الثانية،مثلاً،تتضمن قطعتين فرعيّتين ترويان قصة حب أحمدعاكف لنوال وقصة حب رشدي عاكف ونوال على التوالي تضاف إليهما قطعة فرعية ثالثة تصف مرض رشدي عاكف وموته. ويمكن التمثيل للبنيات العامة لهذه القطع الفرعية الثلاث كالتالي:

(245) [خب و ي : [ض ع س ي : [. . .[. . .] . . .[ح ي {أحب}ف (س 1: أحمد عاكف)متض (س 2 : نوال) متق] . . .] . . .] . . .]]].

(246) [خب و ي : [ضع س ي : [. . .[. . .] . . .] ح ي {تحاب} ف (س 1: (رشدي عاكف) و (نوال)) متض] . . .] . . .] . . .]]].

(247) [خب و ي : [ض ع س ي : [...] ... [...] ج ي {انتقل} ف (س[1]: أسرة أحمد عاكف) منف مح –عط – رس] ...] ...] ...] بؤجد]] .

لنصل ، الآن إلى المستوى الأعلى ، مستوى نص رواية خان الخليلي . تقدَّم أنَّ من القراءات الممكنة لهذه الرواية: قراءتها على أساس أنها رحلة أسرة عاكف من حي السكاكيني إلى حي خان الخليلي ثم إلى الزيتون . إذا اعتمدنا هذه القراءة ، أمكن التمثيل لبنية النص ككل على النحو التالي :

(248) [خب و ي : [ضع س ي : [مض و ي :[Φ ري :[تاك ي :[ج {رَحَلَ} ف(س[1]: احمد عاكف) منف مح – عط– رس] (ص[1]: أسرة أحمد عاكف) صا (ص[2] :السكاكيني) مص (ص[3]: خان الخليلي) هد(ص[4]: الزيتون) هد]] (ص[5]: سنة)زم (ص[6]: خان الخليلي) مك] بؤجد]] .

ويمكن أن نمثل لبنية نفس النص باعتبار أن جملة هو القطع الكبرى الثلاث مضموماً بعضها إلى بعض :

(249) [خب و ي : [ضع س ي :[حمل] بؤجد]]

[قطعة 1– قطعة 2– قطعة 3]

يتبين من التمثيل (248) أن نفس العلاقات القائمة في مستوى الجملة ومستوى القطعة نجدها كذلك في مستوى النص ككل سواء أتعلق الأمر بالوظائف الدلالية أو التداولية أو بالإحالات الخارجية أو

الداخلية. وتصب هذه العلاقات جميعها في مصب واحد هو خلق اتساق النص وضمان استمراره. ويقوم بهذا الدور على الخصوص الإحالات الخارجية التي تتيح بناء العالم الذهني المتجانس للنص بالتدريج من بداية الرواية إلى نهايتها والإحالات الداخلية التي تربط مكونات النص بعضها ببعض عبر سلاسل محورية (خاصة سلسلة المحور الرئيسي)بواسطة الضمائر كما في المقتطف (241) أو بوسائل معجمية (محور فرعي، محور مكرّر) :

(250) «انطلق **أحمد عاكف** (ي) ...ولفت سمعَ **أحمد**(ي)... ووجّه كمال خليل الخطاب إلى **عاكف** (ي)... وتنازعت **الكهل** (ي) عواطف جد متناقضة... فقال **الكهل** (ي) بلهجة فاترة...».

3. الثابت والمتغير:

رصدنا في المبحث الأول من هذا الفصل المعالم الكبرى للبنية النموذج من حيث مكوّناتها والعلاقات التي تتضمنها على أساس أنها بنية عامّة مجرّدة.

وتتبعنا في المبحث الثاني كيفيّة تحقق هذه البنية في مختلف وحدات الخطاب من الجملة إلى النص.

ولئن كان بالإمكان استنتاج أن البنية النموذج تظل ثابتة في عمومها عبر وحدات الخطاب هذه فإن بالإمكان كذلك ملاحظة بعض التغيرات التي تطرأ عليها، إمّا من حيث المكونات أو من حيث العلاقات، حين الانتقال من وحدة خطابية إلى أخرى.

3 . 1 . البنية النموذج وأنماط الخطاب

سبق أن أشرنا، في الفصل الأوّل، إلى أن من بين معايير تنميط الخطابمعيار الغرضال تواصلي (خطاب سردي / خطاب وصفي / خطاب حجاجي...) ومعيار مدى تدخل صاحب الخطاب في فحوى خطابه(خطاب ذاتي / خطاب موضوعي...) وأشرنا بنفس المناسبة إلى أن لنمط الخطاب تأثيراً في بنيته. ونورد هنا بعض المتغيِّرات البنيوية الراجعة إلى نمط الخطاب مع تصنيفها صنفين : المتغيرات المكوِّنيَّة والمتغيِّرات العلاقية.

3 . 1 . 1 . المتغيِّرات المكوِّنيَّة.

تتفاوت أهمية المستويين العلاقي والتمثيلي وَفقاً لأنماط الخطاب : بصفة عامة، يمكن القول إن المستوى العلاقي يفوق المستوى التمثيلي أهميَّة في الخطابات الذَّاتيَّة. ففي هذا النمط يرد الخطاب موجّها توجيها ذاتياً (حاملاً للسمات الوجهيَّة الذاتيَّة السابق تفصيلها) ويحمل قوة إنجازية حرفية قد تواكبها قوة إنجازية مستلزمة. وقد يأخذ المستوى العلاقي أهميَّة قصوى فيتقلص المستوى التمثيلي حتى يكاد ينعدم. ويحصل ذلك في الحالات التي يكون فيها القصد من الخطاب التعبير عن الذاتيات (مواقف، انفعالات، أحاسيس....). من أمثلة الخطابات التي يكاد ينعدم فيها المستوى التمثيلي :

(251) أ – رباه!

ب – يا الله!

ج – ويحك!

في مقابل ذلك، يتقلص المستوى العلاقي في الخطاب الموضوعي حيث لا ورود لسمات الذاتيّة (الانفعالية خاصة) وحيث القوة الإنجازية الوحيدة الممكنة هي القوة الإنجازية الحرفية "الإخبار". ففي هذا النمط الخطابي، لا مجال للقوة الإنجازية المستلزَمة التي تظلّ من خصائص الخطاب الذاتي. ويبلغ تقلص المستوى العلاقي منتهاه في الخطاب العلمي الصّارم أو في حالات "السرد المحض" حيث ينعدم المخاطَب انعداماً شبه كلي و كأن الأحداث، كما يقول بنفنيست (1966) «تسرُد نفسها». في هذه الحالات، يكاد المستوى التمثيلي المستوى الوحيد في الخطاب.

إ ن صحّت هذه الملاحظات، أمكننا أن نستخلص منها معايير لقياس الذاتية / الموضوعية في خطاب ما يمكن، مثلاً، أن ننمط الخطابات وَفقاً للسلمية التالية:

(252) **سلميّة الذاتية**

انعدام المستوى التمثيلي >...>...> انعدام المستوى العلاقي.

على أساس هذه السلميّة تتدرّجُ الخطابات بين قطبين: الذاتية القصوى المتمثلة في انعدام المستوى التمثيلي لحساب المستوى العلاقي والموضوعيّة القصوى المتمثلة في انعدام المستوى العلاقي لحساب المستوى التمثيلي. بعبارة أخرى، تتفاوت الخطابات من حيث الذاتية / الموضوعية حسب موقعها من البنيتين القطبيتين التاليتين:

(253)أ - [قوة حرفية / مستلزمة [وجه ذاتي [ϕ] لاحق وجهي]
لاحق إنجازي
ب - [ϕ [ϕ] حمل [ϕ [ϕ] .

فيما يخص المستوى التمثيلي، أي الحَمْل، توحي المعطيات أن للملاحظات التالية قدراً معقولاً من الورود:

(أ) تكون محمولات الخطاب السردي محمولات دالّة على أعمال أو أحداث(وقائع سمتها الحركيّة) في حين أن محمولات الخطاب الوصفي يغلب أن تكون محمولات دالة على أوضاع أو حالات (وقائع غير حركيّة) .

(ب) سبق أن بينّا، في الفصل الأول، أن مخصِّصَي الطبقتين التأطيرية والوصفية الزمني والجهي يأخذان القيمتين «مُضيّ» و «تام» في الخطاب السردي في حين يأخذان القيمتين «حاضر» و «غير تام» أو «مضي» و« غير تام» حين يكون الخطاب خطاباً وصفياً.

في نفس السياق، يُلاحَظ أن المخصص الجهي السوري (مخصِّص الطبقة الثانية) يأخذ القيمة «مستمر» أو« عادي» أو «متكرر» في الخطاب الوصفي بيد أن قيمته الغالبة في الخطاب السردي هي «آني».

3 . 1 . 2 . المتغيرات العلاقية

يترتب عن توزيع أصناف المحمولات وفقاً لأنماط الخطاب أمران: **أولاً**، يغلب أن ترد محمولات حُمول الخطاب السردي ثنائية أو ثلاثية في حين لا ترد محمولات حمول الخطاب السردي إلا

أحادية (أي ذات موضوع واحد)لكون المحمولات الدالة على الأوضاع أو الحالات محمولات « لازمة »،**ثانيا**، يأخذ الموضوع الأول في الخطاب السردي الوظيفة الدلاليّة « المنفذ » (في حمُول الأعمال) أو الوظيفة الدلاليّة « القوة » (في حمول الأحداث) في حين يأخذ نفس الموضوع الوظيفة الدلالية « المتموضع » أو الوظيفة الدلالية « الحائل » في حمُول الخطاب الوصفي.

سبق أن أشرنا إلى أن الوظيفة التداولية البؤرة تنقسم إلى عدة وظائف فرعية يمكن إرجاعها إلى وظيفتين كبريين اثنين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة. هاتان الوظيفتان البؤريتان يمكن أن تردا معاً في الخطاب الحجاجي بيد أن بؤرة الجديد وحدها يمكن أن ترد في الخطاب السردي أو الخطاب الوصفي حيث لا مجال لورود بؤرة المقابلة.

أمّا العلاقات الإحالية فإنها تظل واردة ببعديها « الخارجي » و « الداخلي » عبر مختلف أنماط الخطاب. إلا أنه من المتوقّع أن تُستخدم العلاقات الإحالية المقامية في الخطاب المباشر أكثر من غيره لخطاب غير المباشر). كما يُتوقّع أن يُعتمد في الخطاب السردي (خاصة إذا كان مكتوباً) على الإحالات السياقية بالدرجة الأولى.

3 . 2 . البنية النموذج و أقسام الخطاب :

لنذكّر بأن الخطاب، كما حدّدناه هنا، كل إنتاج لغوي يتم بواسطته التواصل في موقف ما وأن الخطاب من حيث وحداته، يمكن أن يكون مفردة أو مركباً اسمياً أو جملة (بسيطة / معقدة) أو نصاً. ولنذكر كذلك بأن أطروحة التماثل البنيوي التي تبنيناها تفترض أن بنية نموذجيّة واحدة تتحقّق في جميع هذه الوحدات الخطابيّة. وقد تتبعنا في المبحث السابق، تحققات البنية النموذج في كلٍّ من الجملة والمركب الاسمي والنص. والآن يتعيّن أن نتساءل هل تظل البنية النموذج ثابتة عبر تحققها في مختلف الوحدات الخطابية أم هل تطرأ عليها تغيرات على غرار ما يطرأ عليها من تغيرات من نمط خطابي إلى آخر.

للإجابة على هذا التساؤل، يجب أن نميز بين حالتين : حالة ورود هذه الوحدات الخطابية مستقلة بعضها عن بعض وحالة ورودها مدمجاً بعضها في بعض. بتعبير آخر، يجب أن نميّز بين الجملة حين تشكل بنفسها خطاباً تاماً وبينها حين تكون جزءاً من قطعة تشكل بدورها جزءاً من نص كامل. توحي المعطيات المدروسة أن البنية النموذج تتحقق، في الحالةالأولى، كاملة من حيث المكونات ومن حيث العلاقات. أمّا في الحالة الثانية، فيطرأ عليها من التغيرات ما يمكن أن نتوقعه كناتج لعملية الإدماج.

(أ) تقدم أن الجملة، حين تُدمَج في جملة أخرى (حين يتعلق الأمر بجملة مركّبة تركيب إدماج)، تكون إما حملاً موسّعاً أو قضية

أو جملة تامة (جملة تواكبها قوة انجازية)؛ ويبدو أن القاعدة العامة هي أن الإدماج، باعتباره علاقة تبعيّة، يجعل الجملة المدمَجة تابعة بنيوياً للجملة الرئيسية من حيث المكونات ومن حيث العلاقات. وتتجلى هذه التبعية في كون بنية الجملة المدمجة تفقد أحد مكوناتها أو بعضاً من العلاقات التي تتضمنّها. وقد يكمن تقلص البنية المدمَجة في فقدان الطبقة الإنجازية كما هو الشأن في الجملتين (209 أ-ب) المكرّرتين هنا للتذكير:

(209) أ- ظنت هند **أن خالداً لن يعود**
ب- يحسب بكر **أنه لن يعاقَب أبداً**

أو في فقدان الطبقتين الإنجازية والوَجهيّة كما هو الشأن في الجملتين (208 أ-ب) المكررتين للتذكير:

(208) أ- رأى خالد **بكراً يُصافح زينب**
ب - سمعت **هند زينب تتلو القرآن**

بل إن تقلص البنية المدمَجة يمكن أن يشمَل الحَمْل أو بعضاً من طبقاته. مثال ذلك ما يحصل في التراكيب التي يكون فيها المخصِّص الزمني(مخصِّص الطبقة التأطيرية) للبنية المدمَجة تابعاً للمخصِّص الزمني للبنية الرئيسية. من امثلة التبعيَّة الزمنيَّة ما نلاحظه في الجملتين (208 أ-ب)حيث المخصِّص الزمني («المضي») في الجملة الرئيسيَّة يحكم محمول الجملة المدمجة الذي يأخذ صيغة المضارع وفقاً لسمات جهيَّة. في هذا الضرب من التراكيب، يكون من باب الحشو تحديد المخصِّص الزمني في الجملة

المدمجة. وقد تمتد التبعية البنيوية إلى العلاقات أيضاً.في هذا الصدد، يتعين تعميق البحث في بنية الجملة المدمجة لاستكشاف مدى إمكان احتفاظها بالعلاقات (الوظائف) التي كان من الممكن أن تتضمنها لو لم تكن مدمجة؛ أي لو كانت جملة مستقلة أو جملة رئيسية. في هذا الاتجاه، يمكن أن نتوقع أنه من الممكن أن تسند الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة إلى الجملة المدمجة ككل لكنه من العسير أن تُسند هاتان الوظيفتان داخل هذه الجملة أي إلى أحد مكوناتها.

(ب) مرّ بنا أن الحدَّ **البسيط يتضمن** من **الطبقات** ما يمكن أن تتضمنه الجملة، من الطبقة الوصفية إلى الطبقة الوجهية ، وتركنا السؤال مفتوحاً عماً إذا كان من الممكن افتراض وجود الطبقة الخامسة، طبقة الإنجاز. يُطرح هذا السؤال ، على الخصوص، حين يتعلق الأمر بالجمل الاستفهامية التي يكون فيها حيّز الاستفهام أحد حدود الجملة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(254) أ- **ماذا** شربت هند؟

ب - **أشايا** شربت هند؟

يمكن، مبدئياً، اقتراح ثلاث مقاربات لرصد القوة الإنجازية في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (254 أ-ب):

(أ) تُسنَد القوة الإنجازية الاستفهام إلى الحدَّين « **ماذا** » و« **شايا** » فحسب،

(2) تسند القوة الإنجازية الاستفهام مرتين: إلى الجملة ككل وإلى الحدّ المستفهم عنه معاً،

(3) تستند القوة الإنجازية إلى الجملة فحسب على أن يؤشر إلى أن حيز الاستفهام هو أحد حدودها بواسطة الوظيفة التداولية بؤرة الجديد (254 أ) أو بؤرة المقابلة (254 ب).

ويبدو لنا أن المقاربة الثالثة هي الأنسب.

بتبني المقاربة الثالثة، يمكن أن نعمّم أطروحة أن الحدّ لاقوة إنجازية له أي أن مجاله لا يتعدى الطبقة الرابعة، الطبقة الوجهية.

بل إنه من الممكن أن يلحق التقلص هذه الطبقة نفسها. ويحصل ذلك في الحالات التي يأخذ فيها الجملة والحدُّ نفس السمات الوجهية كما في الجملة (255 ج):

(255) أ– كم يشتغل خالد!

ب– بأي حماس يشتغل خالد!

ج – * كم يشتغل خالد بأي حماس.

يكمن لحن الجملة (255 ج)، في مقابل الجملتين (255 أ–ب)، في كون نفس السمة الوجهية الذاتية، التعجب، وردت مواكبة للجملة ككل ولأحد حدودها.

يتضمن الحد من العلاقات ما تتضمنه الجملة، كما رأينا، سواء أتعلق الأمر بقيود التوارد أم تعلق بالوظائف (الدلالية/الوجهيّة/التداولية). إلا أنه، من الممكن، رصد المتغيرات التالية في هذا الباب:

(1) من الوظائف الدلالية ما ينفرد به الحد دون الجملة كالوظيفة الدلالية "المالك" التي تُسند إلى العنصر الثاني من الحد الإضافي كما في الجملة التالية:

(256) ارتاح كثيراً في بيت **خالد**

(2) تَسنَد الوظائفُ الوجهية في الحدّ المشتق (المسمّى مثلاً) اسنادها في الجملة كما في الجملة (257)، مثلاً، حيث يحمل الموضوع الأول والموضوع الثاني في الحد «**قصف العدوّ المدينة**»:

(257) أرعبني قصف العدوّ المدينة

إلاّ أن الموضوع الفاعل لا يأخذ الحالة الإعرابية التي تخوله إياها وظيفته وإنما يأخذ الحالة الإعرابية («الجر»)وفقاً لمبدإ التكييف كما رأينا. ويأخذ هذه الحالة الإعرابية كل موضوع احتل هذا المحل أيا كانت وظيفته:

(258) أرعبني قصف المدينة (من قبل العدو).

(3) يمكن أن تُسنَد الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة (بفروعهما) إلى الحدّ، ويمكن أن تُسنَد إحدى هاتين الوظيفتين داخل الحد إلى أحد عناصره كماهو الشأن في الجملة (259):

(259) أرعبني قصف المدينة لا القلعة.

حيث أسندت بؤرة المقابلة إلى المضاف إليه. إلا أنه من المتوقع ألاّ يسوغ إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى الحد وإلى أحد عناصره في ذات الوقت:

(260) * أرعبني قصف المدينة لا القلعة لا دويُّ الرعد.

ولعل لحن التراكيب التي من قبيل (260) راجع إلى خرق مبدإ عام (سبق أن أشرنا إليه (المتوكل 1986)) يقضي بألاّتسند نفس الوظيفة (أو نفس السمة بوجه عام) إلى المكون وإلى أحد عناصره سواء أكان المكون جملة أم حداً أم قطعة أم نصاً.

(ج) أشرنا، حين عرضنا لأنماط الخطاب،إلى أن القطعة النصّية الواحدة لا تنتمي، بالضرورة، إلى نفس النمط الخطابي بل يمكن (وهي الحالة الغالبة) أن تتضمن خطاباً سردياً وخطاباً وصفياً وخطاباً حوارياً. هذا هو الوضع الذي نجده مثلاً في القطعة الأولى (انتقال أحمد عاكف من باب الوزارات إلى بيته في خان الخليلي) من رواية "خان الخليلي" حيث يتعاقب السرد المحض والوصف(الموضوعي و الذاتي) والحوار (بين أحمد عاكف والبواب وبنيه وبين أمه ثم بينه وبين أبيه).

ما يهمنا، هنا، هو أن الجمل التي تتآلف لتشكل قطعة واحدة (أو قطعة فرعية واحدة) تنتمي إلى نمط خطابي معيّن (سرد / وصف موضوعي أو ذاتي) تتخلى عن بعض مكوناتها وبعض العلاقات التي تتضمنها إذا كانت هذه المكونات والعلاقات مشتركة. في هذه الحالة، يكتفى بالتأشير لهذه المكونات والعلاقات في بنية القطعة ككل على أساس أن هذا التأشير ينسحب على كل جملة من جمل

القطعة. ويمكن أن تشترك جُمَل القطعة الواحدة في نفس القوة الإنجازية وفي نفس السمة الوجهيّة كما يمكن أن يمتد هذا الاشتراك إلى مخصّصات الحمل ذاته كالمخصّص الزمني مثلاً. في هذا الباب، يُشير ديك (1997 ج 2 421) إلى وجود قطع نصيّة تأخذ جميع الجمل (أو القطع الفرعية / الفقرات) التي تتضمنها نفس المخصَّص الزمني، وليَكُنْ المخصّص الزمني «**المضي**» مثلاً كما في البنية التالية:

(261) مض (س) . مض (ص) . مض (ع) . . .

ويذهب ديك إلى أن التمثيل الأورد، في هذه الحالة، هو التمثيل (262) :

(262) مض ((س) . (ص) . (ع) . . .)

حيث «**ترث**» الجملُ المتوالية (س، ص، ع) قيمتَها الزمنية من القيمة الزمنية (مضي) للقطعة ككل.

مبدأ الإرث هذا يمكن أن نعممه على القيم الأخرى كالقيم الإنجازية والوجهية فيكون التمثيل للقطعة التي تشترك جُمَلُها في القيمة الانجازية (خب (إخبار)) والقيمة الوجهية (ضع (موضوعي)) والقيمة الزمنية (مض (مضي)) كالتالي:

(263) [خب [ضع [مض ((س). (ص). (ع)). .]]].

من الحالات التي يمكن أن ينطبق عليها التمثيل (263) الجزء الأول من القطعة الأولى في رواية «خان الخليلي» الذي يبتدىء ببداية الرواية: «انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر سنة 1941» وينتهي بالجملة: «فدنا من بواب اقتعد كرسياً على كثب من أحد الأبواب....».

باستثناء فقرات الحوار الداخلي، يمكن القول إن جُمَل هذا الجزء من القطعة الأولى «ترث «قيمتها الإنجازية» الإخبارية» وقيمتها الوَجهية «موضوعي» وقيمتها الزمنية «المُضي» من قيم الكل وإنه بالإمكان التمثيل لبنية جزء القطعة هذا على النحو التالي:

(264) [خب [ضع [مض ((انتصفت الساعة الثانية...) .(انطلق أحمد عاكف مع المنطلقين...).(وكان من عادته أن يتخذ سبيله ...) ... (فدنا من بواب نوبي ...))]]].

(د) يصدق ماقلناه عن القطعة، في مستوى أعلى، على النص ككل. لنفرض أننا أمام نص تتجانس قطعه من حيث قيمة المخصص الإنجازي وقيمة المخصِّص الوَجهي وقيمة المخصِّص الزمني ولنفرض كذلك أن هذه القيم هي «الإخبار» و «موضوعي» و «مضي» على التوالي. على هذا الأساس تكون بنية النص هي البنية (265) حيث ترمز المتغيرات (أ) و (ب) و (ج) إلى مختلف قطع النص:

(265) [خب [ضع [مض ((أ) . (ب) .(ج)) ...]]].

لنأخذ، قصد التوضيح مثالاً آخر وليكن هذا المثال قصيدة من قصائد المدح العمودية. يمكن إرجاع بنية هذا الضرب من القصائد إلى البنية العامّة التالية:

(266) [خب [مدح [حا ((س) ،(ص) ، (ع)) . . .]]].

حيث: حا = حاضر وحيث ترمز المتغيرات (س) و (ص) و (ع) إلى أبيات القصيدة.

إن صحت هذه الملاحظات، أمكننا أن نخرج منها بإعادة النظر في مفهوم الإدماج وببعض التعميمات كالتعميمات التالية:

أولاً، يمكن تعريف الإدماج، بوجه عام، بالشكل التالي: تعدُّ مستقلة كل وحدة خطابية تنفرد ببنيتها الخماسية كاملة وتعدُّ مدمجة كل وحدة خطابية ترث بعض مكوناتها أو قيمها أو علاقاتها عن وحدة خطابية أخرى.

ثانياً، يتيح هذا التعريف إعادة النظر في ظاهرة الإدماج من ثلاثة وجوه:

(1) ليس الإدماج مرتبطاً بالتبعيّة التركيبيّة بين جملة وجملة تعلوها بواسطة أدوات مدمجة («**أن**» وغيرها) حيث يمكن أن نتحدث عن الإدماج حتى في الحالات التي يتدخل فيها الصرف والتركيب شريطة أن تحصل التبعيّة البنيوية.

(٢) لا ينحصر الإدماج في علاقة التبعية بين جملة وجملة بل إنه عملية يمكن أن تربط جملة بجملة وجملة بقطعة وقطعة بنص كامل.

بهذا المعنى يمكن الحديث عن الإدماج بين جمل قطعة واحدة ترث قيمها الإنجازية والوجهية عن قيم القطعة ككل وإن كانت هذه الجمل «مستقلة» من حيث التركيب.

(٣) بتبني هذا التعريف للإدماج، يُصبح من الممكن اعتبار الجمل المعطوفة جملاً مدمجة على أساس أن عناصرها (مهما تعددت) ترث قيمها الإنجازية والوَجهيّة وبعضا من قيمها الحمليّة كما ترث علاقاتها (وظائفها) عن القطعة العطفيّة ككل. فبنية السلسلة العطفية (267) ليست البنية (268) بل هي البنية (269) :

(267) «و شاهد فيما حوله مقاهي... فتولاه الارتباك واضطربت حواسه ولم يدر أين يسير فدنا من بواب نوبي اقتعد كرسياً على كثب من أحد الأبواب وحياه ثم سأله».

(268) [خب [ضع [مض (س)]]] و [خب [ضع [مض (ص)]]] و [خب [ضع [مض (ع)]]] ...

حيث و= عاطف مجرَّد يتحقق بواسطة أدوات عطف .

(269) [خب [ضع [مض ((س) و(ص) و (ع) ...]]].

ثالثا، يمكننا هذا التعريفُ من تحديد نوع الإدماج ودرجته تحديداً مضبوطاً، حيث يصبح من الممكن أن نميز من ناحية ، بين الإدماج الإنجازي والإدماج الوَجهي والإدماج الحملي، مثلاً، وأن

نميز بين الادماج الذي يقف عند المستوى العلاقي والإدماج الذي يتعداه فيمتد إلى المستوى التمثيلي من ناحية ثانية.

في هذا الإطار يعادُ تأويلُ السلاسل العطفية (ثنائية كانت أم ثلاثية أم نونية العناصر) على أساس أنها ليست جملاً مركبة وإنما هي قطع فرعيّة أو قطع كبرى أو نصوص خاصيتها أن عناصرها «متناظرة» وأن درجة الإدماج فيها، لذلك، أعلى من درجته في غيرها (أي سلاسل الجمل غير المعطوفة).

رابعاً، يشكّل الإدماج، إذا فُهم على أنه تداخل بنيوي، دعماً لافتراض التماثل البنيوي لأنه لايسوغ أن تدمَج وحدة خطابية ما في وحدة خطابية أخرى إلا إذا تماثلت بنيتاهما إذ إن التماثل شرط الإدماج.

3 . 2 . البنية النموذج والكلمة

عرضنا في الفقرتين السابقتين من هذا المبحث وفي المبحث السابق لتحقق البنية النموذجية وكيفية تحققها في مختلف أقسام الخطاب من الحدّ إلى الجملة فالقطعة فالنص. ويحق الآن أن نتساءل عمّا إذا كانت الكلمة تخضع بدورها، من حيث تكوينها الصرفي، لنفس البنية. ومن المعطيات التي تعطي لهذا التساؤل قدراً معقولاً من الورود في رأينا مايلي:

(أ) تتألف الكلمة في اللغات السّلسليّة (الإلصاقية حسب المصطلح الشائع) على الأخص، من جذع ولواصق (سوابق ولواحق) كما يتبين من التمثيل التالي:

(270) [لواصق [جذع]لواحق]

وتذكر البنية (270)، إلى حدّ بعيد، بالبنية العامة للجملة (ولغيرها من أقسام الخطاب التي درسناها) حيث يمكن القول إنها آوية إلى نواة وهوامش قبلية وهوامش بعدية :

(271)[هوامش قبلية [نواة] هوامش بعدية]

ويظهر التماثل جلياً من التمثيل التالي :

(272) [لواصق [جذع] لواحق]

هوامش قبلية نواة هوامش بعدية

(ب) من لواصق الكلمة، سوابق أو لواحق، مايؤشر لسمات جهيَة (كالتكرار وغيره) ولسمات وجهيّة (مدح / قدح) شأنها في ذلك شأن مخصّصات الحدّ والجملة ولواحقهما.

فيما يتعلق بالعربية على وجه الخصوص فإننا نعلم أنها تخالف اللغات السلسلية الحقيقية (كالانجليزية والفرنسية مثلاً) من حيث إن تكوين الكلمات يتم فيها عن طريق صهر جذر ثلاثي في أوزان معيّنة سواء أكانت الكلمات أصولاً أم مشتقة. وقد تعد بعض المقاطع، في هذه اللغة، لواصق كالسابقة «ا ن» في «**انفعل**» والتشديد في «**فعّل**» والمد في «**فاعل**» من هذه اللواصق مايدل على سمات جهيّة كالتشديد في «**قطّع**»، مثلاً، الذي يؤشر للتكثير

والمد في «**داني**» الدال على المقاربة. وتؤشر الأوزان، بدورها، إلى سمات وجهية (مدحية أو قدحية)كوزن التصغير ووزن«التظاهر» ووزن الاعتقاد كما في«**رجيل**» و «**تعاظم**» و«**كفّر**» على التوالي. وقد تعدّ بعض الأوزان دالّة على الإنجاز كالوزن «**فعلل**» في الكلمات "المنحوتة" التي من قبيل «**حمدل**» و«**بسمل**» و«**حوقل**».

إلاّ أنه، رغم هذا التناظر بين بنية الكلمة وبنية الجملة، مثلاً، يعسرُ الجزم بأن البنية النموذج تتحقق في الكلمة تحققها في باقي أقسام الخطاب. مايمكن قوله هو أن في بنية الكلمة بعض عناصر البنية النموذج وبعض قيمها (الجهيّة والتوجهيّة وربما الإنجازيّة) ويستبعد أن تتحقق البنية النموذج كاملة في كلمة.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة، في رأينا كالتالي:

يتم التواصل الأمثل بين مستعملي اللغة الطبيعيّة حين تتحقق البنية النموذجية كاملة، أي حين تتوافر للتواصل كل مقوماته العلاقية والتمثيليّة. وبما أن النص هو الوحدة الخطابية التي تتيح التواصل الأمثل فإنه هو الوحدة الخطابيّة التي تتحقق فيها البنية النموذجية على أكمل وجه. أمّا الوحدات الخطابية الأخرى فإنها لا تتيح من التواصل الناجح ما يتيحه النص. ويمكن أن نضع، في هذا الباب، سلميّة التواصل الناجح التالية:

(273) **سلمية التواصل**

النص > الجملة > الحد > الكلمة.

وليس من الغريب أن نلاحظ أن تحقق البنية النموذج في الجملة أقل من تحققها في النص (كون الوظائف التداولية، مثلاً، يتوقف إسنادها على علاقات نصيّة) وأن تحققها في الحد أقل من تحققها في الجملة (كون الحدّ لا قوة إنجازية له تخصّه) وأن التحقق الأدنى لهذه البنية يكون في الكلمة. بتعبير آخر، تتضاءل نسبة نجاح التواصل كلما تضاءل تحقق البنية النموذجية، أي كلما ابتعدنا من النص واقتربنا من الكلمة المفردة [4].

---

(4) يتيح افتراض التفاوت البنيوي المتبنّى هنا، في الواقع، إعادة النظر في بعض المفاهيم الأساسية وتدقيقها، منها مفهوم «الخطابية» ومفهوم «النمطيّة» ومفهوم «التعدد».

(أ) انطلاقاً من تواجد مكونات البنية النموذج في سلسلة لفظية، يمكن أن نعتبر أن هذه السلسلة خطاب كامل (أي حين تتوفر مستوييه العلاقي والتمثيلي وطبقاتهما) أو جزءاً من خطاب.

(ب) نستطيع أن ننمّط الخطابات على أساس عدد ونوع مكونات وعلاقات بنية النموذج المتحققة فيصبح من الممكن الحديث عن خطابات تغلّب المستوى العلاقي وخطابات تغلّب المستوى التمثيلي وخطابات تغلّب طبقات من الطبقات الخمس على الطبقات الأخرى وخطابات تنتقي علاقات (وظائف وإحالات) معينة وخطابات تغلّب وجهاً على وجه وهكذا دواليك. ومن مزايا إعادة تنميط الخطابات على هذا الأساس التقريب بين أصناف من الخطابات يسود الاعتقاد أنها متباينة وعدم الحسم بين ما يسمى «الخطاب العادي» و«الخطاب غير العادي» (الأدبي، مثلاً) وإرجاع الفروق بينهما إلى مجرّد اختلاف في التعامل مع البنية النموذج العامة، من ناحية، وإلى اختلاف في إسهام والتعامل الثوابت من ناحية أخرى.

(ج) عوضاً عن تحديد نمطية سلسلة لفظية ما بسلسلة لفظية أخرى حسب معايير صورية (أدوات واجهة مثلاً)، يمكن تحديد هذه النمطية وقياس درجتها على أساس عناصر البنية الخطابية العامة المتوافرة فيها.

وإنه من الممكن، أيضاً، أن تتخذ تحققات البنية النموذج منطلقاً وأساساً لتنميط اللغات الطبيعية كذلك. فاعتماداً معيار تغليب مستوى على مستوى آخر (تغليب المستوى العلاقي على المستوى التمثيلي أو العكس) أو طبقة على باقي الطبقات يمكن أن نتحدث عن لغات "غنية" علاقياً (إنجازياً أو وجهياً) في مقابل لغات "فقيرة" علاقياً كما يمكن أن نتحدث عن لغات غنية تأطيرياً (اللغات التي يتوافر فيها عدد كبير من المخصّصات (الإشارية المتنوعة القيم مثلاً).

ويحدَّد مفهوم «الغنى» في هذا السياق، لا بالنظر إلى تعدد وتنوع قيم مخصّص ما فحسب، بل كذلك بالنظر إلى الوسائل (الصرفية ـ التركيبية والمعجمية) المسخّرة لتحقيقها.

خلاصة ما حاولنا تبيانه في هذا المبحث هو أن للخطاب بنية مجردة نموذجيّة قوامها خمس طبقات تتوزع داخل مستويين اثنين وشبكة من العلاقات الوظيفية والتواردية والإحالية وأن لهذه البنية ثابتاً يطّرد تحققهُ ومتغيرات يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أصناف كبرى، "متغيرات الأهمية"(أي المستويين أهم: العلاقي أم التمثيلي مثلاً)"ومتغيرات الكم" (كم من طبقة تحققت وكم من طبقة استغني عنها)"ومتغيرات الكيف"(اختلاف قيم المخصّصات، واختلاف أنواع العلاقات) وأن هذه الأصناف الثلاثة من المتغيرات تزداد عدداً وأهميّة كلما ابتعدنا عن الوحدة التواصلية المثلى التي هي النص.

4. البنية النموذج وإشكالات التمثيل:

ثلاثة إشكالات متعلقة بالتمثيل للبنية النموذج تظلّ عالقة ونحاول هنا الإسهام في مناقشتها:

(أ) هل يُمثّل للعناصر التداوليّة في القالب النحوي ذاته أم هل يُمثّل للعناصر التداولية في القالب النحوي ذاته أم هل يُمثّلُ لها في قالب مستقل؟ (ب) ماهي إسهامات قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وكيف تتفاعل فيما بينها بالنظر إلى أنماط الخطاب؟ (ج) ماهو تأثير عمليات التسطيح (الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحيّة) في البنية النموذج؟

4 . 1 . التداول قالباً مستقلاً ؟

قوربت الخصائص التداولية (القوة الإنجازية، الوجوه (الذاتيه خاصة)، الوظائف التداولية (المحور والبؤرة)) في النحو الوظيفي، لحد الآن، على أساس أنها تنتمي إلى القالب النحوي من نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة وأنها من المعلومات التي يتعين رصدها في البنية التحتية النحوية. حسب هذه المقاربة، يُمثَّل في مستوى البنية التحتية من القالب النحوي لفئتين من الخصائص: الخصائص الدلالية (وحدات معجميّة، مخصِّصات، وظائف) والخصائص التداولية وذلك ما نجده مرصوداً في البنية النموذج (13) وفي أحد أمثلة تحققها (115) حيث تتوزع هاتان الفئتان من الخصائص على مستويين وخمس طبقات كماتم تبيانه في المباحث السابقة.

أمّا الخصائص الصورية، الصرفية والتركيبيّة والتطريزية، فإن تحديدها يتم في البنية المكونيّة بواسطة قواعد التعبير، على أساس المعلومات الدلالية والتداولية الممثل لها في البنية التحتيّة.

من التيارات التي برزت في السنوات الأخيرة، في حظيرة النحو الوظيفي، التيار الذاهب إلى رصد الخصائص التداولية في قالب مستقل يمكن الاصطلاح على تسميته بالقالب التداولي. حسب هذا التيار، تصبح قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة ستّة قوالب: القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي والقالب التداولي. وقد تصبح سبعة قوالب إذا نحن أضفنا القالب الذي يضطلع بوصف الخصائص « الفنيّة » والذي يمكن أن يسمى « قالباً شعرياً » (المتوكل 1995) أو « قالباً تخييلياً » (البوشيخي 1998).

ولئن اتُّفق، داخل هذا التيار، على إضافة قالب تداولي قائم الذات بعد نزع التداول من القالب النحوي، فثمة خلاف في نوعيّة الخصائص الموكول الاضطلاع برصدها إلى هذا القالب. في هذا الباب، تقترح بلكستاين (1998) أن يمثل في هذا القالب للوظيفتين التداوليتين، محور والبؤرة وفروعهما، ويقترح فيت (1998)أن ترصد فيه القوة الإنجازية المستلزمة على أن يُمثَّل للقوة الإنجازية الحرفية في القالب النحوي. وقد أرهصنا (المتوكل قيد الطبع) إلى إمكان إضافة قالب تداولي على أساس أن يكون هذا القالب، إذاثبت وروده، محل رصد لكل الخصائص التداولية لا لبعضها. واقترحنا، في هذا الاتجاه، أن يمثل في القالب التداولي لوظيفتي المحور والبؤرة والقوة الإنجازية والسمات الوجهيّة.

أمّا بالنسبة لتنظيم القالب التداولي المضاف وطريقة اشتغاله والعلاقات التي تربطه بالقوالب الأخرى، خاصة القالب النحوي، فإن بلكستاين (1998) تركت المسألة مفتوحة ولم تقترح شيئاً ملموساً في هذا الصدد. أمّا فيت فقد رسم المعالم الأساسية لمسطرة تربط بين القالب النحوي والقالب التداولي. ويقوم اقتراح فيت على فكرة أن القوة الإنجازية المستلزمة لا يمثَّل لها في نفس القالب الذي يرصد القوة الإنجازية الحرفيّة بل في قالب مستقل،القالب التداولي. بناءاً على نفس الفكرة اقترح فان دين بيرج (1998) نموذجاً لما أسماه« النحو الوظيفي التداولي »قوامه ثلاثة قوالب: «قالب تداولي» يفي برصد خصائص السياق الاجتماعي ككل و «قالب تبليغي» يتكفل بالتمثيل لفحوى الخطاب المروم تبليغه و «قالب نحوي» يوكل إليه اختيار الصياغة اللغوية الملائمة لماهو مرصود في القالبين الأولين.

لهذين الاقتراحين مزاياهما النظرية والإجرائيَّة إلا أنهما، في رأينا، يبتعدان بعض الابتعاد عن روح النحو الوظيفي وعن بنيته العامة كما رسمت معالمها عبر أدبيات هذا النحو منذ نشأته. لهذا السبب، ارتأينا (المتوكل (قيد الطبع) أن تتم إضافة القالب التداولي بطريقة تتماشى وبنية النحو الوظيفيّ المعيار(ديك 1989 و 1997) .

ويمكن تلخيص ما نقترحه في هذا الباب كالتالي :

(١) تُرصَد في بنية مستقلة طبقتا المستوى العلاقي، الطبقة الإنجازية والطبقة الوجهيَّة، كما ترصد فيها الوظائف التداولية، المحور وفروعه والبؤرة وفروعها. وتنتمي هذه البنية إلى القالب التداولي.

٢) ويمثَّل لطبقات المستوى التمثيلي، الطبقات الحملية الوصفية والسوريَّة و التأطيرية، في البنية التحتيَّة المعهودة المنتمية إلى القالب النحوي.

(٣)تشكّل البنيتان التحتيتان النحوية والتداولية معاً دَخلين لقواعد التعبير التي تنقلهما إلى بنية مكوِّنية (أو تمثيل صرفي – تركيبي) كماهو موضح في الرسم التالي :

(274) **نموذج مستعملي اللغة الطبيعية**

قالب نحوي

بنية تحتيّة نحويّة

قواعد تعبير

قواعد صرفية

قواعد موقعة

قواعد إسناد النبر والتنغيم

بنية تحتيّة نحويّة

قالب تداولي

بنية تحتية تداولية

لنأخذ، مثالاً لذلك، الجملة (78) المكرَّرة هنا للتذكير:

(78) بصراحة، فعلاً قد صفع خالد بكراً صفعتين البارحة في الشارع.

اقترحنا، في إطار المسطرة التمثيلية المعتمد لحد الآن، أن تكون البنية التحتية لهذه الجملة هي البنية (115) حيث رصدت الطبقات الخمس كلها والعلاقات التي تتضمنها بما في ذلك العلاقات التداولية. أمّا إذا تبنَّينا المقاربة القالبية التي نقترحها هنا

فإن البنية التحتية لهذه الجملة تصبح بنيتين، بنية تداولية وبنية نحوية، يمكن صوغهما كالتالي:

(275)[خب وي: [كد س ي :[ح ي (س[1]) مح –عط [بؤجد]]].

(276) [وي: [س ي :[ثب مض وي :[ري : [تاك ي : [ح ي ص.ف.ع.(فعَل) ف (ع[1] س[1]: خالد) منف فا (ع[1]س[2]: بكر) متف مف]] (ن[2] س[1]: صفعة) حد] (ص[2]: البارحة) زم (ع[1] ص[3]: شارع) مك] (ص[4]: فعلاً)] (ص[5]: صراحة) حا].

في البنية (275)، مُثّل لطبقتي المستوى العلاقي مع تحديد قيمهما الإنجازية والوجهيّة في حين اقتصر التمثيلي، بالنسبة للمستوى التمثيل، على تحديد الوظيفتين التداوليتين المحور المعطى وبؤرة الجديد .أمّا في البنية (276) فقد قيم بالعكس، حيث رُصدت طبقات المستوى التمثيلي مع قيمها، ماعدا الوظيفتين التداوليتين، في حين لم تحدد قيمُ طبقتي المستوى العلاقي واكتُفي بالتأشير إليهما على سبيل توضيح العلاقة بين البنيتين. وتشكل البنيتان (275) و(276) كلتاهما دخلين من قالبين مختلفين لقواعد التعبير التي تتكفل، انطلاقاً ممّا توافر فيهما من معلومات، بتحديد بنية الجملة (78) المكوّنيّة.

لسنا في حاجة طبعاً إلى أن نشير إلى أن مسطرة التمثيل الموضحة في الرسم (274) واردة بالنسبة لجميع أقسام الخطاب سواء أتعلق الأمر بجملة أم بقطعة أم بنص، إذ إن المفهوم من البنية النحوية والبنية التداولية أنهما تمثيلان متكاملان للبنية النموذج

التي كانت موضوع المباحث السابقة من هذا الفصل.

إن هذين المنحيين،منحى «التداول المدمَج» (في النحو) ومنحى«التداول القالبي»، يتكافآن مبدئياً من حيث قدرتهما التمثيلية لمختلف خصائص الخطاب ومن حيث تماشيهما ومبادئ النحو الوظيفي وتنظيمه العام ولا يمكن، في رأينا، تقويمهما التقويم الصحيح والمفاضلة بينهما إلا بعد بحوث مراسيّة تثبت ورود أحدهما وأفضليَّته.في انتظار ذلك، مايمكن المجازفة بقوله الآن هو أن تفضيل المنحى الثاني متوقف من بين ما يتوقف عليه على تحديد فحوى القالب التداولي وعلاقته بالقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الشعري.

4 . 2 . القالبية وأنماط الخطاب.

لم تحظ القالبيّة في النحو الوظيفي بما تستحقه من عناية حيث انصبَّت الدّراسات الوظيفيّة في مجملها على القالب النحوي وحده في معزل عن القوالب الأخرى إذا استثنينا ما ورد في (ديك) (1990) و (المتوكل (1993) و (1995) و (1999) و (قيد الطبع)) و(قيت (1998)) و (ڤان دينبيرج (1998)) و (البوشيخي (1998)) .

لذلك يجب انتظار أن يعمق البحث في هذه المنطقة من نظرية النحو الوظيفي لمعرفة فحوى هذه القوالب وبنيتها و إوالياتها وكيفية اشتغالها بكيفية أدق. مايمكن قوله، في انتظار ذلك، هو مجموعة من التوقعات نجملها في ما يلي :

(أ) أهم القوالب جميعاً القالب النحوي. وذلك أمر طبيعي ومتوقَّع إذ إن الخطاب المدروس خطاب لغوي. وتكمن أهميته في أمرين :

(١) يمكن الاستغناء، في بعض الحالات، عن بعض القوالب، إلا القالب النحوي الذي هو حاضر في جميع حالات التواصل اللغوي.

(٢) يشكل القالب النحوي القالبَ المركزي في حين تقوم باقي القوالب بدور القوالب المساعدة (أي القوالب «المخازن» التي تمد القالب المركزي بما يحتاجه من معلومات).

(ب) تساهم جميع القوالب في إنتاج الخطاب وتأويله لكن بدرجات متفاوتة. ويؤول التفاوت في إسهام مختلف القوالب إلى نمط الخطاب بالدرجة الأولى. ولعلّ التعميمات التالية ترقى إلى قدر أدنى من الصواب:

(١) يكون الإسهام الأكبر،في الخطاب الذاتي،للقالب التداولي (إذا تبنينا أطروحة «التداول القالبي» المعروض لها في الفقرة السابقة)، إذ تكون السمات الغالبة في هذا النمط الخطابي هي السمات الإنجازية (الحرفية والمستلزَمة)والسمات الوَجهيَّة الذاتية (الانفعالية" منها خاصة) ويكون لهذا القالب الإسهام الأكبر كذلك، في الخطاب «الفني» (أو الإبداعي).

(٢) أمّا في الخطاب الموضوعي، سردياً كان أم وصفياً ، فإسهام القالب التداولي يتضاءل ويتضاءل معه، في هذا النمط الخطابي، إسهام القالب الاجتماعي. فإذا كان خطاباً سردياً احتيج إلى القالب

المعرفي في مكونه المعرفي العام. أمّا إذا كان خطاباً علمياً فإن المكون المعرفي الخاص (العلمي) من هذا القالب هو الذي يرجع إليه.

(٣) و يبرز دور القالب المنطقي، كماهو متوقّع، في الخطاب الحجاجي الذي يقوم أساساً على إواليات الاستدلال.

(٤) أمّا القالب الإدراكي فإن الحاجة تقل إليه في الخطاب غير المباشر ويكون من القوالب الأساسيّة حين يتعلق الامر بالعكس، أي بالخطاب المباشر الذي تستغل فيه، عادة، وبكيفيّة قصوى، عناصر محيط عملية التخاطب.

(٥) أما فيما يخص الخطاب الإبداعي فإن من الممكن توقعه أن يكون للقالب الشعري (أو «التخييلي») الإسهام الأكبر في تحديد خصائصه. ولعل من الممكن توقعه، كذلك، أن يتفاوت إسهام هذا القالب (في تفاعله مع القوالب الأخرى التي تسهم لكن بقدر أدنى) بقدر «الانزياح» إذا صَحَّ أن تقاس الابداعية بدرجات الانزياح. إلا أن هذا لا يعدو أن يكون من باب التوقع القلبي إذ ليس لدينا، لحد الآن، من الدراسات الوظيفية للخطاب الإبداعي ما يمكن اعتماده والاستناد إليه في تحديد تفاعل القوالب في هذا النمط من الخطابات.

(ج) إذا صحت سلمية التواصل الناجع (273) المكررة هنا للتذكير:

(273) **سلمية التواصل**

النص > الجملة > الحد > الكلمة

أمكننا أن نتوقع أن إسهام القوالب يتفاوت، كذلك، وَفقاً لأقسام الخطاب. ما يمكن قوله في هذا الباب (وما قد تمت الإشارة إليه في مكان آخر (ديك 1989، المتوكل 1995))، هو أن الحاجة إلى المعلومات غير اللغوية (معلومات مقامية، معارف عامة) تقل بقدر توافر المعلومات اللغوية، أي المعلومات المبلّغة عن طريق اللغة. لازم ذلك أن الحاجة الى القوالب الاخرى، غير القالب النحوي، تكبر كلما تقلصت الوحدة الخطابية. ويعلّل ذلك أن الوحدات الخطابيّة الدنيا قد تحتاج من القوالب الأخرى (القالب الإدراكي، جانب من القالب المعرفي...) مالا تحتاجه الوحدات الخطابيَة العليا (حسب السلمية (273)).

يمكن تلخيص ما أوردناه هنا عن تفاعل القوالب في عمليّتي انتاج الخطاب وتأويله، على افتراض أن توقعاتنا توقعات معقولة، في أن لدى مستعمل اللغة مجموعة من الطاقات، لغوية وغير لغوية، يستخدمها حين التواصل بواسطة اللغة، بقدرما يتطلبه حجم الخطاب ونمطه.

4. 3 افتراض التّماثل بين البنية التحتيّة والبنية السطحيّة.

إن ما أثبتناه، في المباحث السابقة، عن التماثل البنيوي بين وحدات الخطاب،وارد بالنظر إلى البنية التحتية لا عن البنية السطحيّة .بتعبير آخر، تنتظم عناصر مختلف الوحدات الخطابيّة طبقاً للبنية النموذج (13) في مستوى التمثيل التحتي لكلٍّ من هذه الوحدات. ذلك ما أوضحناه بالنسبة للحد والجملة (بفروعها) وهو كذلك ما يتعيّن أن يُفهم حين يتعلق الأمر بالنص. فالنص، في المنظور المتبنّى هنا، من حيث بنيته التحتيّة، سلسلة من البنيات التحتيّة للجمل التي تكونه والتي تخضع للبنية النموذج. وتشكّل هذه السلسلة من البنيات التحتيّة الجمليّة، مجتمعة، بنية تحتيّة كبرى تنتظم عناصرها،كذلك، وفقاً لنفس البنية النموذج. مثال ذلك أن البنية (264) التي افترضناها بنية للمقطعة الأولى من رواية "خان الخليلي" بنيةٌ ممثل لها بكيفية إجمالية. أمّا التمثيل المفصّل لهذه البنية فهو التمثيل التالي:

(277) [خب [ضع[مض (([ر ي : [ح ي ن .ص .ف {افتعل} ف
(س ي : الساعة الثانية) متص. . .]]) . . . ([ري :[ح ع د. ن .
و {فَعَل} ف (س ك) منف (ص ك : بواب نوبي) هد]])]]].

هنا يجدر أن نتساءل لماذا يفترض التماثل في مستوى البنية التحتيّة لا في مستوى البنية السطحيّة. ممّا يدعم اختيار البنية التحتيّة محلاً للتماثل البنيوي الملاحظات التالية:

(أ) لا يمكن القول إن التماثل الملحوظ بين وحدات الخطاب من حيث بنياتها السطحيّة هو التماثل الذي وجدناه بين هذه الوحدات من حيث بنياتها التحتيّة. فليس ثمة تناظر كامل بين المركّب الاسمي والجملة والنص إذا انطلقنا من البنيات السطحيّة لهذه الوحدات[5]. ويمكن أن نلاحظ أن التباين السطحي بين هذه الوحدات يشتد كلما اقتربنا من النص. فإذا كان من الممكن أن نرجع سطحي المركب الاسمي والجملة إلى بنية ثلاثية من قبيل (278) :

(278) [محدِّد [رأس] فضلة] .

فهل يظل هذا الإمكان وارداً حين ننتقل إلى القطعة أو إلى النص الكامل.

(ب) إن ما يشكّل القاسم المشترك بين وحدات الخطاب من الحد إلى النص هو البنية النموذجيّة (13) التي هي نموذج تنظيم البنيات التحتيّة لهذه الوحدات.

---

(5) من الأبحاث التي نعتقد أنها ذات فائدة كبرى، في هذا الباب، بل هي الجزء، البحث الذي يستهدف استكشاف مدى إمكان افتراض تماثل بنيوي بين مختلف أقسام الخطاب في مستوى السطح أيضاً، خاصة استكشاف مدى تماثل بنيتي الجملة والنص السطحيتين. ومن المنطلقات التي يمكن أن توجه هذا النوع من الأبحاث افتراض أن بنية النص السطحية هي مجموع سطوح مكوناته (جمله وقطعه) وأن عملية التسطيح، هذه البنية تتم بكيفية سلمية؛ حيث تسطح، عن طريق قواعد التعبير، بنية الحد ثم بنية الجملة ثم بنية القطعة فبنية النص. يبقى بعد ذلك، على الباحث أن يسعى في الإجابة على أسئلة أساسية من قبيل:

(أ) هل يخضع ترتيب مكونات النص (جمله وقطعه) لنفس المبادئ العامة التي تحكم ترتيب مكونات الحد والجملة؟ بتعبير آخر، إذا كان من البين أن ترتيب الجمل والقطع في النص الواحد خاضعٌ لمبدأ «الانعكاس» (دبلو 1997 ج 1)، وإلى أي حدٍّ يخضع لباقي المبادئ (مبدأ «الإبراز التداولي»، مبدأ «الاستقرار الوظيفي»...)؟

(ب) إلى أي مدى تناظر البنية الرتبيةُ للنص بنيةَ الرتبة المقترحة في مستوى الجملة؟ بكيفيّة أخصّ، هل تتوفر في بنية النصّ الرتبية مواقع خاصة محفوظة لمكونات خاصة كالموقعين الصدريين (م1، مΦ) في بنية الجملة؟

(ج) من المعلوم أن ماهو مشترك بين اللغات الطبيعيّة لا يوجد في البنية السطحيّة بقدر ماهو موجود في البنية التحتيّة. بتعبير آخر، إذا أردنا البحث عن « كليات لغوية » فإن حظوظ رصدها في البنية التحتية أكثر من حظوظ رصدها في البنية السطحية. وتزداد هذه الحظوظ حين تكون البنية التحتية بنية دلالية تداوليّة كالبنية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي مصدراً لاشتقاق العبارات اللغوية.

بناءا على ذلك، يمكن القول إن البنية النموذج (13) ليست القاسمَ المشتركَ بين وحدات الخطاب في لغة ما فحسب بل إنها القاسمُ المشتركُ بين وحدات الخطاب في اللغات الطبيعيّة. معنى هذا ،أن هذه البنية، إذا روعي ما يطرأ عليها من تغيير كماسبق أن بينّا، يمكن أن تعدّ في ثوابتها من الكليات اللغوية.

(د)من الأطروحات الأساسية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي أن جميع قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية « تتحدث نفس اللغة » بمعنى أن المعلومات التي تتضمنها هذه القوالب يُمثَّل لها بنفس الشكل وهو التّمثيل المقترح في هذه النظرية للبنية التحتيّة.

فإذا تبنينا البنية النموذجَ (13) وعمّمناها كتمثيل في كلّ القوالب أمكننا التوحيد لا بين وحدات الخطاب في اللغة الواحدة ولا بينها في اللغات الطبيعيّة ككل فحسب بل كذلك بين مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

إذا كانت حظوظ ورود التماثل البنيوي في المستوى التحتي أكثر من حظوظ وروده في مستوى السطح، تعيّن أن توجد إواليات تمكّن من النفوذ إلى المستوى الأوّل فضلاً عن الإواليات التي تتيح العكس. في هذا الباب، نذكر بأن من مطامح نظرية النحو الوظيفي

أن يكون الجهاز الواصف قادراً على القيام بدورين في نفس الوقت، أن يكفل الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحيّة والعكس، أي الانتقال من البنية السطحية إلى البنية التحتية. معنى ذلك، أن المفروض في الجهاز الواصف أن يرصد لاعملية إنتاج العبارات اللغوية فحسب بل أن يرصد كذلك عملية تأويلها،أي أن يكون، بلغة الحاسوب جهاز توليد وجهاز تحليل في الوقت ذاته. حين يتم الانطلاق من البنية التحتيّة، فلا إشكال حيث إن البنية النموذج ماثلة في هذا المستوى بوضوح: بطبقاتها الخمس وقيم مخصِّصات هذه الطبقات ومختلف العلاقات القائمة بين عناصرها. لكن حين ننطلق في الاتجاه المعاكس، أي من البنية السطحيّة وهو الاتجاه الغالب في كل المَسَاطر الاستكشافيَّة التي يتوسل بها المحلِّل لاستجلاء بنية الخطاب- فإن العملية تصبح أكثر تعقيداً. والتعقيد، هنا ناتج عن عملية« تعتيم »« تحجب » بنية الخطاب. ويكون التعتيم إمّا صرفيّاً أو تركيبياً. من مظاهر التعتيم الصَّرفي أن تشترك سمات مخصِّصات طبقات مختلفة في لفظ واحد وهو ما يسمَّى عادة بظاهرة « الضَّم » التي تحدث في مستوى الحدّ فتشترك مخصِّصات طبقاته التأطيرية والسوريّة والوصفيَّة في نفس«**المحدِّد**»وتحدث في مستوى الجملة حيث يمكن أن تشترك مخصِّصات مختلفة (زمنية، جهيَّة...) في نفس الصيغة المحمولية والواقع أن ظاهرة الضم هذه ليست مقصودة على الصَّرف إذ إنها تحدث في التركيب كذلك. مثال الضم التركيبي أن تتجمَّع لواحق طبقات تحتيَّة مختلفة في نفس المقولة التركيبية (في نفس «الاسقاط» التركيبي).هذا ما يحدث، مثلاً، حين تندرج لواحق مختلف طبقات الحدّ تحت مقولة « الفضلة » وَفقاً لبنية المركب الاسمي النموذجيَّة (278). أمّا التعتيم التركيبي، فمن مظاهره، إضافة إلى ظاهرة الضم، أن مكونات البنية

التحتيّة تأخذ،في مستوى السطح،مواقع لا تعكس بالضرورة مواقعها الأصلية. من أمثلة ذلك، تصدير اللواحق الزمنية أو المكانية أو غيرها كماهو الشأن في الجملتين التاليتين اللتين تشكلان إمكانين من إمكانات «تسطيح» البنية(115) :

(279) أ- بصراحة،البارحة صفع خالد بكراً في الشارع صفعتين فعلاً.

ب- بصراحة، في الشارع صفع خالد بكراً البارحة صفعتين فعلاً.

في هاتين الجملتين يحتل المكونان «**البارحة**»و «**في الشارع**» موقعاً خارج مجاليهما (أي طبقتهما). ويصدق ذلك على اللاحق الوَجهي «**فعلاً**» كذلك لكونه متموقعاً سطحاً بعيداً عن طبقته (الطبقة الوجهية).

في مواجهة هذا التعتيم الحاجب للبنية النموذج وتسهيلاً لعملية «**التسرّب**» من البنية السطحية إلى البنية التحتيّة، يتوسّل النحو الوظيفي بمبدأين بحكم أحدهما التمثيل التحتي والآخر صياغة قواعد التعبير.

(١) يلاحظ ديك (1994 : 354) أنه، بالرغم من التعتيم الصرفي والتركيبي، يظل ترتيب عناصرالبنية السطحية عاكساً، إلى حدّمَا، ترتيبها في البنية التحتيّة. انطلاقاً من هذه الملاحظة، يذهب ديك إلى أن نقل البنية التحتيّة إلى بنية سطحيّةَ عمليةً«**إسقاطية**» بمعنى أنها تنزع إلى اسقاط الترتيب التحتي على الترتيب السطحي. بناءا

على هذا المبدإ،مبدإ«الإسقاطية»، يمكن أن نتوقع أن ترتيب الطبقات الخمس ومخصّصاتها الوارد في البنية التحتيّة، ينعكس في مجمله، في البنية السطحيّة. يمكن أن نتوقع، بتعبير آخر،أن تترتب عناصر البنية السطحيّة وفقاً للترتيب التحتي التالي:

(280) Π 5 Π 4 Π 3 Π 2 Π 1 (محمول)

حيث تتقدم الصرفات الإنجازية على الصّرفات الوَجهية على صرفات طبقات الحمل التي تترتب بدورها على أساس تقدم الصرفات التأطيرية (الزمنية...) على الصرفات السورية التي تتقدم على الصرفات الوصفية.

توحي المعطيات بأن مبدأ الاسقاطيّة يحظى بقدر معقول من الورود. ففي الجملة التالية مثلاً، يُلاحظ أن صرفة الإنجاز (الهمزة) تسبق صرفة الوَجه(«إن») المتقدمة على صرفة الزمن («كان») التي ترد متقدمة على صُرفة الجهة (صيغة المضارع) :

(281) أ إنّ خالداً كان يقول الشعر في صغره ؟

(٢) من مطامح النحو الوظيفي أن تتم صياغة قواعد التعبير (الصرفيةوالتركيبية والتطريزية) بكيفية تتيح الانتقال في الاتجاهين معا، من البنية التحتيّة إلى البنية السطحية ومن البنية السطحيّة إلى البنية التحتيّة. مثال ذلك القاعدة الصرفية التالية:

(282) أ – فا [حد] = حد – رفع
ب رفع [حد] = حد – (ـُ)

تقرأ القاعدة (282) على أن الوظيفة الفاعل حين تُسنَد إلى حدّ من الحدود تخوّله الحالة الإعرابيّة الرفع وأن الحالة الإعرابية الرفع إذا لحقت بالحدّ أخذ هذا الحد العلامة الاعرابية الضمّ.

إذا قرئت القاعدة (282) في هذا الاتجاه مكنت من الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحية. ويمكن أن تقرأ نفس القاعدة في الاتجاه المعاكس على أساس أن الحدّ المضموم يحمل الحالة الإعرابية الرفع وأن من وظائف الحدّ المرفوع أن يكون فاعلاً، في البنية التحتية.

يمكن أن نقول إن قواعد التعبير المتسمة بهذه الخاصيّة، خاصيّة ازدواج الاتجاه، خاضعة لمبدإ يمكن الاصطلاح على تسميته «مبدأ الشفافيّة».

من شأن هذين المبدأين، مبدإ الإسقاطيّة ومبدإ الشفافيّة، أن يضمنا تخطي التعتيم الصرفي والتركيبي وتسهيل عملية التسرّب من البنية السطحية إلى البنية المكونيّة. بذلك يضمنان، كذلك تقريب المسافة بين البنيتين وربما أتاحا، بهذا التقريب، افتراض التماثل البنيوي في المستويين معا، المستوى التحتي والمستوى السطحي، فيتسنّى توحيد رصد المستويينبإرجاعهما إلى بنيتين متقاربتين أو ربما إلى مظهرين اثنين لبنية واحدة.

خاتمة

بعد عقدين اثنين من الزمن، انصبّت فيهما الدراسات الوظيفية على وحدات خطابية لا تتعدى الجملة، من ناحية، ولا تتعدى نمط الخطاب التواصلي العادي، من ناحية ثانية؛ آن لنظرية النحو الوظيفي أن تستجيب لما اشترطته على نفسها منذ البدء، أن تكون نظرية خطاب شاملة تصف وتفسّر الوصف والتفسير الملائمين خصائص الخطاب الطبيعي أيّاً كانت أشكاله وأنماطه وظروف إنتاجه.

من السبل التي تتوافر لدى نظرية النحو الوظيفي لبلوغ هذا الهدف أن تلجأ إلى غيرها من النظريات اللسانية التي تؤاسرها (نظريات لسانية ذات اتجاه تداولي / وظيفي) لتستمد منها ما تحتاجه من مفاهيم وإواليات تسعفها في مواجهة قضايا الخطاب الذي يتعدى المركّب الاسمي والجملة أو أن تضيف إلى الجهاز الواصف الموضوع للجملة جهازاً واصفاً (قالباً، مثلاً) آخر يضطلع برصد خصائص النص أو أن تحتفظ بجهازها الواصف الأصلي على أساس جعله قادراً لا على مقاربة الجملة ومكوناتها فحسب بل كذلك على مقاربة النصوص بمختلف أنماطها.

أفضل هذه السبل طبعاً هو السبيل الثالث لكونه الأقل كلفةً والأكثر انسجاماً مع طبيعة التواصل بواسطة اللغات الطبيعية الذي تحكمه نفس المبادىء وتسخر له نفس البنية سواء أتحقق بالكلمة أم بالمركب أم بالجملة أم بالنص الكامل.

يقوم افتراض التماثل البنيوي على أن الخطاب، باعتباره وحدة تواصليةً، يؤول، مهما اختلفت أقسامه وتعددت أنماطه، ورغم التباين السطحي، إلى بنية واحدة قوامها مستويات وطبقات تربط بينها شبكة من العلاقات الدلالية والوجهيّة والتداولية. من مقوّمات هذه البنية، طبقات وعلاقات، مايظل ثابتاً ومنها ما يلحقه التغيير وفقاً لنوع الوحدة الخطابيّة أو للنمط الخطابي أو وفقاً لهما معاً. ويتكفّل برصد هذه المتغيرات تفاعل قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة.

ليس افتراض التماثل البنيوي الافتراض الوحيد الممكن في إطار نظرية النحو الوظيفي. إلاّ أنه يتيح، إذا تبنّي، اكثر ما تتيحه الافتراضات الممكنة الأخرى، خاصة الافتراض المناقض، أي افتراض التباين البنيوي. فبتبنيه نتمكّن من التوحيد بين أقسام الخطاب حيث تصبح بنية الحد وبنية الجملة وبنية النص تحققات (تامة أو جزئيّة) لنفس البنية النموذج كما نتمكّن من التوحيد بين أنماط الخطاب على أساس أنها، وإن تباينت سطحاً، آيلة إلى نفس البنية. بهذا التوحيد نستطيع أن نستخدم نفس الإواليات، مبادىء وقواعد، لوصف وتفسير جزء هام على الأقل، من خصائص الخطاب بوجه عام. نستطيع، بتعبير آخر، أن نتلافى الوضع القائم الآن حيث توضع أنحاء

للجملة و أنحاء للنّص وكأنهما شيئان متباينان تمام التباين، أن نتلافى التمييز الزائف في رأينا بين لسانيات الجملة ولسانيات النص. بتبني أطروحة التماثل البنيوي تتمكن نظرية النحو الوظيفي من تحقيق هدفين أساسيين اثنين: **أولاً**، أن تصل إلى الانسجام الكامل مع مزاعمها ومطامحها الأساسية فتصبحَ فعلاً نظرية للخطاب في مختلف أحجامه ومختلف أنماطه؛ **ثانياً**، أن تصل إلى هذه الشمولية دون كثير كُلفة، دون أن تُفرز نحواً للجمل ونحواً للنصوص.

فبإمكانها، إن اعتمدت هذه الأطروحة، أن تبقي على جهازها الواصف كماهو على أساس أن مهمته رصد بنية واحدة تظل ثابتة عبر أقسام الخطاب وعبر أنماطه وأن توكِلَ احتواءَ المتغيرات إلى تفاعل القوالب التي يتضمنها نموذج مستعملي اللغة الطبيعيّة من جهة وإلى توزيع طبقات البنية وإسناد قيم مخصِّصاتها من جهة ثانية.

وتكفل أطروحة التماثل البنيوي، بافتراض بنية خماسيّة ذات مستويين، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، إيصال نظرية النحو الوظيفي إلى أحد مراميها الكبرى وهو ربط بنية الخطاب الطبيعي بوظيفته الرئيسية، وظيفة التواصل ويتجلى هذا الربط في تكوين البنية النموذج المفترضة حيث يُمثَّل فيها للبُعدين، البعد العلاقي والبُعد التمثيلي معاً.

يُفيد مفهوم «القدرة اللغوية» من هذه الأطروحة من وجهين: فهي تُسهم في إمداده بمضمون ملموس على أساس أن من مظاهر قدرة المتكلم التواصلية امتلاكه لبنية واحدة يستعملها في إنتاج وفهم عدد لا متناه من

التعابير المختلفة الأحجام والأنماط. وهي تمكن من تلافي تجزيئه إلى قطاعات أو قدرات مستقلة كالقدرة الجملية والقدرة النصِّيَة والقدرة النحوية والقدرة التداولية والقدرة الشعرية. بتبنّي أطروحة التماثل تصبح هذه القدرات قدرة واحدة يمكن أن تُقسَّم إلى ملكات تتفاعل فيما بينها بطريقةقالبيَة.

من الأدلة التي تؤشِّر إلى أن البنية النموذج تشكِّل جزءاً من القدرة اللغوية أن توافرَها في إنتاج لغوي ما، مهما كان حجمه ونوعه، يجعل منه وحدة تواصلية تامة حيث إن التواصل يمكن أن يتم بمجرَّد أن يجتمع حَمْلٌ يمثل لواقعه ما وقوةٌ إنجازية تربط المتكلم بمخاطبه ووَجهٌ يربط المتكلم بفحوى ما يتلفظ به.

باعتبار البنية النموذج من القواسم المشتركة بين لغات طبيعيَة كثيرة (إن لم نعدُّها من «الكليات اللغوية») يتعزز مسعى نظرية النحو الوظيفي نحو ما تجعله من أهدافها الأساسية: الكفاية النمطية. فتحقيق هذا الهدف يسهُل أو تقل صعوبته – حين نفترض أن أشكال الخطاب الطبيعي وأنماطه آوية إلى بنية واحدة وأن الإواليات التي ترصد هذه البنية صالحة لرصدها في عدد هام من اللغات المتباينة نمطيّاً إن لم نقل في كل اللغات. ومما يتيحه، كذلك، اعتبار البنية النموذج من القواسم المشتركة بين اللغات الإسهام في التنظير لعملية الترجمة. فنظرية النحو الوظيفي، كماهو معلوم (ڤان دير كورست 1987؛المتوكل 1995)، تعد الترجمة عملية نقل للبنية التحتيّة للعبارة المصدر إلى البنية التحتيَة للعبارة الهدف. ومما لا يحتاج إلى دليل أن عملية

النقل هذه تكون أيسر وأوفى بقدر ماتتماثل البنيتان التحتيتان موضوع النقل.

مزايا أطروحة التماثل البنيوي، إذن، مزايا متعددة، نظرية و منهجية ومراسية وعملية. إلا أنها، رغم هذه المزايا، تظل مجرد افتراض يستلزم أن يمحّص وروده بتعميق البحث في بناء الخطاب الطبيعي ووظائفه وإلا يُعدّ إلا مقاربة قطاعية لجزء ربما كان الجزء النووي – من خصائص هذا الخطاب الشديد الغنى والتنوع.